الحكم العالمي

شبكات الترابط العالمي بين النظام والفوضى

جميع الحقوق محفوظة ©

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

كلية الحقوق والعلوم السياسية ـــ جامعة باتنة 1 ـــ الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

المؤلف: إسماعيل كرازدي

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: أكتوبر 2021

ر.د.م.ك: 978-9931-740-62-9

القياس: متوسط

الأبعاد: 24x16

عدد الصفحات: 157

منشورات مخبر الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز عبد العالي بن بعطوش، البناية A، الطابق الأول، جامعة باتنة1، الجزائر

05000

سلسلة: رهانات وآفاق علمية

الكتاب رقم (13)

الإشراف العام:

أ.د حسين قادري

مسؤول نشر الكتب:

د. مسعود شوية

المراجعة العلمية:

لجنة القراءة للمخبر

كل ما ورد في هذا الكتاب يقع على مسؤولية المؤلف من حيث احترام أخلاقيات البحث العلمي، كما لا يعبر محتواه بالضرورة عن آراء وتوجهات مخبر الأمن الإنساني

الحكم العالمي

شبكات الترابط العالمي بين النظام والفوضى

المؤلف:

د. إسماعيل كرازدي

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
مقدمة	**13**
المحور الأول: مفهوم الحكم ودلالاته	**15**
أولا: الدلالة اللغوية والاصطلاحية للحكم	**17**
1- الحكم بين مقاربتي الضيق والاتساع	**18**
2- ظاهرة الحكم	**24**
3- الإطار التحليلي لمستويات الحكم	**30**
ثانيا: تقاطعات الحكم	**38**
1- الحكم، الليبرالية الجديدة والعولمة	**39**
2- مفهوم الحكم الراشد	**42**
3- الطبيعة الحيوية السياسية للحكم (البيوبوليتيك)	**51**
ثالثا: الحكم في العصر الرقمي	**55**
1-التكنولوجيا والحكم	**55**
2-إعادة اختراع الحكومة	**61**
3-من مجتمع الضبط إلى مجتمع الإشراف والمراقبة	**66**

المحور الثاني: مفهوم الحكم العالمي **71**

أولا: إبستمولوجيا الحكم العالمي **73**

1 -تعريف الحكم العالمي **74**

2 -نظريات الحكم العالمي **76**

3 -الحكم العالمي الرسمي والمؤسسات العالمية. **83**

ثانيا: طبقات الحكم العالمي **87**

1-الطبقات ماتحت الدولة (نظام الحكم العالمي ما دون الدولة) **88**

2 -الطبقات الفوق وطنية (نظام الحكم العالمي ما فوق الدولة) **89**

3 -الطبقات العبر وطنية **91**

ثالثا: نقد الحكم العالمي **94**

المحور الثالث: شبكات الحكم العالمي وفوضى الكوسموقراطية **99**

أولا: المواطنة العالمية وحكم عالمي لعالم مواطنين **101**

1 - العولمة والحكم والمواطنة **105**

2- المواطن المحلي– العالمي وحكم عالمي لعالم مواطنين **110**

3- الديمقراطية العالمية ورهانات دمقرطة الحكم العالمي. **114**

ثانيا: المجتمع المدني العالمي **123**

1 - إتجاهات دراسة المجتمع المدني العالمي **123**

2- المجتمع المدني العالمي وأثره في العولمة والحكم **128**

3- تقنين المجتمع المدني العالمي 132

ثالثا: الكوسموقراطية والشبكات العالمية 136

1- الحكم العالمي والشبكات العالمية 136

2- التأصيل المفاهيمي للكوسموقراطية. 141

3 - هندسة الكوسموقراطية 143

الخاتمة 147

قائمة المصادروالمراجع 151

فهرس الجداول والأشكال

الجدول والشكل	الموضوع	الصفحة
الجدول رقم : 01	مصطلحات تختلط بمفهوم الحكم	30-28
الجدول رقم : 02	أشكال الحكم جيمس روزنو	37
الجدول رقم : 03	مقارنة بين منظومة الإدارة العامة ومنظومة الإدارة العامة الجديدة .	66-64
الجدول رقم : 04	نظريات الحكم العالمي	83-82
الجدول رقم : 05	أشكال المؤسسات للإستجابة للمشكلات العالمية.	86
الجدول رقم : 06	الديمقراطية الكونية	122
الجدول رقم : 07	أنشطة الحكم	141
الشكل رقم : 01	تفاعلات الحكم	31
الشكل رقم : 02	طبقات الحكم	94
الشكل رقم : 03	هندسة الكوسموقراطية	144
الشكل رقم : 04	أبعاد تحليل الكوسموقراطية	146

مقـدمـــة

مقدمة:

يعد الحكم سمة ملازمة للدولة ولصيقة بها، تحتكرها في إطار ممارستها لسيادتها دون أن تشاركها في ذلك جهات أخرى، لكن مع العولمة وتنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية أصبح من الصعب أن تمارس الدولة تلك السلطة بمفردها، فالمعيار الجوهري لنظام الدول ذات السيادة بما يطرحه من أسلوب عام لصياغة الأحكام الإجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها في إطار سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها أصبح متجاوزا تكتنفه الصعوبات وتشده التحديات وأضحى نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا تطبيقه عمليا، إذ لا يكفي أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحده بأن يمكنها من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها .

هذه الأزمة التي إنتابت الدولة ذات السيادة في أهم مبررات وجودها صاحبه أن إكتسبت أطراف أخرى إلى جانبها أدوارا مهمة أيضا في عملية الحكم، تساهم في بلورة القواعد والمعايير وتكملها أحيانا الإجراءات التي تقوم بها الدولة نفسها وفي مناسبات أخرى قد تنافس مبادرات الحكومات الوطنية وقد تتخطاها.

لذلك أصبح المواطنون والحكام في دول العالم يقرون بقناعة متزايدة بأن نظام الحكم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية، مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والإتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئية العالمية والأسواق العالمية ولذلك تعالت الأصوات والدعوات إلى قيام شكل جديد من الحكم يستطيع مواجهة المشكلات العالمية على صعيد عالمي.

لقد أصبح التركيز يتجاوز نظام الدول ويتعداه إلى نظام الحكم العالمي ككل لأن النموذج التقليدي أو النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية أصبحت في أزمة مع العولمة بحيث غدت الظواهر السياسية والإقتصادية والثقافية عابرة للقارات، وأصبح هذا الوضع الجديد يحتاج إلى إدارات سياسية مؤهلة وقادرة على إتخاذ القرارات الحاسمة وتتمتع في الوقت ذاته بالمرونة اللازمة التي تسمح لها بمواجهة ظاهرة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالأوضاع في عصر العولمة المزدحم بالمشكلات الكونية والزاخر بالتحديات الكبرى .

يستند الحكم العالمي إلى تنظيم معقد متعدد الطبقات من وسائل وضع الأحكام وإحلال النظام، ويهدف لتبني وتطبيق معايير ومواثيق وممارسات دولية فضلى، من خلال عملية معقدة وشائكة في مناخ دولي يتسم بالتداخل والترابط الكبير في غالبية المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية في ظل معايير دولية يتم تسويقها من خلال المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، هذه المؤسسات الجديدة للحكم العالمي والتحكم بالبنى الداخلية للدول تخلق تحديا كبير على مستوى القيادة وصوغ المعايير، كما تفضي من جانب آخر إلى مشاكل وعراقيل، فعلى الرغم من النظريات المقبولة في أن ظهور الحكم العالمي قد يقود نحو عملية متنامية إلا أن الواقع التجريبي يكشف عن منظور متشكك .

لكن الحكم العالمي أصبح لا يقدم تفسيرات كافية لما يحدث على المستوى العالمي فأهدافه من منظور الترابط العالمي والتشبيك تكبحها مشاكل وتحديات جمة خاصة في مجال الإنتظام والإلتزام، الأمر الذي شجع على بروز أساليب أخرى لممارسة الحكم على المستوى العالمي بنفس الفكرة ولكن بطرق مختلفة أهمها غالبا ما توصف بأنها فوضوية ولكنها فعالة، ومن أهمها الكوسموقراطية التي تستقطب أطرا غير محدودة تعتمد الإتصال بينها بغض النظر عن الإختلافات القائمة في الإقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو غيره، وهذا النمط الجديد يبدو أنه يتجاوز كل المعايير والضوابط المتعلقة بالحكم في سبيل الوصول إلى غايته ونتيجته النهائية.

بين الفوضى والنظام ترتد التساؤلات إلى الحيثيات التي تصنع الحكم العالمي والآليات المحركة له ومدى نجاعتها ثم البحث في الطرائق القائمة لتخليصه من الاستغلال والتبعية والتحول إلى الطابع التعاوني لتوزيع القيم وحل المشاكل للحفاظ على إستقرار المنظومة العالمية إن كان ذلك ممكنا.

المحور الأول

مفهوم الحكم ودلالاته

الحكم بمفهومه التقليدي المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات، وهو بهذا المعنى يرتبط أيضا بالدولة القومية وبسيادتها، لكن مع التطورات المتسارعة ومن أهمها وأبرزها العولمة أصبح الحكم محل نقاش وجدل على مستويات متعددة، ولا يعني ذلك بالضرورة البحث عن أبجديات جديدة لهذا المفهوم أو هذا التغير وإنما تتبع مساراته وأساليبه ومعانيه في ظل هذه التغيرات، حتى أن معظم الباحثين كلفوا أنفسهم عناء البحث في إيجاد بديل لفظي له مما إستغرقهم الوقت والمجهود وتماهت صورة الدراسات التي كانوا يدرسونها .

مفهوم الحكم تعرض للمساءلة والتغير من عدة جوانب:

من حيث طريقة ممارسته: من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

من حيث من يمارسه: بعد أن كانت هناك الدولة فقط أصبح هناك أطراف أخرى

من حيث أهدافه: فبعد أن كانت محلية أصبحت عالمية.

فنظرا للعجز الذي أحاط بنموذج الحكومة التقليدية ونظرا لتراجع أدوارها المؤسسية وسلطاتها التنفيذية في حكم المجتمع ودعم مصالحه العامة ونظرا للعولمة أصبح الحديث أكثر تطرفا حول ما يسمى الحكم بدون حكومة *Governance Without Governement* كدعوة للخروج عن النزعة المركزية والإنفتاح في الحكم والمسؤولية نحو جميع الأطراف المعنية فالوطنية والإلتزام والمواطنة والولاء والقيادة السياسية وقيام السلطة التنفيذية إلى جانب السلطات الأخرى، كلها مسؤوليات باتت تتجاوز قدرة الحكومة الرسمية على الوفاء بالإلتزامات المرجوة بشأن المجتمع والرفاهية وأصبح نموذج الحكومة التقليدي عاجزا وتلك هي الإشكالية التي تدفع إليها عوامل العولمة .

جدير بالذكر التنويه قبل الخوض في دلالات وتمظهرات مفهوم الحكم، الإشارة إلى أننا نفضل إستعمال لفظة الحكم كما هي دون أية تكاليف بدلا من إستعمال المصطلحات الأخرى المختلفة والتي تؤدي إلى خلق إرتباك لفظي ومفهوماتي على مستوى الفصل بين المفهوم الأصيل والمفاهيم الأخرى سواءا المتطورة أو المنافسة وسنبرر ذلك فيما سيأتي .

أولا: الدلالة اللغوية والإصطلاحية للحكم

مصطلح الحكم يتوزع على عدة مجالات لغوية وينتمي إلى أكثر من معنى واحد لكنه في الأصل سواءا في اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية كان يؤدي نفس المعنى ويقتصر في دلالاته على معناه التقليدي والمرتبط أساسا بالحكومة إلا أنه وبإختلاف

الظـروف وتـواتر الأسـباب وتعـددها تغيـرت الـدلالات والمعـاني، فالتأصـيل المفـاهيمي للحكم يقودنا إلى جذور المصطلح من حيث إنتقاله لغويا من المجال اللساني الانجليزي إلى الأدبيـات العالميـة المختلفـة، رغـم أن الحكـم مصـطلح فرنسـي بحـت يعـود للقـرون الوسـطي قبل أن ينتقل إلى إنجلتـرا في ظل هشاشـة الحـدود اللغوية في أوروبا القديمة وأصبح تعبيرا عن نمط تنظيم السلطة الإقطاعية في المملكة .

مع ظهور الدولة الحديثة بدأ مجال الفصل يتسع بين الحكم والحكومة لصالح الحكومة خاصة مع مفاهيم ماكيافيلي وجون بودان للسلطة، ومع بداية الفصل بين السـلطة السياسـية والأشـكال الإجتماعيـة للتنظـيم ظهـرت مقاربـات جديـدة أسسـت لخطـاب فكـري حـول الحكـم على غـرار مقاربـة نهايـة التـاريخ لفوكوياما وقبلـه هيغـل ومقاربة الحكم الراشد التي تمتد أصولها إلى نهاية القرون الوسطى.[1]

مـن الأهميـة بمكـان قبـل الخـوض في دراسـة العلاقـة حكـم /عولمـة سـواءا في صورها المحلية أو العالمية الرجوع إلى اللغة لتحديد المعنى اللغوي لمفهوم الحكم وذلك إستئناسا بمعايير التأصيل التي يتم الإسترشاد بها في ضبط أبعاده ومقارباته، فضلا عن محاورة ومساءلة معناه الإصطلاحي والمفهوماتي إنطلاقا من إعتبارين أساسيين إثنين:

- الإعتبـار الأول ويتعلـق بإشـكالية حركيـة المفـاهيم وعـدم إسـتقرارها، فمصـداقية المفهـوم لا تتحقـق إلا بثبـوت وإسـتقرار الظـاهر القيميـة التي عبر عنهـا وتمأسـس مـن خلالها.

- الإعتبـار الثـاني ويـرتبط بتصـاعد المعـايير العالميـة بحكـم الممارسـات ذات الأبعـاد الكونية وتراجع الخطاب ذو القاعدة القطرية.

وهما الإعتباران اللذان جعلا من مفهوم الحكم يتمظهر بأشكال متعددة ومعقدة .

01-الحكم بين مقاربتي الضيق الإتساع

إن الكلمـة في اللغـة العربيـة قـد لا تجـد لهـا مقابـل في اللغـات الأخـرى، أو العكـس قـد تكـون الكلمـة أو المعنى الـذي يقصـد في اللغـات الأجنبيـة لا يجـد لـه مصـطلحا في اللغـة العربيـة، لكـن في نفـس الوقـت قـد تكـون الكلمـة في اللغـة العربيـة ذات معنى واضـح ومتوافـق مع مـا يقابلهـا في اللغـات الأجنبيـة إلا أن طريقـة إسـتعمالها قـد تحـدث الفـارق كمـا هـو الشـأن بالنسـبة للحكـم، فاسـتعمالاته تختلـف بشـكل بـارز كل حسـب طريقـة إسـتعماله لـه، فـإذا وضـعنا إزاء هـذا اللفـظ مـا يقابلـه في اللغـات الأوروبيـة وخاصـة

[1] : Chris Brown , **Understanding International Relations** , (New york : Palgrave , 2001), p . 155.

الإنجليزية والفرنسية فإنه يبدو للوهلة الأولى بأنه ليس له نفس المعنى ولكن إذا رجعنا إلى حقله الدلالي نجده لا يختلف عنهما وإنما الفرق يكمن في وتيرة حركيته وتفاعله، فالحكم كما أسلفنا ثابت وإنما هناك تغير على مستوى طريقة ممارسته ومن يمارسه وأهدافه .

فما يرتبط بالحكم هو التسيير والإدارة وهاتين العمليتين كانتا حكرا على الحكومة في إطار الدولة السيدة، ولكن إمتدادا لهاتين العمليتين ونظرا لتوسعهما ودخول معطيات جديدة فرضت أبعادا أخرى كان لزاما الأخذ ذلك بعين الإهتمام ولكن ليس بإيجاد مصطلحات أخرى وإنما بإستيعاب توسيع النطاق والأهداف والممارسين، بينما تبقى مفاهيم الإدارة والتسيير تتراوح بين مستويات خاصة وعامة، فمثلا عندما نقول بأن الإدارة أصبحت تمارس من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل تجاوزا للطرح التقليدي الهيراركي فليس معناه أن الإدارة كمصطلح يقتضي بديلا له .

يثير مفهوم الحكم في هذه النقطة بالذات وجهات نظر أخرى مخالفة لتلك التي نتبناها فهناك من يرى بأن الأمر يتعلق بظاهرة إختلاف المرجعية للحكم، لفظ يدل في اللغة العربية على معنى بينما يحيل مقابله في اللغات الأوروبية الحديثة إلى معنى آخر مختلف أو أدق أو أوسع، أفقر أو أغنى الخ على حد تعبير الأستاذ عابد الجابري الذي يفضل تسمية الحكم في تجلياته الحديثة بالكوفيرنانس بدلا من الحكم لأنه لا يوجد أي مفهوم مقابل للمفهوم الأجنبي في اللغة العربية، وكل هذا وذاك ينطوي في إطار ما عبر عنه ببيير بورديو بأن إستعمال لفظة *La gouvernance* هو نوع من عولمة اللغة والعقول.[1]

إستجلاءنا لهذه الإشكالية تقتضي وضعها في سياق منهجي مناطه التأصيل لبعد ثنائي قائم على وتيرة جدلية مجالها الضيق والإتساع في نطاق الظاهرة الواحدة، فالحكم مفهوم يحمل معنى ضيق فرضته إعتبارات معينة وله معنى واسع أيضا فرضته إعتبارات من نوع آخر وفي هذه الحدود يتعين رسم هذه الإشكالية وترسيمها، فليس هناك إختلاف بين الحكم وبين المفاهيم الأخرى (التي سيتم التطرق إليها وتعدادها) وإنما هي نفس الوعاء الذي يتسع ويضيق حسب المؤثرات القائمة فكلما ضاق مجال الحكم كلما نحى منحى الحكومة وكلما إتسع مجاله كلما نحى منحى التعدد والإتساع وعدم التركيز .

---

[1] : Pierre Bourdieu, **Les structures sociales de l'économie** , (Paris : Seuil , 2000) , p . 22.

الحكم لم يبق على شاكلته الأولى وإنما تطور تدريجيا ليصبح يحمل معاني جديدة أكثر شمولية وأكثر دقة وتعبيرا، وهذا ما نستشفه في التراث الفكري والتاريخي الفرنسي والإنجليزي، فبتتبع مسار هذا المصطلح في هاتين الثقافتين يتضح بأنه بدأت إستعمالاته في حدوده الضيقة حسب الظروف التي كانت قائمة في النظام الإقطاعي أو في نظام الدولة القومية بعد ذلك وتطور مفهومه تدريجيا ليحمل معاني جديدة تواكب التطورات الحاصلة وعلى رأسها تعدد الفواعل والعولمة.

في اللغة العربية عموما نجد للفظة الحكم اشتقاقات كثيرة[*]، لكن و بغض النظر عن تشعب دلالات لفظة الحكم في اللغة العربية فإنه يمكن إختزالها في معنيين رئيسيين:

---

[*] يقال حكم بالأمر حكما بمعنى قضى . ويقال حكم له، وحكم عليه، وأحكم فلانا عن الأمر، وحكم بينهم . وحكم فلانا : منعه عما يريد ورده . وحكم حكما : أصبح حكيما . كما يقال أحكم التجارب فلانا : جعلته حكيما، وحكم الشيء والأمر: أتقنه . وحاكمه إلى الله وإلى الكتاب وإلى الحاكم : خاصمه ودعاه إلى حكمه . وتحاكما : إحتكما . وتحكم عليه الشيء : إلتبس إذ يقال إستحكم عليه الكلام . والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس .

يقال إحتكم في الشيء والأمر تصرف فيه كما يشاء، كما هو الحال في إحتكم في مال فلان وإحتكم في أمره . والحكم والحكيم من أسماء الله عز وجل الحسنى . والحكم : هو العلم والتفقه . والحكمة : هي معرفة أحسن وأفضل الأشياء بأفضل العلوم والمعارف . وكذلك فإن الحكمة هي العدل . وعلم الحكمة هي الكيمياء والطب . والمحكمة هي الهيئة التي تتولى الفصل في القضاء في مكان إنعقاد هيئة الحكم . والمحكم : المتقن . وحكم حكما وحكومة بالأمر وللإنسان أو عليه وبينهم: قضى وفصل . وحكمه في الأمر : فوض إليه الأمر فيه . وحاكمه إلى الحاكم : دعاه . وإحتكم في الشيء تصرف فيه وفق مشيئته . والحكومة : إسم من تحكم في الأمر بمعنى حكم فيه . وحكم حكما وحكومة في البلاد : تولى إدارة شؤونها فهو حاكم . والحَكَم : الله عز وجل، وهو الحكيم . ومن صفات الله: الحكم، والحكيم والحاكم وهو أحكم الحاكمين . والقضاء يعني الحكم . وفصل الخطاب : الحكم بالبينة والحكم هو القضاء والجمع أحكام، وقد حكم عليه بالأمر حكما وحكومة، و بينهم كذلك . والحاكِم : منفذ الحكم. والحكومة هي أرباب أو أصحاب السياسة والحكم الذين يسوسون البلاد ويحكمونها وهم الهيئة أو الجهة الحاكمة التي تتألف ممن يتولون تسيير شؤون البلاد وإدارتها لخدمة الشعب والوطن.

(أنظر : إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (إسطنبول : دار الدعوة ، 1989)، ص، 190)

وقد جاء في القرآن الكريم بعض الآيات الدالة على الحكم : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) الآية : 44 من سورة : المائدة. (وأَنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لِما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أَنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . وأَن أحكم بينهم بما أَنزل الله ولا تتبَع أَهواءهم واحذرهم أَن يفتنوك عن بعض ما أَنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أَنما يريد الله أَن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون . أَفحكم الجاهلية يبغون ومن أَحسن من الله حكما لقومٍ يوقنون) . الآيات : من48 إلى 50 من سورة: المائدة .

أحدهما الفصل في أمر متنازع فيه ومنه القرار الذي يتخذه القاضي لجعل حد لخصومة أو نزاع معين، وهذا يقابله في اللغات الأوربية لفظ آخر *Judgment, Jugement* وثانيهما المنع والردع، ومنه الحَكَمة وهي ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه يمنعه من مخالفة صاحبه، ومن هذين المعنيين أخذ معنى الحُكم الذي يعني ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات إلخ.[1]

مصطلح *Gouvernance* في القاموس الفرنسي هو الإسم الذي كان يطلق في عهد الإقطاعية على بعض المحاكم في منطقة Artois و La *Flandre* الفرنسيتين، لأن حكام هذه المناطق كانوا أول القضاة في هذه المرحلة، ويحمل المصطلح الإنجليزي *Governance* نفس دلالة مصطلح *Gouvernement* الذي يعود في النظرية السياسية الأنجلوأمريكية على المؤسسات الرسمية للدولة والسلطة القهرية المشروعة التي تحتكرها، غير أن الأعمال الكثيرة التي أنتجت في الموضوع تبين أن استعمال ودلالة هذا المصطلح قد تغيرت بحيث أصبح مصطلح *La Gouvernance* الآن بمثابة تعريف جديد للحكم، تنظيم جديد للسلطة أو شكل جديد لحكم المجتمع .[2]

لفظ *Governance*، الذي يقابله لفظ الحكم كترجمة عربية له مشتق من لفظ*Govern* الذي يعني في آن واحد: الحكم بمعنى ممارسة السلطة (الحكومة *Government*) من جهة والرقابة والتوجيه control من جهة أخرى، وبالتالي يفيد في الإنجليزية معنى الرقابة والتوجيه والتدبير وأيضا معنى السيطرة وممارسة السلطة وهو غير الحكومة بمعنى الجهاز المعروف (وزارة ...) *Government, Government* كما أنه لا يدخل في علاقة إشتقاقية مع اللفظ الإنجليزي الذي يفيد الحكم بمعنى حكم القاضي.[3]

ويذهب الكثير من الباحثين إلى أن المصطلح الإنجليزي منغرس في الثقافة اللاتينية الكلاسيكية وفي اليونانية القديمة بحيث كان يفيد "قيادة" السفن في هاتين الثقافتين، ثم تطور المفهوم فيما بعد ليدل على فعل أو طريقة الحكم، ولمدة طويلة بقي إستعماله محصورا أساسا في المسائل التشريعية والدستورية التي تهم " شؤون الدولة " غير أنه

---

[1]: محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟" في مجلة البرلمان العربي، العدد 81 (لبنان: الإتحاد البرلماني العربي ،2001).
http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html

[2]: Stoker Gerry, " Cinq propositions pour une théorie de la gouvernance" , Revue International des Sciences Socials (R.I.S.S.), N° 155, (1998) p.19

[3]: محمد عابد الجابري، المرجع السابق.

منذ خمسة عشر سنة أصبح المفهوم يستعمل في سياقات عديدة، عبارة عن مفتاح لجميع الأبواب، إنه مفهوم موضة قد يدل عن كل شيء وقد لا يدل عن أي شيء.[1]

فإذا كان مصطلح الحكومة *Gouvernement* يرادف مصطلح القيادة (قيادة زورق) أو الإدارة فإن مختلف القواميس الفرنسية تكاد تجمع على أن للمفهوم صلة وطيدة بالحقل السياسي عندما يتم تعريفه بالإدارة السياسية أو ممارسة السلطة السياسية أو مجموع القوانين العامة التي تدير الدولة، إلخ ... ومن هذا المصطلح ينبثق مصطلح حكومة الذي يدل على طاقم حديث في إدارة وتسيير الشأن العام.

إن مصطلح الحكم الذي يقابله باللغة الأجنبية مصطلح (*Governance*) ليس كلمة جديدة إلا أن ظهورها في النقاش حول المؤسسة الاجتماعية يعتبر نسبيا، تطورا جديدا، ولعل هذا المصطلح عند البعض يفتقر أيضا إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى، وهذه الإشكالية خلقت لدى الكثير أيضا مشكلة في إختيار المصطلح المناسب والمعبر في اللغة العربية بالرغم من أن رؤيتنا مستقرة على ثبات المصطلح أي الحكم لما له من دلالات لفظية ومفهوماتية بعيدة عن التداخل مع باقي المفاهيم الأخرى كما أنه لا يخلق أي مشكلة بخصوص الترجمة، لأن المفهوم كما هو في اللغة العربية – الحكم - يستوعب جل هذه المعاني الجديدة ويتسع لها كما هو الحال بالنسبة للغة الفرنسية والإنجليزية، فكيف يتسنى للمصطلح أن يبقى ثابتا في كلتا اللغتين رغم التغيرات والتحولات بينما في اللغة العربية فإنه يقتضي إيجاد مصطلح آخر .

فبمقاربة مصطلح الحكم لفظا ومعنى باللغة الفرنسية أو الإنجليزية يتضح بأن ليس هناك إختلاف كبير سواءا في تمثلاته التقليدية أو الحديثة، فمفهوم الحكم مفهومه التقليدي المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات، وقد تطور هذا المصطلح تطورا مهما في أساليبه وممارساته حيث لم يعد حكرا على فئة جد محصورة، بل كان لانبثاق ثقافة سياسية جديدة دورا حاسما في ذلك بما يعنيه ذلك من إعادة هيكلة النسق السياسي والحد من الميولات الأحادية في صناعة القرار السياسي .

فالحكم أشمل من مفهوم الحكم بالمعنى المؤسسي (البنائي/الوظيفي) يحتوي كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص وبالمجتمع المدني،

---

[1]: ورد عبد المالك، " السياسات العمومية والحكم التشاركي، نحو فهم سوسيولوجي"، في مجلة فكر ونقد، العدد 72، الرباط: أكتوبر 2005) http://www.aljabriabed.net/n72_01ward.%282%29.htm

وهذا ما يعطي الفرصة لدراسته على المستوى الجزئي (*Micro*) على مستوى إدارة المنظمات مثل الأقسام العلمية والجامعات بالإضافة إلى إمكانية دراسته على المستوى الكلي للدولة (*Macro*).

ما يميز ترجمة مفهوم *Gouvernance* إلى اللغة العربية هو وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه فعلى سبيل المثال تم ترجمة المصطلح في العربية إلى العديد من الكلمات مثل : "إدارة الحكم" ، " الحوكمة "، " الحاكمية "، "الحاكمة"، "الحِكمانية " " الإدارة المجتمعية "، " الحكامة "، " الحكم التشاركي "، " الحكم "، " الإدارة المجتمعية " ....إلخ. إضافة إلى ترجمته إلى عبارة إدارة شؤون الدولة و المجتمع والواقع أن المفهوم الذي لا يستقر على معنى واحد من المعاني السالفة لا يخدم الموضوع وإنما يزيده تعقيدا وغموضا .

الإتفاق على التعريف المحدد والدقيق لمصطلح الحكم أخذ أبعادا ومضامين عديدة ففي إحدى الندوات الدولية الحديثة قام عشرون أكاديميا وممارسا بتتبع جذور المصطلح إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، في إنجلترا، حيث جمعوا التعاريف من المصادر العديدة لها والتي أوضحت تطور إتساع معاني الحكم وخلصوا إلى أن التغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها قد تمخض عن جلب الحكم *gouvernance* إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية (*Process*)، حيث لم تعد كلمة حكومة(*Government*)) كافية.

لقد ظلت المصطلحات الأجنبية التي تتعلق بالحكم (*Gouvernance*، *Governance*) تتراوح عند مفهومها التقليدي عندما يتعلق الأمر بالحكومة بينما أصبحت هذه المصطلحات تعبر عن المفهوم الجديد للحكم وهذا الإتجاه لم يتم إسقاطه على مصطلح الحكم في الدراسات العربية وأريد له أن يظل حبيس مصطلح الحكومة وأنه لا بد من إيجاد بديل له ليعبر عن التغيرات الحاصلة وليوافق المصطلحات الغربية بالرغم من أن هذه الأخيرة بدأت بمفهومه التقليدي وإنتهت لمفهومه الحديث ولم تكن بحاجة إلى مصطلحات بديلة .

مصطلحات الحكم في اللغة العربية:

لعله من اللافت للنظر أن تشتقّ من مصدر ثلاثي واحد في اللغة العربية (ح ك م) كلمات متعددة تخص جوانب مختلفة من نسق الحكم بالمعنى الحديث (لاحظ تعدد الأصول اللغوية للكلمات المناظرة، باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، للألفاظ

العربية المشتقة من هذا المصدر) وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، في الوقت نفسه، جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية.

وفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال: (حَكَمَ)-أي قَضَى .ويقال : حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحُكم يقوم على القضاء بين الناس، ولكن وفق أيّ معيار؟

يعني(الحُكْمُ) أيضاً العِلم، والتفقُّه أي العِلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها، مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية، وتفسيرها.

يعني(الحكم) كذلك (الحِكْمَة)، مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل) أوالمصلحة العامة، في القضاء. والعَدلُ هو أحد معاني (الحِكْمَة) و(المَحْكَمَةُ) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات.

و(الحُكومةُ) تعني ردَّ الرجلِ عن الظلم، ولكنها تستخدم محدثاً بمعنى الهيئة الحاكمة. الأصل في الحكومة إذاً هو الرد عن الظلم، أو إقامة العدل.

و(الحَاكِمُ) هو مَن نُصِّبَ للحُكم بين الناس. وينطوي التنصيب، من قبل آخرٍ، منطقياً على إمكان التنحيةِ، الذي ينطوي بدوره مساءلة الحاكم. ويشتق من المصدر الثلاثي أيضاً (تَحكَّمَ) أي إستبدَّ . ولا ريب، في ضوء كون العدلِ قيمةً عليا، إن الاستبدادَ موجب للعزلِ.

وهكذا تضم إشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريباً، وتقيمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة. ويعنينا هذا الثراء اللغوي مفاهيم التمثيل والمساءلة، وهي،كما نفهم، جوهر الحكم.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(المكتب الإقليمي للدول العربية *UNDP*)،" تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 "، (نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، ص. 102.

02- ظاهرة الحكم

" **نحن نقول ' الحكم ' لأننا لا نعرف حقا أن نسمي ما يجري** " لورانس فنكلستين [1] .

قليلة هي المصطلحات التي نالت إهتماما فكريا ومؤسساتيا مثل مصطلح الحكم، وفي خضم الإتجاهات والتيارات الفكرية التي حاولت مقاربة هذا المصطلح نجد أنه بقي مجهولا أو بالأحرى فكرة تحتاج إلى إعادة تعريف بين الوهم والمشروع السياسي.

---

[1] : Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg , **Global Governance as a Perspective on World Politics** , (Global Governance , 2006) , p. 187 .

إنه بينما يتم التعامل مع الحكومة على أساس أنها مؤسسة فإنه ينظر معظم الباحثين والمراقبين إلى الحكم بأنه عملية وذلك هو مناط التفرقة بين المفهومين، والعملية عندما تتفاعل أو تتعدد تتحول إلى ظاهرة، فلم يعد ينظر للحكم كمجرد مفهوم بل تجاوز ذلك ليصبح ظاهرة تنطوي على العديد من العلميات وتتفاعل فيها عناصر مختلفة، فلم يعد يقصد به تلك الآليات التي تحتكرها الدولة لممارسة السلطة ولم تعد تقتصر على مجرد آليات ومؤسسات وتسيير بل هو أكثر من ذلك، يحمل معانى التغير والمشاركة والإصلاح والتنمية، وبالتالي يتسع الإصطلاح العربي (الحكم) بمفهومه التقليدي ويصبح من العجز الإقتصار على هذا المعنى في عصر العولمة.

في فضاء زمني يمثل عشرية التسعينيات من 1990 إلى 1999 خرج مفهوم الحكم إلى مجال الإستعمال اليومي، فالمفهوم في حد ذاته ليس جديدا لكن إستعماله في النقاشات حول التنظيم الإجتماعي يعتبر جديدا نسبيا وهذه الخاصية جعلت الآراء تختلف حول معانيه، فعالم التسعينات كان بحاجة لمسميات جديدة لكي تفسر وتبرر التغيرات التي شهدها فظهرت العولمة والحكم وغيرها.

عندما ظهر المفهوم الحديث والموسع للحكم على الساحة العالمية في التسعينيات حمل طابع الوهم وبطبيعة ليبرالية تجسد فكرة «حكومة بدون حكام" أو " حكومة بدون هيمنة الحاكم " كحلم على حدود الليبرالية السياسية القائمة على معايير سياسية محددة تنتقل من مفهوم "الحكومة الكبرى" إلى تفويض الصلاحيات والأنشطة العديدة لفواعل خاصة "سوق، مجتمع مدني، منظمات حكومية ..." [1].

ظهر مفهوم الحكم *GOVERNANCE* (*) ليشغل موقع الصدارة بين مختلف المعطيات العالمية كالعولمة والتحول الديمقراطي، وذلك لما أثاره من جدل واسع النطاق بين مؤيد ومعارض، خاصة أنه يسعى إلى بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى مع التأكيد على كل من الشفافية والمساءلة في ظل حكم رشيد، وإن واجه – مثل غيره من المصطلحات – صعوبة الوصول إلى تعريف إجرائي محدد بصدده، وهنا تجدر

---

[1] : Pascal Lamy , " La gouvernance, utopie ou chimère " , *Etudes*, (2005/2) , Tome 402 , p. 153.

(*) : الملاحظ أننا نتعمد إدراج مصطلح الحكم جنبا إلى جنب مع المصطلح الأجنبي لتبيان أن المقصود هو المعنى الموسع والحديث للحكم وليس المعنى التقليدي في محاولة لإعطاء دفعة لهذا المصطلح ليصبح إستعماله كما هو الحال بالنسبة للغات الأخرى وبالتالي فإن المقصود بإستعمال مصطلح الحكم في البحث هو المفهوم الجديد والموسع بينما يصبح الحكم التقليدي كتحصيل حاصل لذلك.

الإشارة إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم ليشمل كلا من المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي والدولي .

وقد تم التوضيح سلفا بأن مفهوم الحكم إعترته عدة تحولات صاحبها إنبثاق نظرة ومقاربة جديدة تجعل من توريط مختلف الفاعلين سندها بامتياز تحت ما يعرف الآن : La *Gouvernance* أو *Governance* القديمة نوعا ما، والتي كانت بالأصل مرادفة لكلمة *Governement* (حكومة)، ولكنها سخرت كمصطلح ملائم للأثر الجماعي لمختلف المؤسسات شبه الحكومية التي إنتشرت خلال القرن الماضي أو أكثر.[1]

يعرف قاموس بنغوين الحكم بصورته الجديدة بأنه : مصطلح ليس مرادفا للحكومة ومع أن المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم فإن الحكومة توحي بأنشطة تنظمها سلطة رسمية في حين أن الحكم أقل تماسكا ويشير إلى أنشطة غير مدعومة بالضرورة بأي سلطة قانونية أو ذات سيادة . لذا فالحكم له معنى أوسع من الحكومة، فهو يتضمن المؤسسات الحكومية ولكنه يشمل أيضا آليات تنظيمية غير رسمية أكثر كثيرا ما توجد في غياب السلطة المركزية ويستخدم هذا المفهوم كثيرا في العلاقات الدولية كمرادف لبناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة.[2]

يعرف روبرت كيوهن وجوزيف ناي الإبن الحكم بأنه الإجراءات والمؤسسات رسمية وغير رسمية التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما، والحكومة جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع إلتزامات رسمية ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات، والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداع الحكم وأحيانا بدون سلطة حكومية.[3]

وقد أستعمل مفهوم الحكم بطريقة ضيقة من طرف المؤسسات المالية الدولية لتحديد المؤسسات، الممارسات السياسية، أنماط تسيير الإدارات الشعبية والشركات الخاصة والتي ستكون مهمة في تنمية الدول الفقيرة وهو المفهوم الذي تأكد بصورة رسمية في أعمال مؤتمر

---

[1] : Chris Brown , Op Cit , p . 130.

[2]: غراهام أيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص . 284 .

[3]: روبرت و . كيوهن و جوزيف س . ناي الإبن، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة، محمد شريف الطرح، (المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان، 2002) ص . 32 .

OCDE، وحسب لجنة الحكومة العالمية فإن التحديات الكونية تفرض تظافر الجهود حتى يتم تقارب في وجهات النظر وتضامن جماعة دولية حقيقة . فيعرفه البنك الدولي بأنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للبلاد من أجل التنمية"، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الأفراد والجماعات وتحقيق مصالحها".

الملاحظ من خلال التعاريف السالفة أن مفهوم الحكم إنفصل عن مفهوم الحكومة من ناحية المبنى والمعنى وأصبح ما يراه البعض من أن الحكم يساوي الحكومة معنى ضيق ومحدود لأن الحكم أوسع من الحكومة التي تقوم بالتكفل الإجتماعي في إطار النشاط العمومي لكن هذا النشاط يتجاوز حاليا الحكومة إلى المنظمات الدينية، العسكرية، المدنية التي أصبحت تقوم بأدوار عمومية، وعند البعض الحكم هو فن حكم المجتمعات والمنظمات، وهو تعريف يمتد في جذوره إلى التعريف اليوناني القديم الذي يرتبط مفهوم الحكم بمفهوم قيادة السفينة، بينما تعريف آخر يدمج في إطار الحكم كل قطاعات المجتمع التي لديها مصالح وتأخذ قرارات في ظل قيم ومؤسسات محددة سواءا كانت وطنية محلية أو عالمية .[1]

الحكم عقد إجتماعي جديد ذو طابع عالمي والمشروع الذي يحمله هو بناء سلطة ديمقراطية عالمية تنتج معايير وقيم مشتركة ما فوق وطنية، وقد ولد حوله نقاشا نقديا من طرف اليساريين ودعاة السيادة المطلقة حول طبيعته و أفكاره الداعية للخصخصة، كما أن المفهوم - مفهوم الحكم " *la Gouvernance*" - يندرج، من جهة، ضمن شبكة مفاهيمية واسعة لكونه يرتبط إرتباطا عميقا بمجموعة من المفاهيم من قبيل: (مفهوم التنمية، مفهوم المجتمع المدني، مفهوم المواطنة، مفهوم دولة الحق والقانون...)، ومن جهة ثانية، فإن لهذا المفهوم سيرورة تاريخية خاصة به، حيث إرتبط بكيفية إدارة الدول والحكومات للشأن العام، لذلك أصبح لفظ حكم *Gouvernance*، يفيد معنى الرقابة والتوصية والتدبير، وأصبح منظرو الليبرالية الجديدة يلحون على أن المقصود بالحكم هو الجمع بين الرقابة من الأعلى (الدولة) والرقابة من الأسفل (المجتمع المدني).[2]

---

[1] : Institut sur la gouvernance , "comprendre la gouvernance" . Préparé pour : L'atelier sur la gouvernance pour le projet Metropolis Les 10 et 11 décembre 2001 Ottawa .P.01. http://iog.ca/sites/iog/files/goodgov_f.pdf

[2] : محمد المصطفى الإدريسي ،" في الحاجة إلى الحكامة الجيدة" ، **في مجلة فكر ونقد**، العدد 93، (الرباط : ديسمبر 2007) http://www.aljabriabed.net/n93_02idrissi.htm.

يثير تحديد المصطلح العربي الأدق للفظة "*governance*" الإنكليزية جدلا واسعا ولا يزال نظرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة، وهذا ما تجسد في عدة مصطلحات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

(الجدول رقم : 01)

01	**إدارة الحكم** : تبنى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (*2003*) الذي وضعه قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصطلحان هما إدارة الحكم والحكم الجيد للإشارة إلى مفهومي "*governance*" و"*good governance*" على التوالي، وقد إختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول الأقل إثارة للجدل والأقل تحميلا للمعاني السياسية، فترجمة مصطلح إدارة الحكم إلى الإنكليزية ترجمة حرفية توصّنا إلى عبارة "*management of governing*" أما بالنسبة إلى تعريب "*good governance*" فقد أبقي على مفهوم الحكم وأضيفت إليه صفة "جيد"، وهي أبسط الترجمات للفظة "*good*" وأقلها تحميلا للمعاني الضمنية.
02	الحاكمية: من أول المصطلحات التي تم إستخدامها للدلالة على مفهوم "governance"، المشتق من الجذر اللغوي حَكَمَ، لكن مراقبين علمانيين إعترضوا على هذا المصطلح لأن العلماء المسلمين يستخدمونه أيضا للإشارة إلى حاكمية الله، كما لاقى إعتراضا من علماء في المغرب إعتبروا أن المصطلح نشأ في المشرق وبالتالي لا يراعي الفروقات الإقليمية الدقيقة القائمة على صعيد اللغة العربية، وإقترحوا مصطلحا بديلا هو الحوكمة الذي لقي إستحسانا في شمال أفريقيا.
03	الحوكمة : بعد المعارضة التي لقيها مصطلح الحوكمة، فقد تم إنعاشه مؤخرا بعد أن وافقت عليه جامعة الأزهر في القاهرة، وقد أعطي المصطلح زخما جديدا بعد إضافة لفظة الشركات إليه ما ولّد عبارة حوكمة الشركات أي " *corporate governance*" أو "*the governance of companies*" بالإنكليزية.
04	الحكم الصالح : يترجم حرفيا إلى "*virtuous governing*" بالإنكليزية وقد تعرض هذا التعريب لانتقادات فريقين : أولهما يتألف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أن لفظة صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة، ما

	يجعل إستخدام هذه اللفظة للإشارة إلى أي نظام حالي في غير مكانه، أما ثانيهما فيشتمل على الكثير من المحافظين والموالين لأنظمة سياسية حالية، وقد إعتبر هؤلاء أن لفظة حكم (وبخاصة حين تُرفق بصفة صالح) محملة بمعان سياسية كثيرة ويشجع مؤيدو هذا الموقف على إستخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تفاديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة.
05	الحكم الصالح : يترجم حرفيا إلى "*virtuous governing*" بالإنكليزية وقد تعرض هذا التعريب لانتقادات فريقين : أولهما يتألف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أن لفظة صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة، ما يجعل إستخدام هذه اللفظة للإشارة إلى أي نظام حالي في غير مكانه، أما ثانيهما فيشتمل على الكثير من المحافظين والموالين لأنظمة سياسية حالية، وقد إعتبر هؤلاء أن لفظة حكم (وبخاصة حين تُرفق بصفة صالح) محملة بمعان سياسية كثيرة ويشجع مؤيدو هذا الموقف على إستخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تفاديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة.
06	الحكم الرشيد، الذي يمكن ترجمته بعبارة "*wise governing* " بالإنكليزية، ومع أن هذا المصطلح يتضمن أيضا لفظة حكم التي تشير إلى ممارسة السلطة، فقد إنصبت الانتقادات على الجزء الثاني منه الذي رأى فيه الكثيرون صبغة دينية كبيرة، ويعارض الكثير من العلماء العلمانيين في كل أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصطلح الجديد نظرا لارتباطه بالخلفاء الراشدين الذين حكموا بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة، فضلا عن أن لفظة رشيد مشتقة من الجذر رُشد الذي يعني الإدراك والحكمة ويستخدم في عدد من التعابير العربية للإشارة إلى "البلوغ"، ما يؤدي إلى التحفظات ذاتها التي أثارتها لفظة صالح المشابهة.
07	الإدارة الرشيدة من المصطلحات الأخرى التي تم استعمالها للدلالة على " *good governance*" مصطلح مركب يأخذ بعين الاعتبار التحفظات المتعلقة باستخدام لفظة حكم كما أنه يخفف من حدة مفهوم رُشد أو رشيد المثير للجدل على الصعيد السياسي، وذلك من خلال ربطه بفكرة الإدارة بدلا من الحكم، وتفاديا للإنتقاد الذي قد يثيره التخلي عن البعد السياسي لإدارة الحكم

	في مفهوم "*governance*"، يمكن إستخدام عبارة الإدارة الرشيدة مع عبارة إدارة الحكم للإشارة إلى "*governance*"، ما يعيد مفهوم الحكم فينطوي عليه ضمنيا المقابل العربي لعبارة "*good governance*".
08	الحكامة : مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه (حكم) وقد تم إستخدامه أحيانا في شمال إفريقيا، مع أنه تعرض لانتقادات مماثلة تؤكد عدم صحته اللغوية.

03- الإطار التحليلي لمستويات الحكم

لم يستقر مصطلح الحكم على حال ولم تكتمل صورته بوضوح رغم أنه دخل القاموس السياسي بقوة، فهو يجمع بين حاجات المحكومين لشكل جديد من السلطة والقيم وحاجة العالم لنوع جديد من الحكومة لمواجهة المتغيرات السريعة التي تحيطه من كل جهة، إلا أنه لا يزال - مفهوم الحكم - يلفه كثير من الغموض و الإلتباس سواء من حيث ميلاده أو هوية إنتمائه أو أبعاده المباشرة وغير المباشرة، الظاهرة والخفية، أو من حيث معاييره ومقوماته المختلفة وتناول مفهوم الحكم وجعله حقلا للتفكير والمعالجة والدراسة هو من المواضيع التي لا زالت الدراسات والنقاشات والحوارات بشأنها مفتوحة وفي بدايتها ولا سيما بالنسبة للمجتمعات التي تسمى بـ"النامية" والتي تنعت بـ"المختلفة".

عموما فإن أي شكل من أشكال العمل الجماعي الهادف يمكن أن تعبر عن الحكم وهذه الأشكال قد تكون : عالمية، وطنية، مؤسسية، ويشمل مجال تأثير الحكم : المواطنين التاريخ، القيم، الثقافة، التكنولوجيا، العادات، إنه - الحكم - أسلوب جديد للقرار ومرة تفاوض مستمر بين أطراف مختلفة داخل المؤسسة، المدينة، الدولة وغيرها من الظواهر ظهرت داخل المؤسسة أو المنشأة بشكل سريع ثم سرعان ما تبنت أبعاد عالمية أوسع.

معظم الكتاب والباحثين في الحكم يتفقون بأنه يتعلق بإتخاذ القرارات نحو التوجه للمجتمع ولمؤسساته المختلفة، فمثلا يتضح بأن الحكم يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد والتي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية إتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم . فأساس الحكم هو كيف تمارس السلطة: من يملك النفوذ ومن يقرر وكيف تتم مساءلة صناع القرار؟

لذا من الممكن إستخدام الفكرة في مضامين وسياقات مختلفة على المستوى العالمي، والوطني والمحلي والمجتمعي و المؤسسي (أنظر الشكل 02).[1]

وعلى هذا الأساس يرى الجابري أن مفهوم الحكم أو الكوفيرنانس كما يفضل تسميته يراد به الإمساك بظاهرة معقدة، قوامها آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وسوق ومحيط إجتماعي وأنواع التداخل القائمة بين جميع هذه العناصر كل ذلك في مقاربة شمولية ومنهجية.[2]

الحكم يركز على الجوانب الأكثر إستراتيجية للحكومة، بما ما معناه تركيزه على القرارات الأكثر إتساعا والمتصلة بالتوجيه والأدوار ولا يقتصر على عملية تقرير ماهو الإتجاه الذي يجب الأخذ به ولكن يستدعي أيضا من ينبغي أن يشارك في إتخاذ القرار وبأية صفة.

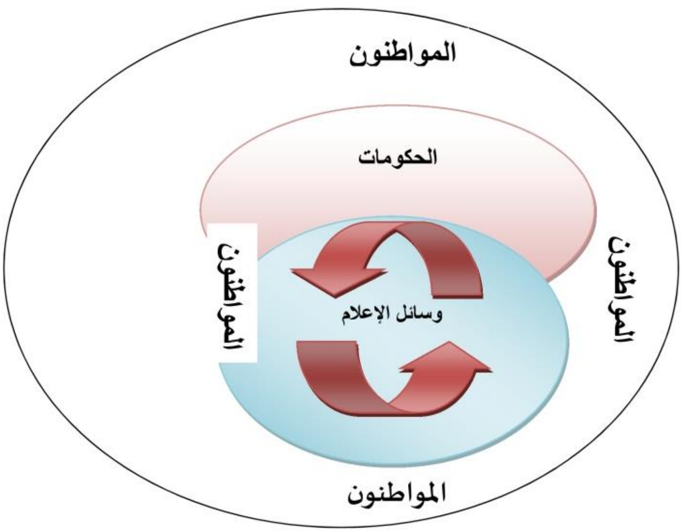

(الشكل رقم : 01)

المصدر :

Institut sur la gouvernance , "comprendre la gouvernance" . Préparé pour : L'atelier sur la gouvernance pour le projet Metropolis Les 10 et 11 décembre 2001 Ottawa .P.02. http://iog.ca/sites/iog/files/goodgov_f.pdf

[1] : Institut sur la gouvernance , Op Cit , p. 02.

[2] : عابد الجابري، المرجع السابق .

هناك ثلاث مجالات ينتمي إليها مفهوم الحكم ويتفاعل فيها بشكل خاص:

01- الحكم في الفضاء العالمي أو الحكم العالمي والذي يتناول القضايا التي تخرج عن الصلاحيات المباشرة للحكومات المنفردة.

02- الحكم في الفضاء الوطني أو داخل البلد الواحد وغالبا ما يفهم هذا النوع من الحكم بأنه حكر على الحكومة والتي قد تشمل عدة مستويات : وطني، إقليمي أو خاص بالدولة، السكان الأصليين، المناطق الحضرية أو المحلية . ومع ذلك، فإن الحكم ولا سيما على المستوى المحلي يعني أيضا الدور الذي تلعبه جهات أخرى مثل منظمات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام العام.

03- الحكم في فضاء الشركة أو حكم الشركات ويتعلق الأمر بنشاطات المؤسسات المعتبرة كأشخاص معنوية والغير معتبرة كأشخاص معنوية والتي تسير عادة بمجلس إدارة. بعض هذه المنظمات يملكها ويديرها الخواص على سبيل المثال شركات المساهمة والبعض الآخر قد يكون ملكية عامة مثل المستشفيات والمدارس والشركات المملوكة للدولة، وقضايا الحكم هنا تميل إلى التركيز على دور مجلس الإدارة وعلاقته مع الإدارة العليا (الرئيس التنفيذي أو المدير العام)، وكذلك التركيز على واجب تقديم الحسابات للمساهمين والأطراف المهتمة.[1]

تمارس الدول الحكم حسب مفهومها الخاص وكذلك بطريقتها الخاصة وذلك من خلال بلورة رؤى تتماشى مع إمكانياتها المادية والثقافية في إطار سعيها لفصل تقنية السلطة عن مصادرها الأصلية وإعادة وضعها ضمن سياق جديد مؤلف من مجموعات من العلاقات المكونة والمشروطة على نحو متبادل . فلا يمكن الإعلان عن إصلاحات أو تغييرات أو التماشي مع الواقع المفروض إلا بإعتماد أساليب حكم محسوبة تتأثر بالتاريخ والثقافة وحجم وقوة تلك الدولة وكذا بحسب العولمة والمجتمع الدولي، وهذه الصورة تنتهي إلى تجسيد مقاربات عدة في إدارة الحكم، ربما تنطلق من أبجديات مشتركة لكنها تأخذ بطرق مختلفة حسب طبيعة تلك الدولة وتدخل ضمن نطاق هذه التجارب : كيفية الموازنة بين الإقتصاد والسياسية في إطار المصالح والفوائد وتنظيم المرافق وإصلاح القوانين والإدارة وتكريس مبادئ الحكم الراشد والمشاركة والتقاطع

[1] : Institut sur la gouvernance.Op.Cit.

بين القطاعات المدنية والخاصة والتأثير في الأساليب السياسية عن طريق تنويع الفضاءات السياسية.

إن مفهوم الحكم يتسع ويضيق حسب الطريقة التي يستعمل بها وتبعا لما يتعرض له من مؤثرات مما ينجر عنه صعوبات ومعوقات متعددة الجوانب سوسيولوجية وسياسية وإقتصادية، وبالتالي فإن طريقة ممارسة الحكم هي التي تتحكم في مداه سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد تتحكم فيه المعلومة وقد تتحكم فيه المؤسسة وقد يتحكم فيه الفرد .

كل هذه الإعتبارات أدت إلى بروز أشكال مختلفة من الحكم (الممارسة تفضي إلى أشكال مختلفة للحكم تبعا لكيفية ممارسته أو ما يؤثر فيه أو المناخ الذي يوجد فيه) ولعل أبسط تفسير لذلك ينطلق من تمركز الحكم في جهة واحدة فيتشكل الحكم المطلق والتسلطي وقد يتوزع الحكم على مجموعة من الفواعل وقد ينطلق من حكم الشعب فيكون ديمقراطيا وقد يختلف ممارسي الحكم من خلال تركيزه في جهة معينة أو توزعه على جهات مختلفة .

من خلال الإطار التحليلي لمستويات الحكم يميز جيمس روزنو بين ستة 06 أشكال من الحكم، بحيث ثلاث أشكال منها تعبر عن تعدد وإتساع مسار الحكم بل وإنشطاره إلى ما يمكن تسميته حكم شبكي من جهة وحكم جنب بجنب من جهة ثانية إضافة إلى ما يمكن وصفه من جهة ثالثة بحكم الواب هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى أقل تعقيدا على غرار: الحكم بدون حكومة من خلال الآليات الشبكية الغير رسمية والحكم عبر الحكومة من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية والحكم عبر نموذج السوق من خلال آليات السوق الحرة.

يوضح روزنو أن ثلاثة من الأشكال المشار إليها أعلاه تعكس التعقد والإتساع والأسلوب الغير خطي لعمليات الحكم والتغذية العكسية والتي تواكب في نفس الوقت ظهور التشظي والتكامل في آن واحد أو ما يعبر عنه بعبارة مركبة (*fragmegration*): إحدى هذه الأشكال يمكن أن يطلق عليه الحكم الشبكي من جهة والحكم جنب بجنب من جهة ثانية ويبقى الشكل الثالث ويصنف على أنه موبيوس الحكم على شبكة الإنترنت أو حكم الواب، هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى تتميز عنها بأنها أكثر وضوحا وأقل تعقيدا وأكثر خطية ولها مصادر مألوفة للحكم على غرار : الشكل الأول (الحكم بدون حكومة نموذج من أسفل إلى أعلى) من خلال الآليات الشبكية الغير رسمية النابعة من الضغوط الآتية من الأنشطة الأخرى

للمنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع عبر الوطنية. فحكومات الدول هي في الواقع مجرد مصدقة على السياسات في النهاية عند إستقبالها لتدفقات السلطة، بينما الشكل الثاني وهو (الحكم عبر الحكومة نموذج من أعلى إلى أسفل) من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية أو ذلك النموذج المستمد من التدفق التنازلي للسلطة والذي ينشأ داخل المؤسسة أو بين الدول والبيروقراطيات الوطنية الخاصة بها، والشكل الثالث وهو الحكم عبر نموذج السوق ومن خلال آليات السوق الحرة فينبع من التدفقات الأفقية الرسمية حيث تحدث التبادلات الاقتصادية في إطار آليات تنظيمية رسمية.[1]

بالنسبة للحكم الشبكي فيشمل التفاوض المتساوي (غير هرمي) للجماعة المنظمة بشكل رسمي – بين الحكومات وضمن التحالفات التجارية أو بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية - والتي تدفع بآليات الحكم قدما وهي تنبع من الاهتمامات المشتركة حول مشاكل معينة.

بينما في ما يتعلق بنموذج الحكم جنب بجنب فهو لا ينشأ من صخب الضغوط الداخلية لمداولات المفاوضات الأفقية تلك التي تظهر على التوالي من أسفل إلى أعلى، والحكم من أعلى إلى أسفل أو من الشبكة ولكن من التقاطعات التعاونية بين النخب غير الحكومية عبر الوطنية والمسؤولين في الدولة . هذه التقاطعات تتسم بكونها شاملة وفعالة بحيث أن التمييز بين المدخلات الرسمية وغير الرسمية ينهار ويصبح الإثنين متشابكين تماما وغير مميزين أو مبهمين .

الشكل السادس (الحكم عن طريق الواب أو ما يسميه جيمس روزنو موبيوس الواب أو موبيوس شبكة الإنترنت [(*)]) فيحدث عندما يكون الدافع لتوجيه مسار الأحداث

---

[1]: James N.Rosenau , Governance a New Global Order , **IN** : David Held & Anthony .McGrew, **Governing Globalization** , (Cambridge UK : Polity Press, 2002) , pp .80

[(*)] : المصطلح مأخوذ من علم الهندسة، قياسا بالشكل الموبيوسي الذي هو عبارة عن تصميم ثلاثي الأبعاد يتشكل من إمتداد قصاصة مستطيلة بعد التواء نهايتها 180 درجة، ثم التصاقهما بحيث تشكل حلقة ملتوية مستمرة . ويمكن البرهان بسهولة على أن هذا الشريط الحلقي ذو وجه واحد أو جهة واحدة، سطح هذا الشريط في أي نقطة منه يكون امتدادا لبقية نقاطه أي أنه عبارة عن حلقة ذات وجه واحد، هذا الشكل الفراغي وجد طريقه إلى قواميس اللغة الانكليزية كمصطلح مستقل بعينه منذ بواكير القرن العشرين واتخذ اسم mobius strip وأحيانا وذلك بناء على اسم العالم الألماني الذي ابتدعه أوكست فيردناند موبيوس (1790–1868).August Ferdinand mobius وهو عالم فلك ورياضيات ألماني، يعد أحد مؤسسي علم الطوبولوجيا، وهو فرع علم الهندسة الذي يعالج خواص الأشكال التي لا تتغير بالانحناء أو المط وما إلى ذلك.

نابع من شبكة التفاعل عبر مستويات التجميع بين: الشركات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. هذه التفاعلات المتعددة والمتنوعة تشكل بنية هجينة أين تكون ديناميات الحكم متداخلة جدا بين مستويات عدة لتشكيل وحدة واحدة على شبكة الإنترنت مثل العملية التي تبدأ كموبيوس لا يبدأ ولا يبلغ الذروة على أي مستوى أو في أي نقطة في الوقت المناسب.[1]

وفي إطار هذه الهيكلية تبرز عناصر رسمية، غير رسمية أو رسمية وغير رسمية معا أي أنها هيكلية تعمل في إتجاه واحد أو في عدة إتجاهات، فهي تعمل في إطار الدسترة أو في إطار القوى الخاصة العابرة للحدود من جهة وفي إطار البعد الوطني أو البعد الدولي من جهة ثانية والجدول التالي يحدد ذلك (أنظر الجدول 03).[2] إنها هيكلية معينة ذات صلة على مستويات عديدة منها :

- درجة الرسمية التي بنيت عليها السلطة .
- درجة تدفق السلطة أفقيا أو عموديا .

يستعمل جيمس روزنو مصطلح : *fragmegration* للدلالة على (التكامل والتشظي في آن واحد) ويبدأ المناقشة عن طريق تقديم مصفوفة من عمليات الـ "*Fragmegrative*" ويستعمل كلمة "*Fragmegration*" لوصف الدينامية المعقدة للسياسة العالمية، فالكلمة هي مزيج من "التشظي "و" التكامل " وتمثل المستقبل النظري لمحاولات دراسة العالم بطريقتين مختلفتين في نفس الوقت، فنظرة روزنو عن *Fragmegration* تدرس العالم السياسي على المستويين الجزئي والكلي في وقت واحد.

إنه مفهوم يضع جنبا إلى جنب عمليات التجزئة والتكامل التي تحدث داخل وبين المنظمات والمجتمعات والبلدان والنظم عبر الوطنية، بحيث يكاد يكون من المستحيل عدم التعامل معها كتفاعل والنظر إليها بإعتبارها مرتبطة سببيا، ما يميز مفهوم الـ: *Fragmegration* هو تشتت السلطة بعيدا عن الدول والدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية والحركات الإجتماعية والشبكات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من الجهات الدولية الرئيسية الفاعلة .

جيمس روزنو يتجنب إهمال أي من النتائج التي توصل إليها ويضع صورة أكثر شمولية ، فعلى سبيل المثال على مستوى الاقتصاد الجزئي والتكنولوجيات يمكن كل

[1] : James N.Rosenau , Op.Cit . P . 81.
[2] : Ibid.

من التلفزيون والانترنت والهواتف المحمولة الأفراد من التفكير ليكونوا على إتصال مع بعضهم البعض، بينما على المستوى الكلي فتلك التكنولوجيات تجعل الجماعات أكثر إنفتاحا وتواصلا و تمكنهم من حشد الدعم، فتوحيد وجهات النظر الجزئية والكلية تحت عدسة *Fragmegration* يوضح كيفية عمل هذه التكنولوجيات : تقييد الحكومات من خلال تمكين الجماعات المعارضة لتعبئة أكثر فعالية في حين تسرع وتسهل عمليات المراقبة الدبلوماسية والعمل الاستخباراتي، وعلى الرغم مما قد يتعرض له المفهوم من إنتقادات إلا أن وجهة نظر روزنو وإبرازه لعلاقة *Fragmegration* بالعولمة يطرح تحديا مفاهيميا وضرورة إيجاد أطر نظرية جديدة قادرة على معالجة العمليات المعقدة للظواهر العالمية.

ستة أنواع من الحكم

العمليات (نوع الجماعات المشاركة في هذا الشكل من الحكم)		**الهياكل**
متعدد الاتجاهات (عمودي و أفقي)	أحادي الإتجاه (عمودي أو أفقي)	
حكم الشبكة (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية على سبيل المثال التحالفات التجارية)	**الحكم من أعلى إلى أسفل** (الحكومات والشركات عبر الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية) .	رسمي
الحكم جنب بجنب (المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، الحكومات)	**الحكم من أسفل إلى أعلى** (الرأي العام الشامل، المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية)	غير رسمي
حكم موبيوس الواب (الحكومات، النخب، الرأي العام، الشركات عبر وطنية والمنظمات الحكومية الدولية ، المنظمات غير الحكومية المنظمات الغير حكومية الدولية).	**حكم السوق** (الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية النخب، الأسواق، الرأي العام الشامل، الشركات عبر الوطنية)	مختلط (رسمي وغير رسمي)

(الجدول رقم : 02)

المصدر: - James N.Rosenau , Governance a New Global Order , **IN** : David Held & Anthony McGrew , **Governing Globalization** , (Cambridge UK : Polity Press, 2002) , P.81.

ثانيا : تقاطعات الحكم

إن البحث عن أفضل الأساليب لإدارة البشر والمكونات المختلفة للطبيعة تبلور مع ظهور الدولة الأمة ومعها الديمقراطيات الغربية الحديثة، وعليه ليس غريبا أن يدخل الحكم ساحة النقاش العام في لحظة تاريخية هامة للمنظومة الرأسمالية ويطرح أسئلة مركزية حول تنظيم البشرية وخياراتها المستقبلية ولعله السبب الذي جعل الحكم يتقاطع في عدة نقاط مع الليبرالية الجديدة والعولمة وتصورات المؤسسات المالية الدولية ويجد له مجالا واضحا لتميزه عن الحكم الراشد .

أهم عنصر جديد في الليبرالية الجديدة هو دعواها الإيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة، تمارس السلطة فيه على أساس مبدأ*الحكم governance* - أو الكوفيرنانس كما يسميه عابد الجابري - على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنجلوساكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا من "الرقابة" والتوجيه عند توزيع الأرباح بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها، وهذا النوع من سلطة الرقابة التي يقوم بها حملة الأسهم لحث المدراء على تحقيق أقصى ما يمكن من الربح هو مضمون الحكم .

وتبعا للتعاريف السالفة للحكم يعتقد العديد من المؤلفين أن الحكم في حد ذاته ليس له أي مدلول معياري آلي (أتوماتيكي) إلا أن بعض أشكال الحكم بالتأكيد هي أفضل من غيرها، وهذا ما يتجلى من خلال مفهوم الحكم الراشد، هذا المفهوم الذي نال صيتا واسعا بالمقارنة مع مفهوم الحكم بصورته المجردة وكان وراء ذلك عدة أسباب يمكن إجمالها في محورين : المحور الأول ويرجع لتسارع الدول والحكومات إلى إستخدام المفهوم – مفهوم الحكم الراشد – لتبرير توجهاتها الجديدة سواءا تلك المقصودة أو المفروضة نحو التغيير والإصلاح والمحور الثاني يرجع إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية التي طالت مفاهيم الحكم والحكومة في ظل بروز العولمة وسطوتها .

لكن، بالرغم من ذلك فإن هذا المفهوم – مفهوم الحكم الراشد - الذي خاضت فيه الكثير من الأقلام وخاصة المؤسسات الرسمية والدولية إقتصادية أو سياسية أو حتى إجتماعية يطرح من زواية بعيدة دلالات جديدة عن كنه التغير الذي يطال مفهوم الحكم والإنتقال من صوره الدنيا إلى غاياته النهائية في سيرورة متكاملة تتخللها معطيات ومعايير مختلفة حسب الحالة أو الظروف القائمة في نطاق تلك الحالة، وفي

إطار هذا التصور يتداخل مجال الحكم والحكم الراشد بالرغم من أن هناك من يعتبرهما موضوعا واحد ولا مجال للتفريق بينهما.

01 -الحكم، الليبرالية الجديدة والعولمة

لقد صاحب حركية الليبرالية الجديدة في جوانبها الإقتصادية حركية أخرى موازية على المستوى السياسي والمفاهيمي تبعا لذلك، فكان لزاما أن يصاحب الحرية الإقتصادية والخصخصة وتعدد الفاعلين مفاهيم ومعاني جديدة معبرة عن تلك التغيرات ومسايرة لها على المستوى السياسي، فكما يعمل الجهاز الإقتصادي ويسعى لتحري الربح والمصلحة بتعدد الفاعلين فإنه يتعين أن يكون التسيير والحكم وصناعة القرار يسير بنفس الطريقة وفي نفس المنحى وبالتالي نادت وركزت على مفهوم الحكم.

يلح منظروا الليبرالية الجديدة بأن الحكم يفيد معنى الرقابة التي قد تكون من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، ويؤكدون أن المقصود بالـ *governance* هو الجمع بين الرقابة من أعلى (المدراء: الحكومة) والرقابة من أسفل (حملة الأسهم : منظمات المجتمع المدني إلخ).[1] فمن نتائج إفلاس الدولة المركزية وإنفلات مكوناتها ومجالاتها بسبب تقوي البيروقراطيات وتزايد الممارسات اللاعقلانية في تدبير الشأن العام، هو إنبعاث فاعلين جدد من تحت أقدامها (مؤسسات ما يسمى بالمجتمع المدني) ومن فوق رأسها (فاعلو العولمة الجدد من شركات عابرة للقارات ومؤسسات مالية متجددة ومنظمة التجارة العالمية والملتقيات الاقتصادية الكبرى وغيرها).

نموذج الحكم الذي تبشر به الليبرالية الجديدة من خلال هذا المفهوم يقع بديلا عن الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة البرلمان وممثلو الشعب الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى، و بناء على ذلك يعتقد الليبراليون الجدد أن الإصلاح المؤسساتي الذي تدفع به نظرية الحكم زمن العولمة إنما يرتكز على أن الديناميكية العامة للسياسات الماكروقتصادية الليبرالية واللامركزية والخوصصة تفتح أبوابا جديدة للاستقلالية، للمبادرة الفردية الحرة وللمشاركة وهو ما سيقوي حتما قيم المجتمع المدني في مواجهة سلطات عمومية متجمدة وجامدة . وهذا التصور للحكم يحيل إلى : عملية ممارسة السلطة بالمعنى الشامل للكلمة فهو يضم ليس فقط الحكومة التي تتألف من مؤسسات وفاعلين مكلفين بممارسة السلطة بل يشمل أيضا عناصر

[1]: محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟"، المرجع السابق .

مماثلة تنتمي إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، والحكم الراشد يتميز بالحرص على أن تسود خصائص الشفافية والمسؤولية والفعالية والمشاركة العامة وحكم القانون المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

هذا التوجه وهذا الإهتمام بمفهوم الحكم جعل الأصوات تتعالى للدعوة إلى جعل مفهوم الحكم *governance* كبديل للسيادة التقليدية، على أساس أن محتواه يعني سلطة أقل تحديدا وأكثر إنتشارا في مجتمع يضم منظمات مدنية كثيرة، وفيه تعددية حزبية، وجمعيات وأشكال أخرى من التنظيم الاجتماعي الذي لا يخضع للدولة الخضوع الصارم ومجموع هذه الكيانات والهيئات يشكل سلطة من نوع جديد، والتنمية البشرية وفقا لأدبيات الأمم المتحدة مرتبطة عضويا بالحكم.[1]

الحكم عندما طعم بالعولمة أصبح يعنى بممارسة التسيير العقلاني والرشيد للمنظمات والمؤسسات والنشاطات البشرية مختلفة عن طريق الشفافية والمحاسبة وكذلك على أساس من التشاركية واللامركزية وتحريك المبادئ الديمقراطية على كل مستويات الفعل والتنظيم الاجتماعي، فهو يهدف إلى صياغة عقد إجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع مناطه الحكم الراشد في إطار شراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم، وفي نفس الوقت إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية شريطة صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الإجتماعية من جهة ثانية وإدارة ذكية لهذه السياسات من أجل دعم هذه الروابط وإستمراريتها في سبيل تنمية مستدامة.

لكن، بقدر ما لاقته العولمة من معارضة فإنه يبدو أن الحكم سينال نفس المصير فكثير من الباحثين يرون بأن كلاهما صورتان لعملة واحدة فهما معا نتاج فكر ليبرالي متجدد يحيل إلى إشكالات الاقتصاد والديمقراطية والثقافة للسوق وما سوى هذا الأخير هو ضرب من ضروب اللاعقلانية والبيروقراطية والمركزية، فالحكم يدفع بالعولمة ويفتح لها سبل الرواج والانتشار.

---

[1]: صالح سالم زرنوقة، **العولمة والوطن العربي**، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002، ص. 69.

وبالرغم من التمايز الذي قد يظهر للوهلة الأولى بين المفهومين، [*] إلا أن ظاهرتي العولمة والحكم بمفهومه الحديث تلتقيان في عدة أوجه يمكن توضيحها كما يلي :

- وجه التقاطع الأول فيتمثل في التراجع المستمر لدور ووظيفة الدولة القومية كمكمن للمشروعية، فإذا كانت ظاهرة العولمة قد ساهمت في الانتقاص من مشروعية الدولة فإن مفهوم الحكم يعمل بإتجاه تعرية ما بقي من المشروعية إياها على المستوى القطري وعلى مستوى الممارسة والتطبيق من خلال العمل على تقوية القطاع الخاص والدفع بمكونات "المجتمع المدني" والتركيز على دمقرطة ميكانيزمات التسيير والتدبير والدفاع على منظومة وقيم حقوق الإنسان.[1]

فالحكم في ثوبه الجديد يعمل والعولمة على خلق مؤسسات وسلطة جديدة من داخل الدولة أو تقوية من هي من خارجها (كتقوية المناطق والمدن والجهات) أو من تحتها وفوقها سواء بسواء (كالدفع بمنطق التجمعات الجهوية وتزكية المبادرات الأفقية وما إلى ذلك) .

- وجه التقاطع الثاني بين العولمة والحكم يتمثل في أن نظرية الحكم زمن العولمة تقوم بتحييد ذات الدولة القومية وتحويلها إلى الأفراد والجهات والوحدات ذات المصالح الخاصة والتطلعات الفئوية.
- أما وجه التقاطع الثالث فيكمن في أن العولمة والحكم مجتمعين يدفعا باتجاه إخضاع التنظيم السياسي لتوافقات إجتماعية تقنوبيروقراطية وفئوية من خارج النسق السياسي ومن خلال تجاوز لمشروعيته باتجاه فصل الديمقراطي عن العمل السياسي من جانب الآليات والمضمون، بمعنى أن القرارات الكبرى لم تعد من صلاحية الحكومات الوطنية كما كان الحال من ذي قبل بل أصبحت من اختصاص مؤسسات تحت - وطنية وفوق- وطنية.

معنى ما سلف أن الحكم يدفع بإتجاه إنبعاث فاعلين (محليين وجهويين فئويي المصالح) تماما كما يدفع باتجاه تحويل التكتلات ما فوق- الوطنية إلى مراكز للقرار

(*): مصطلح الحكم إكتشاف جديد قياسا إلى مصطلح العولمة يحوي قدرا كبيرا من التقنية وتحيل مقاربته إلى أكثر من علم تجريدي دقيق، عكس مصطلح العولمة . فالعولمة تطال الاقتصاديات والمجتمعات، المدن والجهات، بينما الحكم يطال الحكومات والبرلمانات الوطنية وما سواها تحت مسوغة حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحداثة وغيره .

[1]: يحي اليحياوي، " في العولمة والحاكمية والمواطنة "، **في مجلة وجهة نظر**، العدد 6، (الرباط : 2000) .
http://www.elyahyaoui.org/mgc.htm

جديدة، ذات صفة تقنوبيروقراطية (وليست سياسية) كالاتحاد الأوروبي واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ومؤسستا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيضا منظمة التجارة العالمية وكلها ترتكز على جعل قراراتها وتوصياتها شروطا قبلية لممارسة التنظيم السياسي الكامن في المؤسسات التشريعية الوطنية أو المحلية أو من المفروض على الأجهزة التنفيذية الوطنية إعتمادها، والعولمة من جهتها تفرز مجموعة ممارسات تدفع بذوي المصالح الفئوية الخاصة إلى التكتل والعمل المشترك منتجين بذلك توافقات إجتماعية من خارج التنظيم السياسي ذاته.[1]

2- مفهوم الحكم الراشد

بحلول أوائل التسعينات من القرن الماضي إتفق معظم الاقتصاديين الغربيين على سياسة عامة لإنعاش النمو في دول الجنوب، وأطلق على هذه السياسة العامة إسم "إجماع واشنطن "، وكان ذلك بمثابة رد فعل لعلاج ما أصاب دول العالم النامي من تراكم الاختلالات في الاقتصاد الكلي وغيرها من المشكلات التي صاحبت إستراتيجيات النمو التي تصممها الدولة في دعوة إلى نموذج خاص من الإدارة العامة البعيد عن النظام الدولتي والذي يقود إلى الإنتقاص من دور الدولة في التحديث والتنمية، وقد تبلور من خلال هذه السياسة مفهوم الحكم الراشد كحل وكأسلوب لمعالجة هذه الإختلالات، إلا أنه مافتئت هذه السياسات تظهر محدوديتها لا سيما من زاوية فعاليتها وتأثيرها في مكافحة الفقر وإنعكاساتها الإجتماعية المخيبة في النصف الثاني من التسعينيات .

بدأ إجماع واشنطن مرتكزا على مجموعة من العناصر المتمحورة على بناء السوق الحر والإصلاح المالي والضريبي وتحرير الأسعار وإعادة تخصيص الإنفاق العام والخصخصة وتحرير تدفقات رأس المال، لكن مع إدراك القائمين على تنفيذ تلك البرامج للمشاكل التي صاحبت عملية التنفيذ ظهر ما يعرف "بإجماع واشنطن المعدل" والذي شمل على عناصر جديدة لا تختلف عن النهج الليبرالي سوى في تأكيدها على دور الدولة المساند لآليات السوق والذي تمثلت عناصره في الحكم الراشد ومواجهة الفساد وتخفيض معدلات الفقر وإتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من القواعد والأسس المالية والنقدية والمحاسبية، هذا التعديل في النهج والأفكار أكد ضرورة التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة.

---

[1] : المرجع السابق.

من هذا المنطلق بدأ يروج البنك الدولي للحكم الراشد كنموذج جديد للتنمية يمكن من تجاوز إخفاقات نموذج التنمية وبرامج التقويم الهيكلي التي طبقت قبل التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بالتنظير له - الحكم الراشد - بوصفه الوسيلة الناجعة لبزوغ دولة مثالية تلعب دور المحفز على إحداث تحولات عميقة داخل القطاع الخاص والمجتمع بما يعجل بوتيرة النمو الاقتصادي.

المقاربة الخاصة بالبنك الدولي والمؤسسات الدولية النقدية المتعلقة بالحكم الراشد تنطلق من ركيزة أساسية مضمونها أن الحكم الراشد بالنسبة للدول النامية هو الرهان بإعتباره أداة تنفيذية تجمع مجموعة من الأدوات على غرار المؤسسات القائمة في الدول المتقدمة حيث الحقوق الفردية محترمة والإدارة فعالة والمؤسسات السياسية ديمقراطية هذا الحكم الراشد هو حل شامل لتوليد الثقة اللازمة للنمو الإقتصادي عن طريق صياغته كمجموعة من التدابير التقنية التي تتيح للدول النامية الشروع في التنمية الإقتصادية، ومن هذا المنظور ترتبط بالحكم الراشد مجموعة من الخصائص هي: الكفاءة (الإنضباط المالي والسياسات الموجهة نحو السوق، الحد من نطاق تدخل الدولة والخصخصة) والديمقراطية (الشفافية والنزاهة والعدالة وتعزيز سيادة القانون، الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية واللامركزية).[1]

فإذا كانت مكافحة الفساد هي المحور المركزي للحكم الراشد فإن أهم آلياته تتجسد في سيادة القانون، والإدارة الجيدة، ومحاسبة الحكومة، والشفافية، ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك شركات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد تطور هذا النهج الخاص بالحكم الراشد بأخذه بعين الإعتبار السياقات التاريخية والسياسية فضلا عن أن أهمية هذا المحتوى ليس فقط في السياسات الاقتصادية ولكن أيضا كيف يتم تنفيذ هذه العمليات وبالتالي التركيز على المشاركة المتعارف عليها دوليا بين العاملين في مجال التنمية.

هناك تعاريف مختلفة للحكم الراشد[*] لكنها ليست كلها متفقة على سياق واحد بل جلها تنطلق من قناعات معينة إما تخدم مصالحها أو تعبر عن محدودية

---

[1]: Séverine Bellina, Hervé Magro et Violaine de Villemeur , "La gouvernance démocratique " **Institut de recherche et débat sur la gouvernance** .
http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf

[*] يعرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه "الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة إقتصاد وموارد بلد ما الاقتصادية" ويعرفه أيضا بأنه : " الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ

تصورها، و الملاحظ في تعاريف الحكم الراشد أنها تتراوح بين الاهتمامات الإجتماعية والسياسية من جهة والاهتمامات التي تحمل طابعا تقنيا إقتصاديا بشكل أكبر، وهذا ما يوضح سبب تعدد وجهات النظر هذه:

- البعد التقني ويتبناه صندوق النقد الدولي بتركيزه على الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديدا عمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها و شفافية حسابات الحكومة وإستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.
- البعد الاجتماعي وتتبناه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتركيزها على طبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته وإستقلاله عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجال الاجتماعي وتأثيرها على المواطنين وبناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل.
- البعد السياسي وتتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتركيزها على طبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة، وإحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

وفقا للتعريفات السابقة ووفقا لرؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم الحكم الراشد على عدة عناصر:

- **المشاركة**: يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواءا بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم. وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

- **سيادة القانون**: يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ولا بد من توخي الحياد في تنفيذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

الديمقراطية، وحكم القانون ". ويعرف "المعهد الدولي للعلوم الإدارية "International Institute of Administrative Services" الحكم الراشد على أنه: " العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي ومن القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية"، بينما تضع " لجنة الحكم العالمي "Committee on Global Governance " التعريف التالي: "مجموعة الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة واتخاذ العمل الشراكي، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي إتفقت عليها الشعوب والمؤسسات وتعدها في صالحها."

- **الشفافية**: تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها.

- **الإستجابة**: يجب أن تسعى المؤسسات التي توجه العمليات إلى خدمة جميع أصحاب المصلحة.

- **التوجيه نحو توافق الآراء** : يتوسط الحكم الراشد المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن مصلحة المجموع كأفضل ما يكون، وبشأن السياسات والإجراءات حيثما يكون ذلك ممكنا.

- **الإنصاف** : يجب أن تتاح لجميع الرجال والنساء الفرصة لتحسين مستوى رفاههم أو الحفاظ عليه .

- **الفعالية والكفاءة**: ينبغي أن تسفر المؤسسات والعمليات عن نتائج تلبي الإحتياجات مع تحقيق أفضل لإستخدام الموارد .

- **المساءلة**: يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية وتختلف هذه المساءلة حسب كل منظمة، وحسب ما إذا كان القرار داخليا أم خارجيا بالنسبة للمنظمة.

- **الرؤية الإستراتيجية**: يجب أن يمتلك القادة والجمهور منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والإجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور. [1]

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن هذه السمات تترابط ويعزز بعضها البعض بحيث لا يمكن أن يوجد أي منها بمفرده وهي تمثل الحالة النموذجية –وهي لم

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة "، (وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة، 1997)، ص ص 9، 10.

تجتمع كلها في أي مجتمع بعينه– ولكن ورغم ذلك فإنه ينبغي على المجتمعات أن تهدف إلى تحديد أي من هذه السمات الأساسية هي الأكثر أهمية لها، وماهو التوازن الأمثل بين الدولة والسوق وكيف يمكن لكل تشكيلة إجتماعية، ثقافية وإقتصادية أن تنتقل من وضع إلى آخر.

جدير بالذكر – كما سلفت الإشارة – إلى أنه ساد إختلاف وتململ كبيرين أدبيات البحث في مفهوم الحكم وإرتباطه بمفاهيم أخرى إلا أن أهم ما أثير بشأنه كان بخصوص المفهوم المركب والذي لم يستقر على مصطلح واحد : بين من يستعمل مصطلح الحكم الجيد والحكم الصالح والحكم الراشد، أين يثور التساؤل بشأن حدود التفرقة بينها وبين الحكم في حد ذاته، أو بمعنى آخر هل أن ربط الحكم بإحدى هذه الصفات يعني أنها تمييز لها عن مصطلح الحكم الغير قادر على إستيعاب تلك الصفاة والسماة أم أنها لا تعدوا وأن تكون تعابير دلالية عن كنه الحكم في حد ذاته.

عموما يلقى هذا المفهوم المركب الكثير من الإنتقادات من جوانب عدة، فالبعض يرى بأن لفظة الصالح أو الرشيد أو الجيد محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة والإدراك والحكمة والصبغة الدينية أيضا وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة. بينما ومن جانب آخر يتعلق توظيف البعد السياسي في تعريف الحكم الراشد يرى البعض أن طبيعة العلاقة المركبة حكم – راشد تنطوي على أبعاد متعلقة بالإدارة والتسيير ولا يجب أن تتعلق بممارسة السلطة الأمر الذي دفع لمحاولة تجاوز هذه الإشكالية بإستعمال مصطلح الإدارة الرشيدة إلى جانب إدارة الحكم وصولا إلى القول بأن مفهوم الحكم ينطوي ضمنيا على مفهوم الحكم الراشد.

هناك من يرى بأن الحكم الراشد إنتقل من المجال العالمي إلى المجال المحلي في شكل مفهوم جديد للحكم، فالحكم يشكل في لبه إنتقال الحكم الراشد من الصيغة العامة المطلقة إلى صيغة خاصة محددة، حاملا حسنات الحكم الراشد إلى المستوى المحلي وجاعلا من الفرد البسيط البعيد عن المركز فاعلا في التنمية الإنسانية إنطلاقا من بيئته وعملا بتحريك الجزء لتفعيل الكل، فالحكم جزء من كل هو الحكم الراشد، وهناك من يعتقد بأن الحكم الراشد هو تحصيل حاصل لمفهوم الحكم وإمتداد له فرضته التجارب الميدانية والحاجة لتكثيف الإصلاح، وهناك من يذهب إلى أن كليهما يشكلان نمطا واحدا من الرشادة كمفهوم غير مركب وهادف يتجاوز الإشكالات القائمة بينهما.

بهذا المعنى الأخير يتداخل مفهوم الحكم الراشد ومفهوم الحكم بأبعاده المختلفة، ذلك أن الكثير من الدراسات لا تجد حرجا في دمج المفهومين وإعتبارهما يحملان نفس المعنى بالرغم من أن بناءهما اللغوي يوحي بوجود فارق بينهما. ولا يخف أن كلمة راشد أو صالح أو مفيد أو جيد التي ترتبط بمصطلح الحكم هي التي تخلق الفارق، وتساهم في توليد المعنى الدقيق سواءا في اللغة العربية أو حتى في اللغات الأجنبية من منطلق وأن التركيب مؤداه التأكيد على تجاوز الإلتباس والبحث عن المعنى الأصيل بتدعيمه وتنقيته وفي نفس الوقت البحث معمقا في أغواره الخفية .

فالحكم الراشد لا يختلف عن الحكم بمعانيه الموسعة والجديدة والتي يقابلها باللغة الأجنبية مصطلح *governance*، فجل الدراسات التي تتناول مفهوم الحكم الراشد تنطلق من نفس المنطلقات والتعاريف وتستقي مصادرها من مرجعيات واحدة وهي عدم التفريق بين مفهوم الحكم الراشد كمفهوم مركب من مصطلحين: الحكم + الراشد ومفهوم الحكم الموسع (بصورته الجديدة والذي يقابله المعنى الأجنبي).

حدود مفهوم الحكم الراشد تبدأ من أصل مفهوم الحكم ومصطلح (*governance*) بإعتباره مصطلح أجنبي وفد إلى الدوائر الأكاديمية العربية عبر دراسات المنظمات الدولية بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وليس فقط مؤسسات بريتون وودز فالأصل الإنجليزي للمفهوم لا يشير تحديدا إلى الحكم ولكنه يشير إلى بعد مهم فيه وهو طريقته أو أسلوبه وبالتالي يكون المقصود منه تحديدا هو فن الحكم أو أسلوبه أو طريقته وتبعا لذلك يكون هذا الأسلوب جيدا أو رشيدا أو صالحا أو عكس ذلك.[1] فتغير مفهوم الحكم الذي كان متمحورا حول الدولة وهيمنتها إلى مشاركة القطاع الخاص والقطاع الثالث في عملية الحكم أدى إلى تغير مستوياته وأبعاده ونطاقه ولما تم تطعيمه بمفاهيم الرشادة والإصلاح القائمة على المحاسبة والشفافية يصبح الحكم رشيدا وطبيعته هذه (الرشادة) تتجلى من خلال ممارساته وتطبيقاته.

وكما يطرح مفهوم الحكم الراشد بعض الإشكالات على مستوى المعنى يطرح في الآن نفسه إشكالية من طابع خاص – وهو نفس الطرح بالنسبة للحكم – مفادها أنه يشاع عليه أنه مفروض من قبل جهات معينة (المؤسسات المالية) ولهذا السبب فلا يمكن الإعتماد عليه كثيرا حتى ولو كانت نتائجه جدية وواضحة، لكن وإن كانت هذه

---

[1]: مصطفى كامل السيد وآخرون، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص. 02.

الرؤية تبدو صحيحة من ناحية مصدر المفهوم ونشأته إلا أنها غير واضحة وغير مبررة من ناحية أهميتها ونظرتها الموضوعية، ذلك أن الإدعاء بأن قضية الحكم الراشد هي قضية مفتعلة إخترعتها المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية كأحد عناصر قائمة إهتماماتها التي تستخدم ما تملكه من ضغوط لجر دول الجنوب إلى إتباعها لتحقيق مصلحتها لا مبرر له دون النظر إلى الفكرة الأساسية للحكم الراشد والمتمثلة في العدالة في توزيع الفوائد والأعباء والحرص على الصالح العام وهو ما يكفل الأمن للحكام والمحكومين .

ربما بتفحص دقيق للإتجاهات السالفة حول التفرقة بين الحكم والحكم الراشد يتضح أن كل جهة منها تقدم مبررات مقنعة وكلها ترمي إلى محاولة ضبط نطاق كل من التنمية والإصلاح والإدارة، إلا أنه ما يعيب عن هذه الإتجاهات هو تجاوزها للقيمة المعيارية التي يختفي وراءها كلا المصطلحين سواءا الحكم أو الحكم الراشد ذلك أنهما وجدا وبرزا من مطالب تهدف إلى ترسيخ قيم غائبة أو مغيبة.

الحكم الراشد ينظر إليه من خلال ثلاث مستويات: كقيمة وكممارسة أو أسلوب وكمعيار ومن هذا الباب فإن تأصيل الحكم الراشد يقتضي أن يكون مستوعبا للمكونات الأخلاقية والإجتماعية والقيمية لبيئة الدولة المعنية طبقا لقيم وثقافة وأخلاقيات ذلك المجتمع كما يقتضي أن يكون مرسخا للبعد الشرعي والقيمي والأخلاقي فيه وربما هذا ما تفتقده الدول العربية بعيدا عن التقليد والإنجرار وراء النماذج الغربية الجاهزة التي لا يمكن تطبيقها في البيئات العربية.

الحكم الراشد يدل على الموقف القيمي إزاء ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بإتجاه تطويري وتنموي من خلال قيادات سياسية منتخبة أو كوادر إدارية وحكومية ملتزمة بمنهجية تطوير الموارد المجتمعية، طبقا لمعايير معلومة للحكم الراشد تقوم على أسس المحاسبة والمساءلة والإستقرار السياسي وعلى فاعلية الحكم والنهج الإقتصادي والقانوني ومواجهة الفساد.[1]

وإستعمال مفهوم الحكم الراشد كحكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطويري يظهر مختلف التفاعلات ومختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل في وجود خصائص رئيسة

---

[1] : فهمي خليفة الفهداوي، " الحكم الصالح: خيار إستراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة "، **في: النهضة**، العدد الثالث (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص. 25 .

مشتركة للحكم الراشد في العالم المعاصر رغم تعدد المعايير والأبعاد التي يقوم عليها بسبب طبيعة جهة التعريف، ويمكن إيجاز هذه المعايير على النحو التالي:

أولا: معايير الحكم الراشد التي وضعها كوفمان (*Kaufmann*) وزملاؤه (2003) وهي: المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون، التحكم في الفساد .

ثانيا: معايير الحكم الراشد التي وضعتها "منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية "*OECD*"وهي: دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية.

ثالثا: معايير الحكم الراشد التي وضعها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "*UNPD*" "وهي: المشاركة، حكم القانون، الشفافية حسن الاستجابة، التوافق، المساواة في تكافؤ الفرص الفعالية، المحاسبة، الرؤية الإستراتيجية .

رابعا: معايير الحكم الراشد التي وضعها "البنك الدولي "*World Bank*" " لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: التضمينية، المساءلة.[1]

ولا يستقر الحكم الراشد كقيمة معيارية في حدود الآليات التي فرضت نفسها عن طريق الحكم بمفهومه الموسع والحديث بل تتعدى ذلك إلى محاسبة ومساءلة الأبعاد القيمية للمجتمع بعيدا عن الصور المنعكسة والتجارب المشابهة أو التقليد، وهذا يدفع للتأكيد بأنه ليس للحكم الراشد معيار واحد شامل وعام يمكن إسقاطه على كل النماذج، وعلى هذا الأساس في كثير من الحالات يضاف إلى الحكم الراشد مصطلح الديمقراطية ليصبح الحكم الراشد الديمقراطي في محاولة لإستيعاب المضمون من جميع الجوانب بالرغم من أن لاري دياموند يرى بأن الحكم الصالح قد لا يكون بالضرورة بحاجة إلى الديمقراطية في كل دولة و في كل مرحلة تاريخية، إلا أن الديمقراطية تعتبر أداة هامة وحافزا كبيرا للحكم الراشد.[2]

إستقراءا للإشارة السابقة التي مفادها أن الحكم الراشد تعرض للإنتقاد من منطلق وأنه يعكس قيما غربية و بالتالي دعوة للأخذ بالنموذج الغربي ويعكس مصالح منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإنه يتعين – مسايرة لهذا

---

[1]: علي الزعبي، "الحكم الصالح"، **في جريدة الطليعة**، العدد: 1658، (2004/12/22) .
http://local.taleea.com/archive/column_details.php?aid=170&cid=3454&ISSUENO=1658

[2]: لاري دياموند، "حتمية الحكم الديمقراطي الصالح"، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة**، (ماي 2004).
www.cipe-arabia.org/files/html/art1106.htm

الرأي– إستدعاء النظر فيما إذا كانت القيم التي يدعو إليها الحكم الراشد من شفافية ومشاركة ومساءلة تنطبق على كل المجتمعات أم أنها تخص مجتمعات معينة وكذا مدى قابلية تلك القيم للتحقيق فهو يحمي معاني وأفكار وآليات تتجاوز الحدود الثقافية لأي مجتمع وتعكس قيم إنسانية دعت إليها مختلف الحضارات بما يناسب خصوصيتها.

فإذا كان الحكم ليس له مدلول معياري آلي فإن الحكم الراشد كذلك لا يرتبط بمعيار أتوماتيكي وهو ما يؤدي إلى الإختلاف في التطبيق والخصائص باختلاف المجتمعات مما يعني الأخذ بعين الاعتبار التاريخ، القيم، التقاليد، الثقافات المختلفة للمجتمعات، فضلا عن أن هناك سياسات للحكم الراشد أفضل من سياسات أخرى، وبالتالي يتم التمييز بين حكم راشد سيئ وحكم راشد جيد . وعلى هذا الأساس أيضا تتسع مضامين الحكم الراشد وتتعدد مظاهره التي تختلف بإختلاف أهداف وقيم المجتمعات وتتنوع في الإقترابات التي تستخدمها تلك المجتمعات لمواجهة تحدياتها، والحكم الراشد في النهاية هو حركة تشاركيه تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقه في الدولة فقط وإنما على المجتمع ككل و مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وهو لا يرتبط فقط بمشاكل الفساد و الانحراف وإنما يمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، و السلوكيات التربية، التكوين، الهياكل، التنظيم ..إلخ.

لقد أصبح الحكم الراشد قيمة مرتبطة بأبعاد العولمة السياسية (حقوق الإنسان الديمقراطية المشاركاتية، اللامركزية الوظيفية القائمة على المبادرة المحلية الناجعة والعقلانية في إدارة الموارد والوقت) ونظام قائم على مجموعة من القيم الديمقراطية (الفعالية و النجاعة و العدالة في التوزيع المادي و القيمي)، كما أنه الأساس الذي تبنى من خلاله دولة الجودة السياسية التي تمكن المجتمع من التفاعل التعاوني بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في ظل توفر شروط التنافس الاقتصادي الشريف و في ظل توفر شروط الارتقاء الاجتماعي القائمة على الكفاءة و الاستحقاق و ليس على الرداءة و لا على المحسوبية.[1]

[1] : محند برقوق، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة "، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009–2010 www .berkouk-mhand.yolasite.com

03-الطبيعة الحيوية السياسية للحكم (البيوبوليتيك)

ممارسة الحكم من خلال البيوبوليتيك تتدرج في أشكال ومستويات نوعية ومؤثرة تفضي إلى إنتاج ممارسات سلطوية جديدة تنطلق من خارج نطاقها المعروف والمشروع من خلال فاعلين آخرين لهم مطالبهم ونزوعاتهم الإجتماعية يقاومون ظروفهم ويحملون مطالبهم بأشكال مختلفة تتجاوز الإطار التقليدي أو الرسمي الذي يعتبرونه مفروض عليهم ويتعين إصلاحه أو تغييره، هذا المفهوم وهذا الطرح يجد له مكانا في الواقع العالمي من خلال التغيرات العديدة الحاصلة في كثير من الدول وخاصة العربية منها .

كانت النظرية السياسية الكلاسيكية تعتبر مفاهيم السيادة والعقد والحقوق والواجبات هي ركائز أي فهم ممكن لفكرة الحكم، إلى أن قام ميشيل فوكو بهز هذه الركائز بإدخاله مفهومي التأديب والسيطرة من خلال مناقشته للمقاربات التقليدية لمسألة السلطة التي كانت ترتكز حصرا على نماذج قضائية (ما الذي يشرعن السلطة ؟) أو نماذج مؤسساتية (ما هي الدولة؟) أو السلطة القضائية للحاكم تُعنى بممارسة السلطة على الفرد وعلى جسده (أساليب الحكم)، وشدد فوكو على التحول من "دولة الأرض" إلى "دولة سكانها " وما نتج من ذلك من تنامي أهمية صحة الأمة وحياتها البيولوجية بإعتبارهما من مشاغل السلطة السيادية .

وإستنادا إلى هذا التحليل تسعى السلطة السيادية عادة إلى التمييز بين من سيتم قبولهم في الحياة السياسية وأولئك الذين سيتم إقصاءهم كأصحاب "الحياة العارية" (*Bare Life*) الصامتين (سكان أحياء البؤس، اللاجئين، المحرومين من الجنسية)، إنها عملية تصنيف الناس والأجساد من أجل إدارتهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم، يجري إختزال بعضهم إلى وضع "الحياة العارية" الذي يعني مجرد الوجود النباتي (*Vegetative*) للجسد، بمعزل عن الخاصيات المحدِدة والصفات الإجتماعية والسياسية والتاريخية التي تشكل الذاتية الشخصية، لكن أصحاب "الحياة العارية" يقاومون من خلال آلية مختلفة للسلطة.[1]

لقد تناولت أعمال ميشيل فوكو الطرق التي تؤثر فيها الترتيبات الفيزيقية المادية بشكل كبير في ملامح المنظمات الإجتماعية، فمعمار المنظمات الحديثة يرتبط إرتباطا

[1]: ساري حنفي وآخرون، **حالة الإستثناء والمقاومة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص. 9، 10.

وثيقا بالرقابة بوصفها إحدى الوسائل لضمان طاعة العاملين وخضوعهم لسلطة مركز السيطرة الحقيقي في المؤسسة، وتشير الرقابة إلى عملية الإشراف على أنشطة الناس وحفظ الملفات والسجلات عنهم وتدل المؤسسات العزلية إلى مرافق معينة مثل : السجون، والملاجئ يجري فيها عزل الأفراد بصورة مادية ولفترات طويلة من الزمن نسبيا عن العالم الخارجي.[1]

ظهر مصطلح البيوبوليتيك *Biopolitics*، في أكتوبر 1974 في المحاضرة التي قدمها ميشال فوكو في معهد الطب الاجتماعي في جامعة ريو دي جانيرو من خلال موضوع الرقابة الرأسمالية على الجسد وفي هذا الصدد يقول : " لا يتم إشراف المجتمع على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما بل ومن خلال الجسد وعن طريقه أيضا، فما هو بيولوجي وحسي وجسدي ملموس هو الأكثر أهمية بالنسبة للبيوبوليتيك، فالجسد لدى المجتمع الرأسمالي هو حقيقة بيوسياسية والطب إستراتيجية بيوسياسية ".[2]

بهذا المعنى فإن البيوبوليتيك هو إستيلاء السلطة على الجسم المفرد وعلى الجنس البشري برمته وهو يرتبط مفهوماتيا وبصورة داخلية مع البيوسلطة لأنه يتعلق بمجموعة من العمليات كنسبة الولادات والوفيات، ومعدل الإنجاب، والخصوبة للسكان . وبالتالي فهو إستمرار للدراسات البيولوجية حول الإنسان ليس فقط من جانب التاريخ الطبيعي وإنما من جانب التاريخ الإنساني، فالإكتشافات حول الفرد والسكان والجسد غيرت العلاقة مع السلطة : وأصبح التشريح السياسي *l'anatomo-politique* يمارس سلطته في الإخضاع عن طريق تقنيات العينات الإقتصادية (السلع والدم والجسم) بينما البيوبوليتيك يعتبر الأفراد " كنوع من الكيان البيولوجي " بأجسادهم وحياتهم ويكون التدخل في المسائل المادية من خلال الجنس والولادة والوفاة وتحديد النسل والنشاط الجنسي.[3]

البيوبوليتيك تعبير كان موجودا منذ بدايات القرن العشرين، لكنه إتخذ مع فوكو معناه المفهومي الدقيق وذلك بتحديده لمجاله التطبيقي خاصة في كتابه " إرادة

---

[1]: أنتوني غيدنز، **علم الإجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص ص. 432.

[2] : Bernard Andrieu, « La fin de la biopolitique chez Michel Foucault : », **Le Portique,** (13-14 | 2004), .P .05 .

[3] : Bernard Andrieu , Op,Cit.

المعرفة " وصارت البيوسلطة تعني إمتلاك أو إدارة أوالإمساك بكل ما له علاقة بالوجود البيولوجي للفرد وللسكان منفردين وجماعا، وهذا ما تحقق بشكل تام في المجتمع الرقابي - الانضباطي في القرن التاسع عشر ولذا تركز عمل فوكو حول الجنون والسجن والصحة والسلطة الرعوية وتطور الخطاب بصلته بالممارسات الاجتماعية، وبما أن ممارسة الحجر هي القاعدة قام فوكو بدراسة: المدرسة والمصنع والمستشفى والثكنة، وبرأيه فإن المرء لا يستطيع فهم عملية الانتقال من دولة النظام القديم السيادية إلى دولة الضبط والربط الحديثة دون أخذ كيفية وضع السياق السياسي الحيوي (البيوبوليتيكي) بصورة تدريجية في خدمة التراكم الرأسمالي بعين الاعتبار، حيث لا يتم إشراف المجتمع على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما بل ومن خلال الجسد، فما هو بيولوجي وحسي ملموس هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى السياسة الحيوية لدى المجتمع الرأسمالي .

تعنى البيوبوليتيك بالسكان باعتبارهم مشكلة سياسية وعلمية (إحصاءات، علم الأوبئة.. إلخ) كمسألة بيولوجية تخص ممارسة الحكم، لكن البيو- سلطة *Bio-*) *power*) لا تعمل في الفرد بشكل إستدلالي (*Posteriori* A) كموضوع تأديب في مختلف أشكال إعادة التأهيل والمأسسة بل هي تؤثر في السكان بطريقة وقائية، ولأنه ينبغي منع الاحتجاج/الأعمال الإجرامية يتعين مراقبة السكان عن كثب وقد يعاقب بعضهم لأسباب وقائية، فحالة السلطة التنفيذية أو ضبط الأمن أو المراقبة أو التسجيل هي التي تشكل التجاوز الذي هو واقع القاعدة.[1]

يصر جورجيو أغامبن على الغرض من بيوبوليتيك السلطة السياسية ولشرح هذه الغاية يؤسس خطابه على العنصر الأساسي للسيادة عندما يغيب الوعي، هذا العنصر هو حالة الإستثناء وهذا يعني الشرط الأساسي لممارسة كاملة وفعالة للسلطة السيادية، ينطلق أغامبو في هذا من آراء كارل شميث. فالحاكم على حد تعبير شميث هو سيد مطلق في الدولة يتمتع بأوسع السلطات السيادية ومن هذا المنطلق النظري يعتبر الحاكم هو الأساس والمرجع لنشوء الدولة وضمان وجودها وإستمراريتها، كما تعتبر إرادته والسلطة التي يتمتع بها هي المنشئة للقانون والدستور فهو وحده الكفيل باستمرار العمل بالدستور كما أنه القادر وحده على تعليق العمل بالقانون للدخول في حالة الاستثناء . يسمح لنا شميث لفهم أن السيادة متواجدة في نفس الوقت داخل

[1] : ساري حنفي، المرجع السابق

وخارج النظام القانوني، فالحاكم السيد هو الذي يعترف له بسلطة إعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل بالنظام القانوني بنفس الطريقة ففي السيادة يمكن معرفة العقدة البيوبوليتيكة التي تعقد بها الحياة.[1]

يقدم أغامبن جينولوجيا لمفهوم الحياة ولاستخداماتها السياسية ويستخرج مفهوم الحياة العارية الحياة البيولوجية التي يحللها كنتاج لبنية ميتافيزيقية وسياسية محددة، فهو يراهن على أنه يمكن للنظرية السياسية أن تلتقط شيئا من التجارب التوتاليتارية للقرن العشرين بواسطة مفهوم الحياة وفي مساءلة تعريفها وخاصة في الإنتاج السياسي للحياة العارية وهكذا إستخرج وجود بنية للاستثناء لإنتاج الحياة العارية أو ما يعرف بالبيوبوليتيك وقد توصل أغامبن إلى إكتشاف بنية الاستثناء هذه من طريق مساءلة التجارب البيوسياسية للرايخ الثالث خاصة في معتقلات التعذيب: كيف توصلت الحياة لأن تصبح موضوعا للسياسة؟ ما هي العلاقة بين السياسة والحياة إذا كان بالإمكان نزع كل قيمة عنها بواسطة قرارات سياسية ؟ تنزع القيمة عن الحياة بالتحديد بسبب القيمة التي أعطيت لها بالدرجة الأولى.[2]

تتضمن فرضية البيوبوليتيك حول السلطة نقدا لنماذج الالتماس التقليدية للسلطة كسلطة سيادية غير قابلة للمساس، فالسيادة برأي أغامبن لا تطول الأفراد من الزاوية القانونية لكنها تطول "الحياة عارية " بشكل خفي، فتعرضها بواسطة السلطة الاستثنائية المفروضة إلى العنف والى قراراتها السيادية التعسفية وتخضعها وتصنفها وتحدد قيمتها جاعلة إياها بلا قيمة، والحياة العارية المأخوذة من منظار الاستثناء تغذي سير عمل السلطة السيادية فتتركز هذه وتحافظ على نفسها من طريق إنتاج مستمر" للجسد البيوبوليتيكي" الذي تمارس سلطتها عليه.

في العالم العربي يتحول بعض السكان والفئات إلى مادة موضوعية تنبغي إدارتها وليس إلى ذوات محتملة لفعل تاريخي أو إجتماعي، لكن ذلك لا يعني أن تلك الذوات لا تستطيع الانطلاق ومقاومة هذه السيادة بل يعني أن الحاكم يسعى إلى إختزال المسارات الذاتية للأفراد إلى مجرد أجساد، فالثورات العربية أو ما أصطلح على تسميته بالربيع العربي جاءت من ثنايا هذه الحركيات فقد طبق الحكام في العالم العربي القواعد

[1]: Giorgio Agamben, Homo sacer, **Le pouvoir souverain et la vie nue, L'ordre philosophique** ,(Paris : Seuil, 1997) , p.15 -19 .
[2] : Ibid .

الذهبية لإخضاع الجسد البيوبوليتيكي العربي عبر إعتماد أقصى درجات القمع والتعذيب والسجن والنفي.

ثالثا : الحكم في العصر الرقمي

خلال مرحلة طويلة من تطور المجتمعات الغربية ظل النموذج الفيبري وما أدخله فوكو عليه من تعديلات محافظا على قدر عال من التماسك والصدقية النظرية والعملية فقد إعتقد ماكس فيبر أن البيروقراطية الحديثة تمثل وسيلة فعالة لتنظيم أعداد كبيرة من الناس بصورة تضمن إتخاذ القرارات وفق معايير محددة لتحقيق أهداف معينة .

وبالرغم من أن النموذج البيروقراطي لا يزال إلى حد بعيد هو المهيمن في المؤسسات المختلفة الحكومية والخاصة إلا أن عددا من المؤسسات بدأت في إعادة تشكيل نفسها والإبتعاد عن النسق التراتبي التقليدي وخاصة مع إنتشار الإقتصاد الإلكتروني، بحيث بدأت المنظمات تتحول إلى نماذج أفقية تنطوي على المزيد من التعاون والمشاركة المرنة التي تمكن المؤسسات من التجاوب مع أحوال السوق المتقلبة .

لقد أسهمت العولمة في تشكل وبلورة نظرية جديدة في الإدارة مقترنة بنمط من الممارسات المنضبطة بفعل قوى الديمقراطية المكثفة عبر صياغة السياسات وبناء الإستراتيجيات والسلوك الإداري والتنظيمي، سواءا على مستوى الدولة أو المنظمات بمختلف أشكالها بوصفها كيانات تنظيمية منتشرة في كل أنحاء العالم، وضمن إتجاهات الخصخصة وتحرير التجارة كآليات جديدة للتعامل الكوكبي أو الدولي مع التطورات البيئية والتكنولوجية وتشغيل المعلومات والإتصالات ونقل الأموال وعوامل الإنتاج والتوزيع والتسويق وإدارة الموارد البشرية والمنافسة وإدارة توقعات المستهلكين .

01- التكنولوجيا والحكم

كان النموذج البيروقراطي – ولا يزال إلى حد بعيد - هو المهيمن في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص، وقد إفترض ماكس فيبر أن تتركز السلطة والقوة والمعرفة والمعلومات في قمة الهرم التنظيمي وهو ما خلق لديه تخوفا عن نزعة البقرطة لكن أعداد عديدة من المؤسسات بدأت بإعادة تشكيل نفسها والإبتعاد عن النسق التراتبي التقليدي مع إنتشار الإقتصاد الإلكتروني، وبدأت منظمات عديدة تبتعد عن الأنساق الشاقولية المتصلبة للسيطرة الإدارية وتتحول إلى نماذج أفقية تنطوي على

المزيد من التعاون والمشاركة المرنة التي تمكن المؤسسات من التجاوب مع أحوال السوق المتقلبة.[1]

تأثرت المنظمات وفكر الإدارة بحركة التغيرات والتحولات التي حدثت وتحدث في العالم المعاصر ونتج عن ذلك فلسفة جديدة ونموذج إداري متطور يختلف عن مفاهيم وأفكار الإدارة التقليدية التي سادت في عصر ما قبل المعلومات والتقنية، ونشأ واقع جديد وكذلك مفاهيم وتقنيات إدارية جديدة وفلسفة إدارة جديدة تعتمد على جملة من المفاهيم والتوجهات القائمة على إستثمار التقنيات الحديثة وإستيعابها وكذا التفتح على المناخ الخارجي والترابط والتشابك بين القطاعات وغيرها كأساس لتنظيم وإدارة المنظمات على إختلافها وذلك في إطار التحول من النظرة المحلية الضيقة إلى التفكير والعمل في إطار العولمة وتجاوز النطاق الجغرافي المحدود إلى العالم كله، ويترتب على بروز أهمية المزج بين العولمة والمحلية مما أظهر تعبيرا جديدا يشير إلى تداخل هذين البعدين في عمل الإدارة وهو *Glocalization*.

لقد أوجدت هذه التطورات في مفاهيم الإدارة المعاصرة بناءا فكريا جديدا يقوم على:

- التحول من مجموعة ثابتة من المبادئ الإدارية الجامدة إلى مجموعة من المفاهيم الإدارية المرنة والمتغيرة بإستمرار.
- التحول من الإنحصار في الظروف والمحددات المحلية والإقليمية إلى العولمة والمزج بينها والمحلية .
- التحول من نظم الإنتاج القائم على العمليات اليدوية أو التماثلية والمستقلة بعضها عن بعض إلى العمليات الإلكترونية والتقنية والرقمية.
- التحول من الهياكل التنظيمية الهرمية الجامدة المبنية على أساس التخصص وتقسيم العمل حسب أفكار تايلور وفورد إلى الهياكل المرنة الشبكية والإفتراضية المعتمدة على تقنيات المعلومات .

هذه التحولات تعكس معاني الحركية والديناميكية والتطور المستمر والقابلية للتعليم والتكيف مع الظروف كما تبرز الآثار المهمة لتقنيات المعلومات والتقنيات العالية بشكل عام.

فالعولمة تؤثر على أنظمة الإدارة وتحدث تغيرات بارزة في عالم الأعمال والمجتمع المدني وبصفة عامة على الطريقة التي تقوم بها الحكومة بمهامها وطبيعة الحياة العامة

---

[1]: أنتوني غيدنز، **علم الإجتماع**، المرجع السابق، ص. 425.

نفسها، وقد أتاح التقدم الهائل في مجال تقانة المعلومات والإتصالات الإلكترونية مجالا واسعا لتجاوز المكان والزمان، فالقدرة على إختزان كم هائل من البيانات وبثها في أرجاء المعمورة بلمح البصر قد بدأت تغير كل جوانب الحياة . فقد أوشكت ثورة تقانة المعلومات أن تلغي البعد الجغرافي المادي لموقع العمل وآثاره كما أن مفهوم التجارة الإلكترونية والتبادل التجاري والتمويل والدفع والإستلام والتسليم على الخط أو على الأثير قد أسهمت كلها في عولمة الحياة وإختزال مفهومي المكان والزمان في عالمنا المعاصر .

أدت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الدائمة للتطور والتحديث داخل العالم المتقدم إلى ما يسمي مرحلة الاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد على تدفق المعلومات والبيانات والمعاملات والتجارة وإنجاز الأعمال عبر شبكات الإنترنت، وأصبح تعبير الحكومة الرقمية أو الإلكترونية تعبيرا شائعا في العديد من دول العالم باعتباره علامة للتيسير في المعاملات والسرعة في إتمامها وإختصار الجهد والوقت وعلامة للكفاءة في العمل والتعامل.

في خضم هذه التطورات يتم إستحضار مفهوم المواطنة مرتبطا باستخدام التكنولوجيا وتصبح المواطنة الرقمية هي القدرة على المشاركة في المجتمع عن طريق الإنترنت مما يعني أن تكنولوجبا المعلومات أصبحت تتخذ لها مكانا آمنا وحاسما في المجتمعات وفي الحياة المتحضرة معززة التعليم والديمقراطية والنمو الإقتصادي، فالمواطنة الرقمية تشجع على الإندماج الإجتماعي من خلال شبكة الإنترنت التي أصبحت لها القدرة على تمكين إستفادة المجتمع ككل من خلال تسهيل إنضمام ومشاركة الأفراد في المجتمع.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف المواطنين "الرقميين" بأولئك الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام وعلى نحو فعال وبشكل يومي، غير أن إستخدام الإنترنت يتطلب الكفاءة التقنية الكافية من مهارات القراءة والكتابة والمعلومات التقنية من أجل الاستخدام الفعال جنبا إلى جنب مع بعض الوسائل العادية للوصول إليها.

الاقتصاد الرقمي يعتمد أساسا على إنتاج وتوزيع وإستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات ويركز على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع

---

[1] : Mossberger Karen , Tolbert Caroline J ,and McNeal Ramona S, **Digital Citizenship The Internet, Society, and Participation ,** (London , The MIT Press Cambridge, Massachusetts , 2008) , PP.01 ,10.

المحدودة في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع والاعتماد شبه الكلي على المكون التكنولوجي في الإنتاج مقابل الوفر الشديد في عناصر الإنتاج الأخرى من مواد خام وعمل ورأسمال، وكذلك الاستثمار المتنامي في هذا المكون خاصة في البحوث والتطوير وفي تنمية القدرات والمهارات البشرية بهدف توسيع دائرة الاستغلال الأمثل لها في كافة القطاعات .

ينصرف مفهوم التجارة الإلكترونية إلى نفس المعنى باعتباره عمليات البيع والشراء بين الأفراد والشركات أو بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الشركات وبعضها من خلال شبكة الإنترنت باستعراض الدليل الإلكتروني المعروض عبر الشبكة في مواقع الشركات المختلفة وبذلك تكون التجارة الإلكترونية سوقا عالمية ومحلية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وحماية قانونية فعالة وتقنيات حديثة للتعامل الإلكتروني.[1]

وفي العصر الرقمي لا يتطلب الأمر أقل من إعادة تفكير جذرية في طبيعة وأداء المنظمة المسماة بالحكومة؛ ولن ينتج عن هذا أقل من تحويل هائل للعلاقة بين المواطن والحكومة والعلاقة بين دوائر الأعمال والحكومة، فالانتقال إلى العصر الرقمي يحدث تحولا على كل مستويات أنظمة الإدارة.

واليوم تواجه الحكومات والمؤسسات العامة تحديات مهمة عديدة وهي تحاول تحسين تقديمها للخدمات:

- قضايا مالية وقضايا متعلقة بالأداء .
- المد المتصاعد للمواطنين الرقميين: أولئك الذين يتمتعون بالمهارات وفرص الوصول الضرورية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية.
- تكنولوجيات جديدة تخلق شبكات عمل جديدة : تبذل الحكومات جهودا كبيرة لكي يتم إعتبارها من التابعين الأذكياء وهذا مع تفرضه العولمة من منافسة جديدة على الإستثمار والإيرادات، إذ يقاس نطاق الولاية بمدى إتساقه مع شركات تسعى لتحقيق النجاح في الاقتصاد الرقمي والمواطنون تغمرهم حاليا المعلومات التي تسمح لهم بمقارنة حكومتهم مع أي حكومة أخرى في العالم حول أي إنجاز تقريبا.[2]

[1]: دون تاسكوت و ديفيد أجينيو، " أنظمة الإدارة في الإقتصاد الرقمي"، **في التمويل والتنمية،** (نيويورك : صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1999)، ص. 34.

[2] : دون تاسكوت و ديفيد أجينيو، المرجع السابق.

إن الاحتكارات التقليدية للحكومات تتحداها الآن تبدلات في كل من العالمين المادي والواقعي، والواقع أن المجالات التي كانت الحكومة تمارس فيها في وقت من الأوقات سلطة بلا منازع تقريبا كسلطة الضرائب وعملية إعداد السياسات وفرص الحصول على أدوات الاتصالات والتحكم في المعلومات يقضي عليها بالتدريج عالم مرتبط ويعمل بالانترنيت يسيطر عليه مواطنوا العصر الرقمي والشركات الرقمية الذين لم يعد يتعين عليهم أن يراجعوا الحكومة أولا.[1]

يعجل العصر الرقمي تحديات العولمة، وإضفاء طابع الإنترنت، وإحياء المجتمعات المحلية على نحو مثير، وسيتعين على الحكومات أن تجد طرقا جديدة للعمل وطرقا جديدة للتفاعل مع الجمهور وطرقا جديدة لتنظيم مسؤولياتها وأشكالا جديدة للقيمة التي يمكن أن تقدمها للجمهور .

إن هيكل العصر الصناعي، الذي كان عالم الحياة العامة فيه يشتمل على ثلاثة مجالات رئيسية هي الحكومة، والسوق والمجتمع المدني، يمر الآن بتحول أساسي مع سيطرة التكنولوجيات التي تعمل بالشبكات وحتى في المرحلة المبكرة الحالية لأنظمة الإدارة الرقمية، يتم الشعور بهذه الآثار مع قيام التكنولوجيات الجديدة بالربط الوثيق بين الحكومة والسوق والمجتمع المدني، مما يجعل خطوط مجالات كانت في وقت ما منفصلة تماما غير واضحة المعالم .

لقد نجحت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تغيير أشكال التفاعل البشري وتقليص تكاليف التبادلات وتحويل قنوات التوزيع وأشكال المؤسسات وعلاقات العمل وما تبع ذلك من إعادة تقسيم السلطة في ميدان العمل والقيم من جهة وفي ميدان الحكم (نقصد هنا الحكم بمفهومه الجديد على مستوى المؤسسات والمنظمات تحديدا) من جهة ثانية.[2]

عندما نتحدث عن التجارة الإلكترونية، الشركات الافتراضية والحكم الإلكتروني فنحن نتكلم عن حقائق ملموسة تؤثر في الخيارات البشرية وفي المعايير والوسائط الجديدة للاتصال والقرار وحتى الثقافة، وهنا تكمن التحديات المجتمعية التي تطرحها متغيرات التكنولوجيا والتي تؤثر في "إجتماعيتنا " دون أن نعي ذلك أو نشعر به.

---

[1] : دون تاسكوت و ديفيد أجينيو، المرجع السابق.

[2] :Gilles Paquet , " E.gouvernance , gouvernementalité et état commutateur " , (Canada , centre d'études en gouvernance , 2000) .PP.1 , 3.

لقد عالج ميشال فوكو هذا الأمر منذ 20 سنة، عندما ربط العلاقة بين التكنولوجيا الجديدة ومسألة الهوية فهذه التكنولوجيات تستطيع أن تحرر الفرد من حتمية الدولة لكنها تخضعه لأشكال جديدة من الارتباط والتبعية يفرضها جهاز الكومبيوتر بشكل يكاد يكون يوميا، وعندما نصل إلى هذه النقطة تحديدا وهي مهمة يجب أن نبحث فيها للدولة عن عقد جديد مع المجتمع في ظل عالم يجمع بشكل متناغم بين النظام والفوضى، وهو عالم يضعف موقع الدولة ويقوي موقف الفواعل اللادولتية الإلكترونية والناعمة.[1]

لا يعني هذا أن الدولة لن يبق لها دور بل بالعكس يمكن لها أن تلعب دورا في إمتصاص ضغط التكنولوجيات الجديدة والذكية وإعادة توزيعها في إطار الحكم *la gouvernance* في هذا **الإطار** نصبح أمام دولة محدودة الدور لكن حركيتها غير محدودة على مستوى الحفاظ على قواعد اللعبة من حيث حسن إستعمال الذكاء الجمعي وبناء هياكل للتنسيق مع الشركاء الجدد في السوق وفي المجتمع المدني، وفقا لذلك نصل إلى حكم جديد يكون ذو طابع تعددي، مركب، متنوع بديلا للهيراركية والمركزية والأحادية.

إن التراكم الجديد والمستمر لرأس المال إستدعى قوى ولاعبين جدد ومختلطين (عام خاص، مدني ... إلخ) وفرض على الدولة أن ترفع الحواجز عن هذه الحقيقة أي أن تنظم، توزع، تنسق بين هذه الأطراف لدعم الحكم لا أكثر ولا أقل، ولهذا أطلق البعض على هذا المسمى "الحكم *la gouvernance* " أو حكم إلكتروني : عبارة عن جهد منظم للقيام بأفضل إستغلال للذكاء الجماعي.[2]

الدولة إذا تتدخل في هذا الفضاء المعلوماتي، المعرفي الافتراضي للحكم لكن كما يريد الحكم وليس كما تريد الدولة، وهو ما كان يحدث في الإطار الكنزي لمفهوم الدولة في القرن الماضي عندما كانت تتدخل في الفضاء السيادي الجيوسياسي، وفق إرادتها وشرعيتها.

---

[1] : Gilles Paquet , Op Cit .
[2] : Ibid

02- إعادة اختراع الحكومة

في بداية القرن الحادي والعشرين إرتبط عدد كبير من الحكومات القومية من جميع أنحاء العالم في جهود إصلاح بيروقراطياتها مستخدمة في ذلك مجموعة مفاهيم وإستراتيجيات للإصلاح متماثلة إلى حد كبير، ويأتي كثير من هذه المفاهيم من حركة إصلاح تعرف بأنها " إدارة عامة جديدة " أو " إعادة اختراع الحكومة " بدأت في بريطانيا العظمى ونيوزلندا في الثمانينيات وإتسعت إلى دول أخرى شملت الولايات المتحدة في 1993.

يعزى الفضل في بدء حركة الإصلاح الإداري والتي تسمى أحيانا " الإدارة العامة الجديدة " إلى مارغريت تاتشر *Margaret Thatcher* التي جاءت إلى منصبها في بريطانيا في سنة 1979 بعدما أدارت حملة إنتخابية أصبحت فيها الخدمة المدنية المبجلة حتى الآن مادة للحوار السياسي، وتبع إنتخابها إنتخاب رونالد ريغان *Ronald Regan* في سنة 1980 في الولايات المتحدة، وإنتخاب برايا ميليروني *Brian Mulronry* في كندا في سنة 1984 وكلاهما مثل تاتشر خاضا حملات إنتقادات عالية للبيروقراطية وأن تصبح الخدمة المدنية إفتراضا قضية سياسية في هذه الدول، جاء ذلك كصدمة ضخمة للكثير من الموظفين المدنيين الذين يعتبرون أنفسهم إداريين للقانون غير سياسيين.[1]

مرت حركة الإصلاح الحكومي العالمي بمرحلتين:

المرحلة الأولى وحدثت بشكل أولي خلال التسعينات الفترة التي شهدت تركيز الحكومات على التحرر الاقتصادي وعلى خصخصة الصناعات التي كانت تملكها الدولة سابقا وبحسب غراهام سكوت *Graham Scott* وزير الخزانة السابق في نيوزلندا بالنسبة لمعظم دول العالم بدأت المرحلة الأولى من الإصلاح الحكومي أولا بإخراج الحكومة من الأعمال كشركات الطيران والهاتف والتي لم تكن الولايات المتحدة مطلقا لتبدأ بها، وينظر لهذه المرحلة من إصلاح الحكومة في سياق الانتقال إلى إقتصاد السوق الحر الذي بدأ في جميع أنحاء العالم في الثمانينيات وتسارع في سنة 1989 مع سقوط جدار برلين.

[1] : إيلين سيولا كامراك، **العولمة وإصلاح الإدارة العامة**، في : جوزيف .س .ناي و دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الكويت : العبيكان، 2002)، ص، 318.

ركز العقد الثاني من هذه الحركة – إبتداءا من التسعينات – بصورة أقل على الخصخصة وبصورة أكبر على الإصلاح الإداري لجوهر وظائف الدولة، في هذا العقد سعت الدول لتقليص حجم بيروقراطة حكوماتها بينما جعلت حكوماتها في الوقت نفسه أكثر كفاءة وأكثر حداثة وأكثر إستجابة للمواطن، وفي هذا العقد وعدت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون أن تعيد إختراع الحكومة وبذلك أضافت قوتها وإمتيازها إلى حركة الإصلاح الحكومي التي بدأت في دول كثيرة أخرى.[1]

وقد تلاقت أربعة عوامل جعلت الإصلاح الإداري مركزيا بالنسبة لأهداف عدد كبير من الدول المختلفة من جميع أنحاء العالم:

المنافسة الإقتصادية العالمية: تعاون الدول فيما بينها إلى جانب الرغبة في جذب الإستثمارات العالمية تؤدي إلى أن تحاول الدول وتصلح حكوماتها كي تخلق مناخا أفضل للإستثمار والأعمال.

التحول إلى الديمقراطية: ويشتمل ذلك على تحويل البيروقراطية وبعض الإجراءات اللامركزية .

ثورة المعلومات: تكنولوجيا المعلومات دافع كبير في خلق لغة عالمية مشتركة للإصلاح الإداري.

عجزالأداء: العجز في الأداء الحكومي يؤدي إلى حركات الإصلاح الإداري.[2]

إصلاح الإدارة العامة يتم حول السياسة كما هو حول الإدارة وحول القطاعات الخاصة والتطوعية كما هو حول الحكومة، إلى درجة متزايدة يصبح عمل الحكومة بصورة جزئية فقط عملا تقوم به الحكومة، ويعتمد أداء الحكومة إعتمادا قويا على العلاقة الإدارية مع باقي الحكومة وسلامتها مع شركائها غير الحكوميين .

فالإدارة العامة تدور حول السياسة بشكل محتوم، لذا فالإصلاح الإداري هو إصلاح سياسي أيضا، والإصلاح السياسي يشق طريقه مباشرة إلى القضايا الجوهرية للعلاقة بين الحكومة والمجتمع، فمن جهة يخاطر هذا التعريف بجعل الموضوع عالميا بصورة كبيرة لدرجة لا يمكن دراستها بدقة، ومن جهة أخرى فإن الميل لإعتبار الإدارة

---

[1] : المرجع السابق، ص . 319.

[2] : إيلين سيولا كامراك، المرجع السابق، ص ص . 320، 324.

إدارة فقط يلغي معظم القضايا المركزية في تعريف ماهو الإصلاح فعلا وفي تشكيل درجة الجودة التي يعمل بها.[1]

جاءت هذه الحركة الإصلاحية المدعومة من قبل الدول الكبرى لتبرر فلسفتها المعبرة عن تطلعات الشعوب والرامية إلى إجراء تغييرات جوهرية في نظم الحكم وفي مفاهيم الإدارة والإقتصاد وإحداث إصلاحات جذرية لمواجهة مشكلات البطالة وقلة فرص العمل المتاحة وتخبط الأسواق المحلية الصغيرة في خضم الإقتصاد الوطني أمام قوى الهيمنة والعولمة، عن طريق نشر المفاهيم الجديدة في كيفية الحكم والإدارة بعيدا عن البيروقراطية ومن خلال مبررات الحكم الواسع الذي يشمل المشاركة فيما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

ما يميز الحركة العالمية لإصلاح الحكومة هو نمو أساليب تقديم خدمات غير تقليدية وغير هرمية وغالبا غير حكومية، ففي الولايات المتحدة الامريكة أصبح إستخدام شركاء غير حكوميين جزءا رئيسيا وربما لا يمكن التراجع عنه في نظام الحكومة، وسوف تصبح الحكومة معتمدة بصورة متزايدة على الشركاء غير الحكوميين لتقديم الخدمات في القرن الحادي والعشرين، وسوف يعتمد الشركاء غير الحكوميين على دخل حكومي كجزء هام من تدفق دخولهم، وسوف يخلق هذا الإعتماد المتبادل تحديات جديدة للوحدة المؤسسية والفعالية العملية في كلا الطرفين.[2]

لقد ترتب عن فلسفة الإصلاح هذه أن برزت مفاهيم الحكم بطابعها النيوليبرالي من خلال التركيز على أهمية وضرورة الإنتقال بفكرة الإدارة الحكومية من حالتها التقليدية (البيروقراطية والحكم الضيق الذي يقتصر على أداء المؤسسات الرسمية فقط دون سواها من المؤسسات الأخرى غير الرسمية) إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر الرئيسة المجسدة لمناط الحكم السليم، الذي يجمع القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ضمن كيان إداري ومؤسسي شامل،[3] وتشتمل هذه الحركية على ثلاث مجالات أساسية في عملياتها سبق وتمت الإشارة إليها وهي :

---

[1] : دونالد . ف كيتل، **ثورة الإدارة العامة العالمية**، ترجمة : محمد شريف الطرح، (المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2003)، ص . 157.

[2] : دونالد . ف كيتل، المرجع السابق، ص. 160.

[3] : زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**،(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2003)، ص ص . 12، 13 .

- **المجال العالمي**: الذي يعكس تفاعل الحكومة وتعاملها مع القضايا الواسعة خارج حدود الإدارة الحكومية الواحدة والتي تتمثل بمنظمات الإدارة الدولية وغيرها.

المجال الوطني: الذي يعكس الحق المنحصر بالحكومة الوطنية في التعامل مع قضاياها ضمن المجتمع الواحد وبمختلف المستويات مركزيا ومحليا.

المجال المؤسسي: الذي يعكس إهتمام الحكومة ودرجة قدرتها على التدخل وحيازة نسب إمتلاكها للمؤسسات العامة المساهمة وغير المساهمة، وتنظيم العلاقة مع مجالس إدارة تلك المؤسسات.[1] ويوضح الجدول التالي (الجدول رقم :03) مقارنة بين منظومة الإدارة العامة ومنظومة الإدارة العامة الجديدة .

الخصيصة	المضمون	منظومة الإدارة العامة التقليدية	منظومة الإدارة العامة الجديدة
الثقافة الإدارية	التنظيم	الهرمية والرسمية المركزية التركيز على إحتياجات التنظيم	الشبكية والتفاعل اللامركزية التركيز على جودة خدمة المواطنين
	القيادة	تركيز السلطة على الموقع أوتوقراطية – نمطية فردية أو مجلس الإدارة الرقابة والأوامر والطاعة .	السلطة من خلال المشاركة ديمقراطية – تحويلية جماعية أو تنويعية الفاعلين المشاركة في القيم وفي إتخاذ القرارات
		تركيز على اللوائح والإجراءات	الحرص على الأعضاء و المناخ التنظيمي العمل والأداء –

1 : فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص. 10.

	بيئة العمل	إستقلالية العمل والأداء التجانس في قوة العمل الإكتفاء الذاتي التخصص من خلال الخبرة قلة المشاورة والتعاون حل النزاع من خلال المشرف العمل والأداء من خلال الأفراد البيئة داخلية	جماعي نوعي التنوع الثقافي في قوة العمل الإعتماد المتبادل التخصص من خلال الكفاءة كثرة الإستشارة والتعاون والتنسيق حل النزاع من خلال التفاهم العمل والأداء من خلال الفريق البيئة شمولية وعالمية ومعقدة
	الأهداف	الإرتباط بالواقع الحالي تفادي الأخطاء والأخطار وصيانة دورية للمهام الجودة من خلال ماهو ممكن الكفاءة عمل القليل بالكثير	التوجه نحو التغير والمستقبل الأخذ بالإبتكار ومواجهة الأخطاء والأخطار والتحسن المستمر في المهام الجودة مستمرة دون حلول توفيقية الكفاءة عمل الكثير بالقليل
	الموارد	ضبط النفقات التأكيد على الأرباح الحفاظ على رأس المال	التحكم بالوقت التأكيد على كفاية المنتوج الحفاظ على المعلومات
	الرقابة	التوجه نحو	التوجه نحو النتائج

		العمليات المساءلة بالعمليات	المساءلة بالنتائج
التصميم التنظيمي	الهيكل التنظيمي	مركزية الهياكل تقسيم الإدارات العلاقات الرسمية عمودية الهياكل : آلية بيروقراطية تراكمية	لا مركزية الهياكل دون تقسيم للإدارات العلاقات الرسمية أفقية الهياكل : عضوية ديمقراطية تفاعلية
التفاعل مع آليات السوق	التمويل	التمسك بضوابط الميزانية تمويل البرامج حسب تقديرات الميزانية	التمسك بفعاليات الإيرادات تمويل البرامج حسب إستعادة التكلفة
	الإحتكارية	تحتكر الحكومة إمدادات البرامج	الإحتفاظ بروح المنافسة تنافسية القطاعات في إمدادت البرامج
النموذج	الإدارة	إدارة الإستخبارات	مكتب الجوازات
	الوزارة	وزارة الدفاع	وزارة الصحة
	الحكومة	دائمية	دورية – منتخبة
	الدولة	دولة تقليدية (كوبا)	دولة ديمقراطية (اليابان)

(الجدول رقم : 03)

المصدر: فهمي خليفة الفهداوي، "الحكم الصالح :خيار إستراتيجي للإدارة – نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة – " **في النهضة**، العدد 03، (القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص. 17.

3- من مجتمع الضبط إلى مجتمع الإشراف والمراقبة

لقد ساهمت مؤلفات فوكو في التعرف على عملية العبور التاريخية في ميدان الأشكال الإجتماعية من المجتمع القائم على الضبط إلى المجتمع الخاضع للأشراف والمراقبة ويقصد بمجتمع الضبط ذلك المجتمع الذي تكون فيه القيادة مبنية عبر شبكة موسعة من الأدوات والأجهزة التي تنتج وتنظم العادات والأعراف والممارسات

الإنتاجية، وعملية تشغيل هذا المجتمع تتم من خلال المؤسسات الضابطة كالسجن والمصنع والمستشفى والجامعة والمدرسة... إلخ التي تؤلف الأرضية الاجتماعية، وتطرح منطقا متناسبا مع عقلية الضبط والربط، وعمليا فإن السلطة الضابطة تحكم عبر بناء معايير وحدود الفكر والممارسة وعبر تكريس أشكال السلوك العادية، وقد تمت إدارة مجمل الحقبة الأولى من التراكم الرأسمالي في أوروبا كما في أماكن أخرى في ظل صيغة الضبط، بينما مجتمع الإشراف أو المراقبة بالمقابل فهو ذلك المجتمع الذي يتطور في الأطراف القصية من الحداثة وينفتح على ما بعد الحداثة والذي تصبح فيه آليات القيادة أكثر ديمقراطية وأقوى تجذرا في عمق التربة الاجتماعية.[1]

فقد أحدثت تقانة المعلومات الجديدة تغيرات كبيرة في عمل المؤسسات، إذ أصبح بالإمكان تنفيذ الكثير من المهمات بوسائط إلكترونية تجعل الشركات والمنظمات الحديثة قادرة على تجاوز المكان والزمان، كما تآكلت الحدود المادية الفيزيقية للمؤسسات بفعل التقانة الحديثة وأصبحت كبريات الشركات التجارية والمؤسسات الأخرى تعمل الآن على هيئة شبكات مترامية الأطراف لا على شكل وحدات مستقلة تتمتع بالإكتفاء الذاتي، وبدا أن تطورات السوق الإقتصادي والتحولات في البنى الإجتماعية والتغيرات في أنظمة الإدارة قد ساهمت في الإبتعاد عن النموذج البيروقراطي التقليدي (اللابقرطة).

لقد باتت السلطة الآن تمارس عبر آليات تقوم مباشرة بتنظيم العقول في أنظمة الاتصالات وشبكات المعلومات باتجاه حالة من الاغتراب الذاتي عن الإحساس بالحياة والرغبة في الإبداع، وبالتالي فإن من الممكن وصف مجتمع الرقابة بنوع من تكثيف وتعميم أجهزة التطبيع الضابطة التي تضفي الحياة داخليا على ممارستنا العامة واليومية، غير أن هذه الرقابة على النقيض مما هي الحال في ظل الضبط تمتد بعيدا إلى ما وراء حدود المواقع المبنية للمؤسسات الإجتماعية عبر سلسلة من الشبكات المرنة والمتقلبة .

تمكن مؤلفات فوكو من التعرف على الطبيعة الحيوية السياسية (البيوبوليتيكية) لصيغة الحكم الجديد أما القوة الحيوية فهي أحد أشكال القوة التي تنظم الحياة الإجتماعية من داخلها عبر إتباعها وتعقبها وتفسيرها وإستيعابها وإعادة

[1]: مايكل هاردت و أنطونيو يغري، **الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة** ترجمة : فاضل جتكر، (الرياض : مكتبة العبيكان، 2002)، ص . 51

صياغتها، فالسلطة لا تستطيع بلوغ القيادة الفعالة لمجمل حياة السكان إلا حين تصبح وظيفة عضوية حيوية يبادر إليها كل فرد طوعا إلى إحتضانها وإعادة تفعيلها، أما الوظيفة الأسمى لهذه السلطة فهي إغناء الحياة أكثر فأكثر في حين تتركز مهمتها الأولى على إدارة هذه الحياة، وبالتالي فإن القوة الحيوية تشير إلى حالة يكون فيها إنتاج نفسها وإعادة إنتاجها موضوع الرهان المباشر في عملية السلطة.

إن عملية الضبط كانت تثبت الأفراد داخل مؤسسات معينة غير أنها لم تكن تنجح في إذابتهم كليا في بوتقة الممارسات الإنتاجية، لم تتمكن من الوصول إلى مستوى الاختراق الكامل لوعي الأفراد وأجسادهم، وبالتالي فإن العلاقة بين السلطة والفرد بقيت في مجتمع الضبط علاقة جامدة ساكنة حيث كان الاقتحام القائم على الضبط للسلطة متناظرا مع مقاومة الفرد، أما حين تصبح السلطة سياسية حيوية بصورة كلية فإن الجسد الاجتماعي كله يغدو بالمقابل متضمنا في آلية السلطة، وهذه العلاقة تبقى مفتوحة ونوعية ومؤثرة تكون ردود أفعال المجتمع الذائب في بوتقة سلطة تصل إلى أقصى المراكز العصبية للبنية الإجتماعية وسيرورات تطورها أشبه بردود أفعال جسد واحد، وبالتالي فإن السلطة يتم التعبير عنها على أنها رقابة تمتد إلى أعماق السكان وتخترق كياناتهم على أصعدة الوعي والجسد وعبر العلاقات الإجتماعية بكليتها في الوقت نفسه.[1]

قامت العديد من التحليلات بإعادة تثبيت أهمية الإنتاج في إطار العملية السياسية الحيوية للتأسيس الاجتماعي (البيوبوليتيكية) من خلال التركيز على بعدين أساسيين **الأول** يقوم على تحليل التحولات الأخيرة للعمل المنتج، ونزوعه لأن يصبح غير مادي بصورة متزايدة، حيث بات الدور المركزي الذي كانت قوة عمل جماهير عمال المصنع تحتله عائدا بصورة متعاظمة لقوة العمل الذهنية واللامادية القائمة على إتقان فن الكلام والتواصل، مما يفرض تطوير نظرية سياسية جديدة للقيمة، تستطيع أن تضع مشكلة هذه المراكمة الرأسمالية الجديدة للقيمة في قلب آلية الاستغلال، أما **الثاني**، وهو نتاج للأول فيرتكز على تحليل البعد الاجتماعي المباشر لاستغلال العمل غير المادي الحي الذي يضمر العمل في جميع عناصر العلائقية التي تحدد ما هو إجتماعي، ولكنها تقوم في الوقت نفسه بتفعيل العناصر النقدية التي تتولى تطوير القدرة على التمرد والثورة عبر مسلسل ممارسات العمل كله، ولا بد إذن

[1]: مايكل هاردت وانطونيو نيغري، المرجع السابق، ص . 53 .

من المبادرة بعد إمتلاك نظرية جديدة للقيمة إلى صياغة جديدة للذات تعمل بالدرجة الأولى عبر المعرفة والتواصل واللغة.[1]

الجسم السياسي الحيوي الاجتماعي لا يلبث أن يغدو صرحا ليس عن طريق نفي قوة الإنتاج الأصلية التي تضفي عليه الحياة، بل من خلال الاعتراف بها حيث يصبح لغة علمية وإجتماعية على السواء لأنه حشد من الأجساد الأحادية الساعية إلى الانتماء وهو تكاثر وإنتاج في الوقت نفسه، بنية وبنية فوقية في آن واحد . فمنظمات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الوكالات المالية والتجارية الكبرى لا تصبح ذات أهمية على صعيد التأسيس الحقوقي فوق القومي إلا حين يتم النظر إليها في إطار آلية الإنتاج السياسي الحيوي للنظام العالمي .

تقوم الشركات العابرة للحدود القومية بإقامة نسيج الربط الأساسي للعالم السياسي الحيوي، وبالفعل فإن رأس المال كان على الدوام منظما من منطلقات تستهدف الساحة العالمية، والشركات الصناعية والمالية متعددة الجنسيات لم تبدأ بتشكيل وتكوين الأقاليم العالمية من منطلق سياسي حيوي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. فما عادت فعالية الشركات تتحدد بفرض الأوامر المجردة وتنظيم التبادل غير المتكافئ، فقد باتت عاكفة على بناء وتشغيل سلاسل من الأقاليم والكتل السكانية، فهي تكاد أن تنجح في تحويل الدول القومية إلى مجرد مكاتب تتولى مهمة تسجيل حركات تدفق السلع والرساميل والسكان التي تقوم بإطلاقها، وهكذا فإن القوى الصناعية والمالية الكبرى تنتج ليس السلع والبضائع فقط، بل والكيانات الذاتية أيضا، إنها تنتج ذاتيات تمثيلية في قلب السياق السياسي الحيوي : إنها تنتج الحاجات والعلاقات الإجتماعية والأجساد والعقول، إنها تنتج منتجين.[2]

لعل الموقع الذي يتعين أن نضع فيه الإنتاج السياسي الحيوي (البيوبوليتيكي) للنظام هو السلاسل اللامادية لإنتاج اللغة والمعلومات والشبكات الرمزية التي تطورها صناعات الاتصالات، ولعملية تطوير شبكات الاتصالات علاقة عضوية بظهور النظام العالمي الجديد إنها نتيجة وسبب ومنتوج ومنتج، فالتواصل لا يكتفي بمجرد التعبير عن حركة العولمة بل يتولى أيضا مهمة تنظيمها.

---

[1]: مايكل هاردت وانطونيو نيغري، المرجع السابق، ص. 61.

[2]: نفس المرجع السابق، ص . 65

المحور الثاني

مفهوم الحكم العالمي

ليس المقصود بالحكم العالمي الحكومة العالمية، لأنه في الواقع بعض أشكال الحكم هي فقط عالمية ولا ترق لمستوى الحكومة العالمية، لكن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ليس مجرد دول وحيدة تتفاعل فيما بينها من خلال الدبلوماسية والقانون الدولي العام والمنظمات العالمية، وما نجده على المستوى العالمي ليس حكومة عالمية بل هو أنظمة مبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسات العالمية.

لقد فرض مصطلح الحكم العالمي نفسه في بؤرة التحاليل السياسية الدولية لأنه يمثل محور العديد من النقاشات حول:

- كيف نحكم قضايا العالم المعاصر المشتركة؟
- كيف نحكم ظاهرة العولمة ؟ .
- كيف نحكم العولمة دون حكومة عالمية ؟.

لقد أدى صعود موضوع العولمة في سلم المواضيع الدولية مقابل تراجع موضوع الدولة الوطنية إلى تحول نحو مستوى عالمي في آليات الضبط التي فقدت دورها وطنيا وجهويا بعد تآكل الحدود وحركة الأموال المتدفقة وإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو مركز الزعامة مما أدى إلى ظهور صراعات حول المعايير (بيئة، صحة، تجارة) .

نظرا للتطورات الحاصلة مع العولمة فإن البنى والنماذج السياسية القائمة عاجزة وغير مؤهلة لتدبير شؤون العالم المعاصر الحافل بالمخاطر وأنواع اللامساواة والتحديات التي تتجاوز الحدود القومية، ويستعصي الكثير من العمليات المؤثرة في المجتمعات حول العالم على آليات الحكم .

دارسة الحكم العالمي تقتضي إستكشاف آليات عمل هذا النظام ككل مع التركيز على مدى أهمية وإستمرارية النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية في عالم معولم .

أولا : إبستمولوجيا الحكم العالمي

أضافت مساعي تعريف الحكم العالمي نسقا محايثا للمجهودات المبذولة لتفسير ما يحدث في السياسة العالمية، و تفرعت عن ذلك عدة وجهات نظر تعكس التوجهات والطروحات النظرية السائدة .

1- تعريف الحكم العالمي

نفس الإختلاف الذي ساد النقاش حول العولمة يكاد يتجسد بخصوص الحكم العالمي بين مؤيد وبين رافض وبين متشكك، بينما لا يوجد هناك تعريف واحد مقبول للحكم العالمي من قبل الجميع أو حتى من جانب جمهور العلماء أو واضعي السياسات والسبب في ذلك ليس عدم الكفاءة أو التنافر من العلماء وصانعي السياسات ولكن يكمن في نوعية المفهوم المعني .

تعاريف كل من الحكم والحكم العالمي يعبر عنها بصورة عامة بناء على الأصل الاشتقاقي للكلمة في فكرة القيادة، وعلى مجموعة واسعة من العمليات التي يتم من خلالها تنسيق النظم الإجتماعية والتي من خلالها تكون مستقلة، لكن الجهات الفاعلة مترابطة وقادرة على إتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات .

وفقا لذلك يعرف الحكم العالمي بأنه : مجموع العديد من الطرق التي يتبعها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في إدارة شؤونها المشتركة، وفي تعريف آخر هو عملية مستمرة من خلالها يكون الصراع أو المصالح المتنوعة قابلة للإستيعاب ويؤخذ العمل التعاوني بعين الإعتبار، و في تعريف آخر أكثر شهرة يشمل الحكم العالمي العمليات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي توجه (وتضبط) وتكبح جماح المجموعة.[1]

على النقيض التام لإستراتيجية الإنكار فإن هناك محاولة للقبض على جميع الممارسات الجديدة التي وضعت ضمن نطاق عالمي في تعريف واحد إيجابي، وأبرز مثال على هذه العملية هو تعريف لجنة الحكم العالمي الذي ينص على أن الحكم العالمي هو "مجموع نواح متعددة من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وإدارة شؤونها المشتركة ".

فمنظور الحكم العالمي يرى بأن الدولة أداة غير ملائمة بل وتؤدي إلى عكس النتائج المرجوة لمعالجة عدد وافر من المشاكل العالمية تتراوح بين الإيدز والكارثة الإيكولوجية والفقر الهائل وبين إنتشار الأسلحة النووية والإنفجار السكاني، ولما كانت

[1] :Andrew Hurrell , **On Global Order Power, Values, and the Constitution of International Society** , (New York , the United Oxford University Press Inc, 2007) , pp .01, 10 .

هذه المشاكل تتقاطع مع الدول فإنه لا يمكن حلها إلا عبر تعاون دولي أكثر توجيها وعبر تخصيص جوهري لسيادة الدولة ومسؤولياتها.[1]

إن نظريات العلاقات الدولية ما زالت تعاني من صعوبات مع الحكم العالمي بسبب الأسس المفاهيمية للنظام الدولي بإعتباره عالما فوضويا ، وهكذا، بالنسبة للكثيرين الحكم العالمي ليس شيئا جديدا في حد ذاته ولكن مجرد إستمرار لأدبيات الإعتماد المتبادل لسنوات 1970 أو إستمرارا للمناقشات حول النظم لسنوات 1980 وأكثر من ذلك تركيز على قوة الدولة المركزية من طرف نظريات العلاقات الدولية (وخاصة نظرية النظام)، وهذا موقف منطقي حتى أن أولئك الذين بدأوا ينظرون بجدية أكبر للعناصر الفاعلة الأخرى لا يتصورونها كوكلاء مستقلين، ذلك أن تحديد أدوارهم لا يزال يتم في إطار الدولة القومية أو في إطار نظام الحكومة الدولية للأمم المتحدة.

الأدبيات المعاصرة التي تناولت الحكم العالمي تنقسم إلى ثلاث إتجاهات رئيسية:
الأولى : تنكر أن هناك شيئا مثل الحكم العالمي، **والثانية** : هي تقييم إيجابي لظهور شكل جديد من أشكال إدارة الشؤون العالمية، **والثالثة** : هي إزدواجية النظرة للحكم العالمي.

الحكم العالمي فكرة راودت الكثير من الباحثين والمفكرين تمتد إلى أوغست كونت وجون ستيورات ميل وكارل ماركس وإنتهاءا بأنتوني جيدنز، متفائلين بأن الإنسانية في النهاية سوف تسمو فوق الحدود القومية وذلك بإنتقالها نحو ثقافة ومجتمع عالميين، ويترتب عن ذلك عولمة الأسواق والحكم والإتصالات لتقوية التوجه العالمي وتوسيع الهويات لما وراء الحدود القومية إلى مجتمع عالمي وزيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم ضمن هيئات إقليمية ومؤسسات عالمية.

بينما في المقابل يتبنى جانب من الباحثين والمفكرين لرأي تشاؤمي ويشكون في أن الدولة قد ضعفت بصورة خطيرة وفيما إذا وجد أي دليل على بروز (الهوية العالمية) التي تحل محل إغراءات القومية العميقة، وفي هذا السياق يناقش هيرست وتومسون أن الدولة الأمة تحافظ على قوتها في العصر الحديث وأن الإتجاه الرئيسي كان بإتجاه

---

[1] : برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، **قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 42 .

تنمية مجموعات إقليمية حيث تبقى الدول القومية اللاعب الرئيسي، وليس نشوء نظام عالمي جديد يسموا على الدول.[1]

وبين هذا وذاك فإن التفارق الذي لا ينفك يتزايد بين الفاعلية الإجتماعية والاقتصادية والتي بلغت أبعادا فلكية وبين آليات السيطرة السياسية التقليدية المعتمدة على الدولة يطرح مشاكل جديدة ولا يمكن حل هذه المشاكل في إطار إجماع واشنطن القديم أو الجديد فالحكم المزود بسياساته في كل المستويات جرد مرارا من سلاحه أو أعيد تشكيله بسذاجة.

02- النظريات المفسرة للحكم العالمي .

الحكم العالمي منهج تحليلي يرفض المفهوم التقليدي للدولة المركزية حول السياسة العالمية والنظام العالمي، فالوحدة الرئيسية للتحليل هي الأنظمة الرسمية العالمية والعبر وطنية لوضع وتنفيذ الحكم وبالتالي فإن جوهر (أساس) تحليل مقاربة الحكم العالمي هو مصدر إهتمام لفهم الدلالة السياسية لبنى السلطة العالمية والإقليمية والعابرة للحدود من خلال التركيز على تطور نظام تنسيق السياسات (الرسمية وغير الرسمية) عبر مستويات متعددة من المحلية إلى العالمية بين السلطات العامة (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية) والمنظمات الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات المشتركة أو حل المشاكل الجماعية.[2]

يعرف نظام الحكم العالمي عن طريق مختلف المصادر للسلطة وسيادة القرار السياسي على الرغم من أنه نظام يتجاوز الشكل الكلاسيكي للتعددية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وأبعد مما يكون عن نظام عالمي موحد يدعمه إنفاذ القانون العالمي، وهو يختلف جذريا عن مفهوم حكومة عالمية في أنه لا يفترض فكرة وجود سلطة مركزية عامة على الصعيد العالمي تشرع للشؤون الإنسانية المشتركة.

قبل التطرق للنظريات والمقاربات النظرية المختلفة بشأن الحكم العالمي فإنه من الأهمية بمكان التطرق بصورة موجزة للملاحظات التي تم إبداؤها في الأدبيات الخاصة بالهندسة المؤسساتية للحكم العالمي:

---

[1]: جوزيف .س ناي و جون د . دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة : محمد شريف الطرح (المملكة العربية السعودية : العبيكان، 2002)، ص. 223.

[2]: David Held & Anthony Mc Grew, **Governing Globalization**, (UK, Polity Press Cambridge,2002) , p .09.

- الحكم العالمي متعدد الطبقات بمعنى أنه تشكل من قبل وخلال تشابك البنى التحتية الرئيسية للحكم: فوق الدولة (مثل منظومة الأمم المتحدة)، والإقليمية (الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة والآسيان، وغيرها) وعبر الوطنية (المجتمع المدني، شبكات الأعمال) وشبه الحكومية (المجتمع، الرابطات والمجالس البلدية) وتقع بين هذه الطبقات الحكومة الوطنية، وسيتم تناول طبقات الحكم العالمي في المطالب اللاحقة بشئ من التفصيل .

- غالبا ما يوصف الحكم العالمي بأنه بوليارشي *polyarchic* أو تعددي، حيث لا يوجد مكان واحد للسلطة، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال بأن هناك مساواة في السلطة بين المشاركين ولكن ببساطة هو إعتراف وتأكيد بأن السلطة السياسية مجزأة .

- الحكم العالمي له هندسة متغيرة لدرجة أن الأهمية النسبية للسياسة والقدرة التنظيمية لهذه البنية التحتية تختلف على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم من قضية إلى أخرى.[1]

- نظام الحكم العالمي معقد من الناحية الهيكلية، كونه يتألف من مختلف الوكالات والشبكات المتداخلة (وظيفية و / أو مكانية)، ناهيك عن موارد الطاقة التفاضلية والكفاءات.

- بعيدا عن كون الحكومة الوطنية مهمشة في هذا النظام تصبح بصورة متزايدة إستراتيجية لتسيير وضبط البنيات التحتية المختلفة الحكم.

عموما هناك ثلاث تفسيرات نظرية للحكم العالمي: المؤسساتية الليبرالية والواقعية والنيوغرامشية وعلى الرغم من أن لكل منها مصلحة في تفسير أنماط الحكم خارج الدولة هناك إختلافات كبيرة في أطرها المعرفية والتحليلية، وتعكس هذه الاختلافات الالتزامات الأساسية نحو العقلانية، أو التاريخانية أو التفسيرات الإنعكاسية للعالم الاجتماعي فضلا عن مختلف الافتراضات الوجودية حول العناصر المكونة للسياسة : الدول، القوى الإجتماعية أو الأفكار.

النظريات الماركسية والنيوغرامشية (كوكس *cox*) تشترك مع الواقعية في التركيز على الجغرافيا السياسية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في شرح أهمية ونمط الحكم

[1]: op.cit. p09..

العالمي ومع ذلك، فإنهم يرون أن كل هذه العوامل يجب أن يتم فهمها في سياق المقتضيات الهيكلية للعولمة الرأسمالية.[1]

المؤسساتية الليبرالية (كيوهان *keohane*) تقول أن الحكم خارج الدولة متوطن منذ نشوئه من الفوائد الفنية التي يمكن للدول، في عالم مترابط، أن تدركها من خلال التنسيق الاستراتيجي لسياساتها وأنشطتها، المؤسسات الدولية شئ مهم لأنها تقدم فوائد هامة للدول وغيابها يقوض تحقيق الأهداف الداخلية ومن ثم فهي تمكن الحكومات بدلا من تكبيلها، وهم كذلك يلطفون من آثار القوة السياسية ويدعمون الأشكال المتميزة للسياسات المتعددة الأطراف والعبر حكومية والعبر وطنية التي تقيد الأقوياء.

بالنسبة للواقعية (كراسنر *krasner*) الجغرافيا السياسية تبقى مهمة لفهم سلوك وديناميات الحكم العالمي، فالحكم خارج الدولة يتوقف بشكل كبير على سياسات ومصالح الدول القوية، والمؤسسات الدولية لا تتمتع بالسلطة المستقلة وتعمل إلى حد كبير كأدوات للنهوض بمصالح معظم الدول المهيمنة أو التحالفات بين الدول . علاوة على ذلك، لا يمكن لأية قيمة أو منفعة أو أهمية مقنعة للحكم العالمي أن تتجاهل حتى في عصر العولمة مركزية التفاوت في القوة بين الدول.

حسب الواقعيين فإن النظام الليبرالي العالمي الحالي – والذي يقوم على حرية التجارة وتدفقات رؤوس الأموال دون عائق - هو في المقام الأول نتاج الهيمنة الأمريكية على العالم على الرغم من أنه يعتمد على موافقة القوى الصناعية الكبرى الأخرى.

القوة الهيكلية للولايات المتحدة يعبر عنها وجود مؤسسات عالمية ودستور ليبرالي للنظام العالمي وبالطبع ليس معنى هذا القول بأن الحكم العالمي هو مجرد حزام لربط سياسات الولايات المتحدة أو المصالح الغربية، لأن هذه المؤسسات هي أيضا المساحات التي يتم من خلالها تحدي هيمنتها، ومع ذلك، يرى الواقعيون أن الجغرافيا السياسية تحتفظ بدور غير متناسب في تطوير هياكل وأنماط ونتائج الحكم العالمي.[2]

هذه النظريات تنكشف عنها ثلاث مدارس سبق التطرق إليها عند تناول المدارس الثلاث التي تتنازع موضوع العولمة : العولميون والتحوليون والمتشككون، وهي نفس المدارس التي تبسط نفوذها إمتدادا للحكم العالمي (الجدول رقم : 04).

[1]: David Held & Anthony Mc Grew , **Governing Globalization** , Op Cit , P .12.
[2]: David Held & Anthony Mc Grew , **Governing Globalization** , Op Cit

- **بالنسبة للعولميين** *Globalist*.

يرى العولميون بأن العولمة ظاهرة حقيقية وملموسة، ويقولون بأن هناك تحولا كبيرا في الجغرافيا و العلاقات الإجتماعية التي أصبحت تعمل على نطاق عالمي، فآثار العولمة يمكن رؤيتها في كل مكان من العالم وزيادة الترابط العالمي تجعل الحدود الوطنية أقل أهمية بينما تندرج الثقافات الوطنية والاقتصادات والسياسة في شبكات من التدفقات العالمية.[1]

إن العولمة إشارة إلى ظهور هيكل عالمي جديد للقواعد التي تحدد كيف يمكن للبلدان والمنظمات والناس أن تعمل فهي مسار حتمي للتنمية، لذلك فأي محاولة لمقاومتها محكوم عليها بالفشل، ويرون أن العولمة تطور حتمي لا يمكن مقاومتها وقد تأثرت تأثرا كبيرا بتدخل الإنسان لا سيما من خلال المؤسسات السياسية التقليدية مثل الدول القومية.

المتفائلون أو العولميون الإيجابيون في هذا الإتجاه يشيرون إلى فوائد العولمة ويرون نتائج تأثيراتها على أنها تغيير مرحب به على نطاق واسع تبحث في إمكانات تحسين نوعية الحياة ورفع مستويات المعيشة وجمع الناس معا، وهذا بدوره، يشجع على تبادل الثقافات والتفاهم بين الأمم في جميع أنحاء العالم في حين أنهم يدركون مخاطر التلوث البيئي العالمي.

في عالم العولمة الإيجابية يجادل العولميون بأن نتمكن من تحسين الوضع إذا أخذنا جميعا بعض المسؤولية لخفض مستويات الاستهلاك ويشيرون إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة التي من المرجح أن تخفض مستويات التلوث.

بينما يرى العولميون المتشائمون - التصور الثاني في هذا الإتجاه – بأن العالم كما هو الآن أصبح أقل تنوعا وأكثر تجانسا، وأن العولمة تؤكد هيمنة المصالح الرئيسية الاقتصادية والسياسية وخصوصا في بلدان الشمال مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان القادرة على نحو فعال لمقاومة كل الضغوط من أجل التغيير ويمكن فرض أجندتهم على العالم.[2]

[1]: David Held, & Anthony Mc Grew, **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics,** Second edition (London : Routledge**,** 2004 **) ,** P , 22 .

[2]: David Held, & Anthony Mc Grew , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics**, Op Cit, P .23.

يرى العولميون المتشائمون بأن العولمة ماهي إلا إنتقاص من الهويات القومية والسيادة ويشيرون في نفس السياق إلى ضحايا العولمة والعواقب غير المتكافئة لها من خلال تركيزها على فئات معينة مثل النساء والعمال اليدويين غير المهرة .

- **التدويليون** *Inter-nationalist*

التدويليون يجادلون بأن هناك مبالغة في أهمية العولمة باعتبارها مرحلة جديدة وهم يعتقدون أن معظم النشاط الاقتصادي والاجتماعي إقليمي، وليس عالمي، ولا تزال الدول القومية تلعب دورا مهما بالنسبة إليهم .

في البحث عن حلول يؤكد التدويليون على أن الدولة الأمة تحتفظ بمجال أكبر للمناورة ويعتقدون أنه لا يزال هناك مجال كبير للدول (وكالات مستقلة نسبيا) لتحديد أولوياتها الاقتصادية والسياسية والدفاع عن دول الرفاه لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بمنظور نقدي يعتبر التدويليين أن نظرية العولميين تقوم على فكرة الحكم المهيمن عندما تشدد على الأهمية الحاسمة للقوة المهيمنة في تطوير هياكل وأنماط ونتائج الحكم العالمي، علاوة على ذلك فإنه وخلافا للاعتقاد السائد أن عمليات العولمة كما يؤكد العديد من العولميين لا تخرج عن نطاق السيطرة ولكنها نتاج نظام عالمي ليبرالي بايعاز من الولايات المتحدة، فإن هذا التصور للعولمة مرادف للأمركة أي التوسع في الثقافة الأميركية والسلطة السياسية والرأسمالية الليبرالية، وأن النظام الحالي للحكم العالمي يوفر هيكلا لتغذية وإضفاء الشرعية و حماية النظام الرأسمالي العالمي.

- **التحوليون :** *Transformationalist*

يعتقد التحوليون أن العولمة تمثل تحولا كبيرا ولكن التساؤل هو حتمية آثارها، وهم يجادلون بأنه لا يزال هناك مجال كبير للوكالات الوطنية والمحلية وغيرها.

يتفق أصحاب هذا المقترب مع التدويليين على أن العولميين بالغوا في قضيتهم، وهم يجادلون بأن الدول القومية تظل قوية عسكريا وإقتصاديا وسياسيا في حين أن هناك ما يبرر بعض الشكوك، كما أنهم يعتقدون أنه من التهور رفض فكرة العولمة أو التقليل من آثارها المادية . وفقا لوجهة النظر هذه، فإن العواقب للتفاعلات العالمية

المعاصرة معقدة ومتنوعة وغير متوقعة، كما أن آثارها المتزايدة غير متساوية تحتاج لدراسة جادة ومهمة[1] .

يمكن القول أن التيار التحولي يعترف بأهمية العديد من القوى لفهم معادلة الحكم العالمي حكم يقوم على هياكل وسياسات تجسد العولمة من خلال دور سلطة المواطنين في إعطاء معنى للحكم . وفي هذا النطاق تمثل مؤسسات الحكم العالمي أو " المعولمة " لجنة تنفيذية للبرجوازية.

في العشريات الأخيرة تعاظمت سلطة المؤسسات الجهوية والعالمية لتفتح فضاءات جديدة للعولمة، لقد توسع النشاط السياسي " المعولم " بشكل كبير مما أدى إلى تبلور نمط ديمقراطي جديد من السياسات الشبكية التي تنتج أسواق عالمية ومؤسسات شاملة في إتجاه خدمة المواطن العالمي، وتعمل على تأطير المجتمع المدني العابر للحدود وتحكم بشكل إلكتروني عبر الإنترنت وشبكات كونية للإتصال الإفتراضي الحديثة بشكل يقبل نسبيا بنموذج ويستفاليا السيادي لكن في إطار الحكم العالمي الذي يتحدى كل الأنماط القديمة لأن لا مرجعية له بل هو مولود جديد.[2]

إنه من خلال تكوين أنساق عالمية وشبكات تفاعلية للأسواق والتبادل التجاري والإتصال ذات بعد مافوق دولتي، تخلق العولمة ما يمكن تسميته " أخطار نسقية " تمثل أخطار جماعية ومشتركة ناتجة عن تداخل جدلية النشاط الجهوي مع النشاط العالمي، مثلما حدث في أزمات جنوب شرق آسيا على المستوى المالي والتجاري والتي أصبحت أزمات ذات مدى كوكبي شامل وهو ما أنتج بدوره ما يمكن تسميته بمجتمعات الأخطار، أين يشرف مجموعة من الخبراء على نمط إدارة الحياة ووضع معايير لتنظيم المجتمع موازية للمعايير والقيم الكلاسيكية سواءا على صعيد المجتمعات المحلية أو على صعيد المجتمع الدولي في حد ذاته مع ظهور تجارة دولية غير مضبوطة ولا رسمية أو علاقات إقتصادية عالمية غير مضبوطة قانونيا ولا يمكن السيطرة عليها عبر منظمة التجارة العالمية بل تحتاج لشكل عولمي جديد أو لنقل لعقلانية جديدة " عولمة العولمة".[3]

هذه العقلانية تؤدي إلى إنفجار ثقافي معرفي إقتصادي على مستوى النخب الرأسمالية وتعيد بناء نوع جديد من الديمقراطية الكونية أو الكوكبية من خلال أفكار

---

[1] : David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op Cit .
[2] : Ibid , P , 147.
[3]: David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op Cit, p .149.

المواطنة والسوق والإنترنت والتي تديرها قيادات غير هرمية أي قيادات لا بيروقراطية تؤسس لشرعية إلكترونية متعددة وغير مركزية، تتوزع على مجالات وفعاليات مختلفة تعطي مدلولا غير محدود للتراكم ولرأس المال وللتاريخ أيضا وتحدد آليات جديدة للإعتماد المتبادل والتدخل .

عموما وحسب روزنو فإن النقاش حول الحكم العالمي لم يتخل حقا عن فكرة نظام دولي تسوده الفوضى وفي نفس الوقت لم يساهم حتى الآن لبلوغ نظام سياسي عالمي[1] .

التقليديون المتعولمون التحوليون (الحكم المهيمن)

(سيطرة الرأسمال العالمي) (الحكم التكنوقراطي الحكم من أسفل)

الوكلاء الرئيسيين/ وكالات الحكم	الدول المهيمنة	رأس المال العالمي والشركات المالية	المجتمعات المعرفية
من يحكم؟	التسلسل الهرمي - للولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة	الكوسموقراطية -الأعمال الحضارية العبر وطنية	Polyarchy – مختلف القوى الإجتماعية والمصلحية
في أية مصالح ؟	المصالح الوطنية والجيوستراتيجية	رأس المال العالمي	المصالح القطاعية والجماعية والكونية للشعوب .
بأية وسيلة؟	الإكراه والموافقة	هيكلية السلطة – الأسواق العالمية تقيد الدول القومية عما تستطيع القيام به .	تطبيق المعرفة وإجراءات وتقنيات التداول . التعبئة عبر الحدود، بناء التحالفات عبر الوطنية .

[1]: James Rosenau , **Change, Complexity, and Governance in a Globalizing Space** , In: Jon Pierre .ed , **Debating Governance** ,(New York : Oxford University Press , 2000), P . 189.

إلى أي هدف؟	صيانة النظام العالمي يؤدي إلى مصالح مهيمنة	إستقرار وإستنساخ النظام الرأسمالي العالمي	يتصف بحكم كفؤ ومسؤول ينافس ويقاوم العولمة من فوق

(الجدول رقم : 04)

المصدر :

David Held , ***A Globalizing World? Culture , Economics , Politics*** ***,** Second edition (london : routledge, 2004* ***)** , p p .153, 154.*

03- مؤسسات الحكم العالمي

تفرض مسألة مأسسة وعولمة الحكم التي توصف بأنها تعبير عن ترشيد الإصلاح الإجتماعي الكثير من التحديات خاصة عندما أصبح الحكم اليوم حقل صلب للعمل العالمي فالنشاطات المرتبطة بالحكم متصلة ومدفوعة بشبكة من المؤسسات العبر وطنية والوكالات الوطنية، وحاليا المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية ومنظمة التجارة العالمية تنهض بنشر الشفافية و المساءلة وسيادة القانون في البلدان والأسواق في جميع أنحاء العالم.

لكن ماهي مفاهيم الحكم التي تقدمها نشاطات هذه المؤسسات ؟ متى يتم ترسيخ هذه المفاهيم في مجال الحكم العالمي ؟ ومن هم الفاعلين الاجتماعيين وراء مأسسة الحكم كمشكل إجتماعي عالمي؟

يتنافس الدبلوماسيون والمنظرون السياسيون منذ نشأة الدولة القومية في العصر الحديث على إبتكار مؤسسات عالمية قادرة على حفظ السلام وتحقيق بعض من العدالة بين الأمم ويجعل المشهد الدولي المعقد للغاية السعي من أجل إيجاد نظام حكم عالمي عادلا وفعالا مهمة ضرورية أكثر من أي وقت آخر مضى.[1]

من أجل ذلك تخترع الدول مؤسسات عالمية لتسهل التعاون الذي تبحث عنه لتحقيق أغراضها الخاصة، وفي نفس الوقت تتأثر المصالح في الدول بأعمال دول وعوامل أخرى وبالتالي يتطور الطلب على الأنظمة العالمية أي تصبح الحكومات راغبة

[1]: ستانلي هوفمان، "الحكم العالمي: مابعد اليوتبيا"، ترجمة: احمد فاروق، **في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام**، (القاهرة).

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D12.HTM

في إستبدال بعض من حرياتها القانونية للعمل حتى يكون لها بعض التأثير في أعمال هذه العوامل الأخرى.[1]

فهياكل الحكم العالمي ليست غائبة كليا وإنما هناك أمثلة عن الحكم العالمي الرسمي من خلال مؤسسات متعددة الجوانب التي تخلق فيها الدول أنظمة عالمية وتتخلى عن بعض سلطاتها لمنظمات فيما بين الحكومات لتحكم قضايا معينة، ويحدث هذا التفويض إلى مؤسسات واسعة التعريف في السياسة التجارية (منظمة التجارة العالمية) وفي السياسة المالية والتنموية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وفي السياسة البيئية ولكن تنقصها الشرعية التي تتميز بها الدولة .

يزداد عدد المؤسسات العالمية بشكل كبير خلال الفترة الحالية للعولمة، فلقد شهدت الخمسون سنة الماضية نموا كبيرا في الإجراءات المختلفة لبناء التعاون العالمي والمؤسسة العالمية بما فيها الزيادة الكلية للتبادل في ما بين الحكومات والمعاهدات والمنظمات الحكومية العالمية.[2]

وتنبع الحاجة إلى المؤسسات العالمية من الشدة المتزايدة للتفاعلات العالمية التي تجلب معها تحديات متنوعة للحكم وتحفز الدعوات لعمل عالمي من خلال إبداع صيغ متنوعة من المؤسسات العالمية، فالمشكلات البيئية العالمية تفرض عمل جماعي على نطاق عالمي كما تجلب فترة العولمة الحالية معها دعوات للتنسيق العالمي والعمل الجماعي ويؤدي إتساع الأسواق إلى تعميق الإعتماد الإقتصادي المتبادل وزيادة الطلب على التنسيق في مجالات سلامة الغذاء والمصارف ومقاييس المنتجات، كما أن سرعة الإتصالات العالمية وتقلص كلفتها تعتمد بجزء كبير على عمل عالمي متناسق .

عموما هناك ثلاث أنواع رئيسية من المشكلات التي تبرر قيام مؤسسات عالمية وإلى الحد الذي تزداد فيه هذه المشكلات خلال فترة ما من العولمة عندئذ يمكن توقع إزدياد الحاجة إلى عمل جماعي : مشكلات التنسيق، ومشكلات عامة، ومشكلات قيم جوهرية مثل حقوق الإنسان.

- **بالنسبة لمشكلات التنسيق** فيمكن إيجازها في تنسيق الروابط العالمية أو تبادل المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية .

---

[1]: جوزيف ناي، المرجع السابق، ص، 42.

[2] : David Held, **Global Transformations**, Op Cit. P. 57.

- **بينما المشكلات العامة** فيقصد بها حماية الموارد العامة أو البضاعة العامة وهي البضائع التي لا منافس لها ويستحيل إستبعاد أي شخص من إستعمالها .

- **مشكلات القيم الجوهرية** ومعناها حماية القيم الجوهرية كالمساواة والحرية والديمقراطية التي تسمو على تيار الممارسات السياسية.[1]

لكن لا يعني أنه بمجرد قيام هذه المشاكل يدفع لنشأة المؤسسات العالمية بصورة آلية لأن الدول القومية تظل متمسكة بسيادتها ومصالحها أمام إنتعاش الإهتمام بالمحلية واللامركزية، وكذلك غياب المعلومات والضمانات الكافية للدول لتقرر أن التعاون يخدم مصالحها وفي غالب الأحيان فهي – أي الدول – تنظر من زاوية التكاليف ومن حيث الوقت والنفقات.

وتكون إستجابات الحكومات على العولمة وتزايد توسع الأبعاد العالمية على ثلاث أشكال : وحيدة الجانب أي كأن تقبل بعض الدول لمقاييس طورتها دول أخرى، ثنائية أو أقل عدد ممكن من الجوانب مع عدد قليل من الشركاء الذين لهم تفكير مماثل وإقليمية من خلال تشكيل التجمعات الإقليمية.[2]

فالدول لها خيارات في الإستجابة للمشكلات العالمية، فهي تستطيع إختيار ألا تقوم بعمل وترك الإحتمالات مفتوحة لأن تتطور المبادئ أو آليات التنسيق الأخرى من خلال السوق أو من خلال شبكات المنظمات الحكومية، ولها أن تسعى لمواجهة المشكلات العالمية من خلال تشريع محلي إما بفرض مقاييس محلية على المنتجات التي تدخل في التجارة وإما بتنسيق التعليمات المحلية مع تلك التي في الدول الأخرى، وقد تتعامل مع دول أخرى مباشرة لتطوير إستراتيجيات للتعرف على المبادئ الداخلية في كل منها أو لتأسيس مبادئ عالمية مقبولة بصورة مشتركة، وفي بعض الأحيان تخلق الدول منظمات عالمية تمتلك سلطة مفوضة لدراسة المشكلات العالمية والتوصل إلى توصيات أو سياسات أو وضع برامج أو تفرض قواعد وتسوي خلافات (الجدول رقم : 05).

---

[1]: كاري كوغليانيس، **العولمة وتصميم المؤسسات العالمية**، في: جوزيف س . ناي وجون دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجه نحو العمولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الكويت: العبيكان، 2002)، ص ص. 408، 409.

[2]: جوزيف س. ناي، المرجع السابق، ص. 45.

أشكال المؤسسات للإستجابة للمشكلات العالمية .

البند	وصف الشكل المؤسساتي	السلطة القانونية المتبقية في مستوى دولة الأمة
عمل لا تقوم به الدولة	منظمات غير دولية أو شبكات سياسية تخلق مبادئ السلوك .	الجميع
التحكم الداخلي	تمارس دولة الأمة السلطة من خلال سياسات توضع داخليا .	الجميع
الإعتراف المتبادل	توافق دول الأمم على الإعتراف بشروط معينة بكافة السياسات الموضوعية من قبل دول أمم أخرى هي بالمقابل تعترف بسياساتها .	الجميع بإستثناء ما توافق عليه دولة الأمة تحت شروط معينة
قواعد التراضي	توافق الدول الأمم على سياسات عالمية تضعها من خلال مفاوضات مع دول الأمم.	الجميع بإستثناء السلطة التي حددتها بالمفاوضات مع دول أمم أخرى .
التفويض	تفوض الدولة سلطتها السياسية إلى مؤسسات عالمية ويمكن أن يكون التفويض فضفاضا أو ضيقا.	بعض السلطة .
الإستجابة	تتخلى الدولة عن سلطتها السياسية كاملة إلى دولة أخرى أو مؤسسة أخرى	لا شئ

(الجدول رقم : 05)

المصدر : جوزيف .س ناي و جون د .دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة : محمد شريف الطرح (المملكة العربية السعودية : العبيكان، 2002)، ص ص . 412، 413.

ثانيا : طبقات الحكم العالمي

قبل العولمة المتسارعة – وعلى الأخص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – كان التنظيم مركزا بشكل يكاد يكون حصريا على القوانين والمؤسسات الخاصة بالمستوى القومي، وواقع الأمر أن الحكم كان يعني الحكومة أي الدولة الإقليمية المركزية إلا أن العقود الأخيرة جاءت بتراجع عام عن الحكم ذي الصبغة القومية مع إتجاهات مصاحبة من التنازل عن السلطة والإقليمية والعولمة، ونتيجة لذلك حصلت هيئات على المستويات التي دون الدولة والمتعدية للدولة على مبادرة وأثر أكبر حجما في السياسة وإنتقل الحكم من أحادية البعد الخاصة بالدولة إلى تعددية الأبعاد الخاصة بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والكونية.[1]

فمنذ نهاية الحرب الباردة إكتسب النظام الحالي للحكم العالمي إتساعا ومجالا عالميا مثل مجالات النشاط العالمي، وأصبح هناك عدد قليل من الدول التي تعمل خارج إختصاصاته خاصة مع تنامي دور الفواعل غير الدول من حيث بروز منافسين من الداخل والخارج تنافس الدور المركزي التقليدي للدول في العلاقات الدولية.

وبالنظر للتطورات الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية في مجال العمل المشترك، فقد تطورت البنية الأساسية للحكم العالمي إلى نظام طبقات معقد ومتعدد والذي لا يملك مركزا واحدا للسلطة، و تبعا لذلك، غالبا ما يوصف بأنه متشضي أو تعددي لأنه يعتمد وكالات متعددة من الدول والمنظمات غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات القادمة معا من أجل الاتفاق على القيم والمعايير والقواعد أو السياسات العالمية.

يتمظهر نظام الحكم العالمي في ثلاث طبقات مميزة أو ما يسمى بالبنى التحتية للحكم العالمي وهي: ما فوق الدولة وما تحت الدولة والعبر وطنية وتقع بين هذه الطبقات الحكومة الوطنية، كل من هذه الطبقات سواءا بشكل منفصل أو مجتمعة تشكل الإطار الذي تسعى من خلاله الحكومات والشعوب للتعامل مع الظروف العالمية والمحلية التي تشكل مصيرهم وفي نفس الوقت تشكل أسلوبا لمحاسبة ممارسات السلطة (الشكل رقم 02) .[2]

---

[1]: جان آرت شولت، **المجتمع المدني الكوني**، في، نجير وودز، **الإقتصاد السياسي للعولمة**، ترجمة : أحمد محمود، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص . 239 .

[2]: David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op Cit, P. 143.

1- الطبقات ما تحت الدولة (نظام الحكم العالمي ما دون الدولة).

لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في دور الحكومات المحلية والسلطات ما تحت الدولة في الساحة العالمية لأنها تسعى إلى تعزيز المصالح الثقافية والاقتصادية والسياسية للمناطق الخاصة بها مثل تكثيف المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأصبح للمدن والمناطق والسلطات الوطنية الفرعية نشاطا متزايدا على الصعيدين العالمي والإقليمي.

مع العولمة تتنامى الروابط عبر الحدود بين سلطات ما دون الدولة التي إتخذت تبعا لذلك عددا كبيرا من المبادرات السياسية التي تتجاوز الخدمات المركزية، ومن الأمثلة على ذلك أن عدد الأقاليم الكندية والصينية ومعظم الولايات الفدرالية في الولايات المتحدة أصبح لها اليوم بعثات دبلوماسية خاصة خارج هذه الدول تعمل بإستقلال نسبي عن سفارات دولها في العالم، وفي أوروبا تحتفظ نحو خمسين حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة الآن بروابط مباشرة من خلال جمعية الأقاليم الأوروبية ولجنة الإتحاد الأوروبي للأقاليم وعدد من الهيئات المماثلة الأخرى التي أنشئت منذ سبعينيات القرن العشرين.

هذا النشاط يأخذ عددا من الأشكال : من إنشاء البعثات الدبلوماسية المحلية في الخارج من خلال التمثيل في المنتديات الرئيسية العالمية والإقليمية، إلى إنشاء هيئات رسمية مثل الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، ومن خلال هذه الآليات يمكن للسلطات ما تحت الدولة إتخاذ مبادرات السياسة الهامة التي، في كثير من الحالات، قد تتجاوز حكومتهم المركزية كما أنها توفر الإطار الذي تتم من خلاله المبادرات التعاونية للتعامل المشترك أو متابعة المشاكل المشتركة من تجارة المخدرات غير المشروعة إلى تلوث البيئة.

العديد من السلطات المحلية في المملكة المتحدة على سبيل المثال تحافظ على ممثليهم في بروكسل من خلال لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم والحكومات الإقليمية بما في ذلك من اسكتلندا، وتعد مدخلا رئيسيا في مداولات واسعة حول السياسة الأوروبية تجاه القضايا التي لها آثار إقليمية كبيرة، ووزارة الخارجية لا يزال الصوت الرسمي للمصالح البريطانية في أوروبا والعالم الأوسع ولكنه لم يعد التعبير الوحيد لتلك المصالح، كما أن ممثلي الحكومات في ادنبره وكارديف وبلفاست وسلطات بلدية كثيرة مثل مانشستر وكوفنتري تسعى بشكل متزايد إلى خلق هوية دولية خاصة مميزة لهم.[1]

[1]: David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op Cit , P . 140
.

على صعيد البلديات أيضا جرى تطوير مناهج سياسية عديدة ما وراء السيادة من قبل السلطات المحلية التي تعنى بشؤون مكافحة التلوث ومنع الجرائم ونزع السلاح والتعاون من أجل التنمية لا سيما على صعيد مراكز المدن الكبرى ، فتدفق رؤوس الأموال العالمية والممرات الجوية للطائرات ومواقع الإتصالات بعيدة المدى غالبا ما تربط مدنا مثل سنغافورة وفرنكفورت عبر العالم بقدر أكبر من إرتباط هذه المدن بأخواتها القريبات داخل الدول ذاتها .

السلطات ما تحت الدولة أيضا إكتسبت دورا مهما في تنفيذ العديد من القواعد المتفق عليها عالميا، على سبيل المثال مجلس مدينة غلاسكو إتخذ العديد من المبادرات بشأن السياسات البيئية المحلية وفقا لجدول أعمال القرن 21 التي إتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض في ريو للأمم المتحدة في عام 1992.

لقد أصبح نقل المسؤولية من الحكومة إلى المستويات الدنيا مقدمة رئيسية لكثير من الإصلاحات الحكومية، فقد حولت السويد برامج الرعاية الصحية إلى الحكومات المحلية كما حولت المملكة المتحدة المسؤوليات المحلية إلى برلمانات جيدة في إسكتلندا وويلز وحتى الحكومات المركزية والبيروقراطية نسبيا كما في كوريا الجنوبية واليابان تفكر في زيادة هذا التبادل، ومن المحتمل في القرن الحادي والعشرين أن يزداد تحويل صناعة السياسة ومسؤولية الإدارة إلى مستويات دنيا من الحكم.[1]

2-الطبقات الفوق وطنية (نظام الحكم العالمي ما فوق الدولة) .

تحولت أعداد كبيرة من السلطات في ميدان صنع السياسة العالمية إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة، والأطر التنظيمية ما بين الحكومات ليست بأي حال شأنا جديدا في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد ترتبت تبعا لما أصبح يخالج المواطنين والحكام في دول العالم بأن نظام الحكم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والإتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئة العالمية والأسواق العالمية .

على مدار القرن العشرين أدت توليفة من التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية إلى حدوث زيادة ضخمة في الترابط بين الحكومات والمجتمعات والكيانات الفاعلة الخاصة في السياسة الدولية، وتبعا لذلك ظهرت مشاكل جديدة لا يمكن

[1]: دونالد ف . كيتل، **ثورة الإدارة العامة العالمية**، المرجع السابق، ص . 160.

لمعظم الدول القومية التعامل معها دون التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى، وكانت الطريقة المنتهجة من قبل هذه الحكومات لإدارة وتنظيم هذه المشاكل هي من خلال المنظمات الدولية.

في السنوات الخمسين الماضية كان هناك توسع هائل في عدد وكفاءة وتأثير المنظمات عبر الحكومية ، وهذه الهيئات الدولية الرئيسية جاءت إلى الوجود عن طريق الإتفاقات الرسمية بين الحكومات وتبع ذلك زيادة مطردة في عدد المنظمات الدولية، ففي نهاية التسعينيات كان هناك ما يربو عن 250 منظمة دولية موجودة في عالم يضم ما يزيد على 180 دولة، وهذا مقابل حوالي 30 منظمة دولية كانت موجودة في مطلع القرن في عالم كان يضم أقل من 50 دولة، لقد أصبحت العلاقات الدولية تتميز بأعداد متزايدة من المعاهدات والأنظمة والترتيبات التعاونية الأخرى فيما بين الدول وتشمل الترتيبات مجتمعة سياسة عالمية على قدر كبير من التأسيس .

تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت ولو بدرجات متفاوتة في كل أصقاع العالم من منطقة البحر الكاريبي إلى جنوب شرق آسيا، وزاد عدد تلك الإتفاقات في مجموعها مائة إتفاق أبرمت منذ عام 1945، كما أن الإتحاد الأوروبي أصدر نحو عشرين ألف إجراء تنظيمي في هذا النطاق، إلى جانب ذلك توسعت أيضا مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل كالأمم المتحدة، وأصبحت المنظمات الدولية بتزايد قدراتها وتأثيرها تنحو لأخذ تسمية وكالات نظام الحكم العالمي ذلك أن ما يدور في نطاق هذه الهيئات اليوم من شؤون تفوق بأعدادها كثيرا الشؤون التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق فيما بين الحكومات.[1]

وما يميز هذه الحركية العالمية المتنامية هو:

- إزدياد وإتساع مجال وتأثير الأطر التنظيمية ما بين الحكومات .
- تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت في كل بقاع العالم .
- توسع مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل كالأمم المتحدة.

يمكن إستعراض عدد من الهيئات التي توسع مجال تأثيرها ونشاطها ما فوق الدولة كما يلي:

- على مستوى سياسة الإقتصاد الكلي : أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي منذ ستينيات القرن العشرين عددا من المبادئ التوجيهية

[1]: جون بيليس، المرجع السابق، ص . 49 .

التي كان لها أثر فاعل في مجموعة كاملة من القضايا بما فيها تقنيات الإعلام الحديث وترسيخ دولة الرفاه وإحداث الوظائف ووضع مبادئ كانت تحتذيها الشركات متعددة الجنسيات ومنذ عام 1979 أكمل كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي السيولة النقدية والمهام التنموية الكبيرة اللتين كان يتمتع بهما بمناهج سياسية بعيدة الأثر لإحلال الإستقرار إضافة إلى برامج لتعديل الهياكل الحكومية وإصلاحها في حوالي مئة بلد وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية .

- في ميدان إدارة النزاعات : إكتسبت وكالات ما فوق الدول كالأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكانة متزايدة أكثر بكثير من ذي قبل.
- في ميدان حقوق الإنسان: يتجسد ذلك في عدد غير مسبوق من حوادث التدخل متعدد الجنسيات لأغراض إنسانية في دول عديدة خلال تسعينيات القرن العشرين .
- في ميدان وسائل الإعلام الإلكترونية : وصل حجم دليل المعايير التقنية الصادر عن إتحاد الإتصالات الدولية إلى قرابة عشرة آلاف صفحة.[1]

3-الطبقات العبروطنية

يفتتح فالانتين موغادين مؤلفه الموسوم بـ: العولمة والحركات الإجتماعية بعدة تساؤلات - مركزا على ثلاث حركات إجتماعية عبر وطنية أو عالمية وهي : الحركة العالمية للمرأة والشبكات النسوية العابرة للحدود الوطنية ؛ الحركات والشبكات الإسلامية عبر الحدود الوطنية، وحركة العدالة العالمية - قائلا : ما هي العلاقة بين العولمة والحركات الإجتماعية ؟ كيف إستجاب الناس بشكل جماعي للعولمة ؟ وهل تغيرت الحركات الإجتماعية نحو الأفضل لمواجهة مظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ؟ وكيف تؤثر الحركات الإجتماعية المعاصرة والشبكات على تطور العولمة ؟.[2]

---

[1] : جون بيليس، المرجع السابق، ص . 50.

[2]: Valentine M. Moghadam, **Globalization and Social Movements Islamism, Feminism, and the Global Justice Movement** ,(United States of America :Rowman & Littlefield Publishers ,INC, 2009), PP . 01 , 05.

هذه التساؤلات وغيرها تحيل لموضوع من أهم المواضيع التي يكثر النقاش بشأنها في عصر العولمة وهي الحركات الإجتماعية التي أصبحت تشكل بالفعل الطبقات العبر قومية للحكم العالمي.

الحركات الإجتماعية عبر الوطنية تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر على الرغم من أنه في العقود الأخيرة إرتفع وبشكل كبير نطاق العبر وطنية وحجم العلاقات الدولية بين الناشطين، وقد لاحظت سيدني تارو *Tarrow* أن الحركات الإجتماعية ظهرت في القرن الثامن عشر من التغييرات الهيكلية التي إرتبطت مع الرأسمالية مثل أشكال جديدة من الجمعيات ومراكز الاتصالات العادية وربط المناطق النائية وإنتشار الطباعة ومحو الأمية، وترتبط الحركات الإجتماعية بذلك مع الحداثة والرأسمالية - مثل الثورات - فهي متأصلة فيها وناجمة عن تناقضات النظام الرأسمالي العالمي.[1]

تعمل الحركات الإجتماعية العالمية خارج القطاع العام وتساهم بدور فعال في نظام الحكم العالمي بإعتبارها قطاع غير رسمي لا يسع إلى الربح يعمل على تعبئة قلق الجماهير وإحتجاجاتها بحملات ترمي إلى إعادة صياغة السياسات والهياكل الأعمق للعلاقات الإجتماعية (كالإتجاهات العسكرية أو الرأسمالية مثلا) التي تعكسها تلك السياسات.

تتميز الحركات الإجتماعية بعدة خصائص نوجزها فيما يلي:

- تنوع الحركات الإجتماعية من خلال تصديها لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا.
- إختلاف التصورات بين الحركات الإجتماعية بخصوص العالم الذي تسعى لإقامته.
- إختلاف نطاق نشاط الحركات الإجتماعية فبعضها عالمية وبعضها تفكر عالميا وتعمل محليا .
- إختلاف في النشاط، فبعض الحركات الإجتماعية تشن حملات منعزلة بينما أخرى تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال إتفاقات تحالف على نطاق واسع .
- تعدد الإستراتيجيات، فبعض النشطاء يعتقد أن من المناسب أن يعمل مع الحكومات ووكالات نظام الحكم العالمي وروابط رجال الأعمال في حين يعتقد بعضهم أن أي تعامل مع المؤسسة التقليدية يعتبر تنازلا مرفوضا عن المبادئ.

---

[1] : Valentine M. Moghadam,Op . cit , P.06.

تمارس الحركات الإجتماعية العالمية بالرغم من الصعوبات المختلفة التي تعترضها نفوذا ملموسا في نظام الحكم العالمي المعاصر، وقد ساهمت في حقن أفكار التجديد والتطوير في مناهج السياسات الخاصة بالحفاظ على البيئة مثلا وحماية حقوق الإنسان والإغاثة وقت الكوارث وتوفير الرفاه الإجتماعي وتحسين ظروف المجتمعات المحلية .

وتنبع قوة ونفوذ الحركات العابرة للحدود الوطنية من قدرتها على تنظيم الناس والموارد عبر الحدود الوطنية في السعي لتحقيق الأهداف الجماعية وتوجيه الكثير من جهودها لإعادة صياغة السياسات التي تنتهجها الحكومات على الصعيدين القومي والمحلي من خلال وكالات تنظيمية ما فوق الدولة وتميل إلى ممارسة نفوذها عن طريق:

- تشكيل المواقف العامة والمصالح والهويات .
- تغيير في جدول أعمال السياسة المحلية والوطنية والعالمية.
- تزويد المجتمعات المحلية والمواطنين بقناة للدخول إلى محافل صنع القرار العالمية.
- ممارسة السلطة المعنوية والروحية أو التقنية .

- تسعى لجعل الحكومات والهيئات الدولية وإمبراطوريات الشركات خاضعة للمساءلة عن أفعالهم وقراراتهم[1] .

ما يؤكد أهمية الحركات الإجتماعية والمنظمات غير الحكومية على مستوى السياسات العالمية أن شجعتها معظم المنظمات الحكومية الدولية للمشاركة مباشرة أو غير مباشرة في مداولاتها، كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطتها أو لاكتساب الخبرة التي تشتد الحاجة إليها في غالب الأحيان، حتى إضطرت منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي تحت ضغط الرأي العام لتصبح أكثر إنفتاحا على ممثلي المجتمع المدني عبر الوطني وأقامت تبعا لذلك العديد من مكاتب الإتصال معها وقام العديد من جمعيات التحرك الإجتماعي بأدوار مهمة في تقديم المشورة للمؤسسات الرسمية وفي تقديم العون لتطبيق سياساتها وقد حضر الآلاف من الجماعات المدنية المؤتمرات العديدة برعاية الأمم المتحدة لبحث القضايا العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين

[1]: David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op . Cit , P . 141.

حيث مارست ضغوطا على المسؤولين ونفوذها في صياغة برامج العمل التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات.

طبقات الحكم العالمي

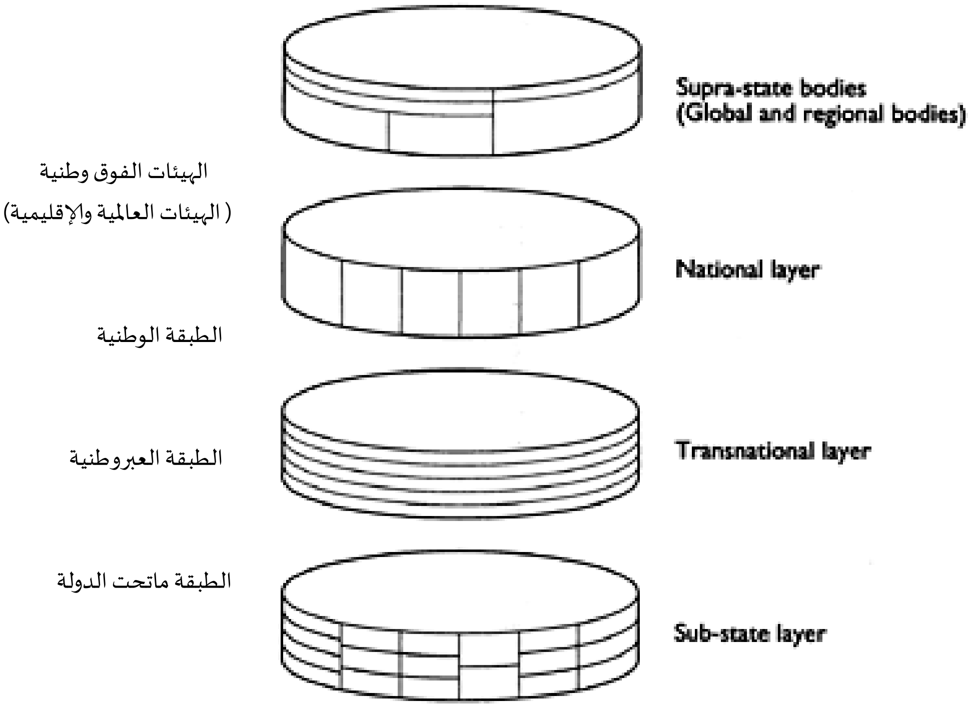

(الشكل رقم : 02)

المصدر:

*David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Second edition (london : routledge , 2004) , P .137.*

ثالثا : نقد الحكم العالمي

إن الحكم العالمي أصبح إشكالية بنيوية ومنهجية بالنظر إلى طبيعة الأسئلة المفصلية التي يثيرها حول المؤسسات، القيم، الأفراد، وغيرها من الظواهر التي تبقى عاجزة عن هندسة واضحة لحكم العالم في ظل:

- ضعف الإندماج العالمي .

- تفكيك العولمة لعوامل التكامل بدل خلق شروط التجانس .
- عدم وجود إجماع أوربي – أمريكي حول قواعد لعب واضحة في المجال البيئي التجاري، والأمني.[1]

لقد ظهر الحكم العالمي للوجود في العقود القليلة الماضية مرهق وغير فعال، فالعديد من الفاعلين العابرين للقوميات معارضون غالبا في السياسات التي يرغبون فيها ويحوزون على درجات متفاوتة من القوة والسلطة، لذلك فعند الحديث عن إنشاء مؤسسات عالمية يجب أن يتم تنظيم مثل هذه القضايا التي من المفترض أن تقوم هذه المؤسسات بمعالجتها مثل البيئة النمو السكاني، الأوبئة ووضع المرأة وذلك بدلا من الاكتفاء بالحديث عنها كما لو كانت موضوعات للعروض وفقط .

فكثير من الدول وجماعات المصالح الوطنية ترفض هذه المؤسسات مفضلة عليها مؤسساتها القومية من أجل توفير الاستقرار المالي بدلا من أن تعهد بهذه الجوانب من السياسة المالية المحلية إلى فاعلين متعددي القوميات، وقد رفضت الولايات المتحدة قبول ضغوط متعددة القومية خاصة في التجارة وحرية تداول العملة.[2]

كل هذه القيود المفروضة على النظام الراهن أفرزت سخطا متناميا تجاه أشكال الحكم العالمي السائدة، إذ يأسف النقاد للقيود المفروضة على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بواسطة الدول الكبرى القوية - خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق الفيتو - فلقد كان هدف نصوص ميثاق الأمم المتحدة هو توفير قدرات عسكرية تكون تحت تصرف مجلس الأمن وهى النصوص التي لم تتجسد أبدا، كذلك لم يتم سن تشريعات قانونية تحدد بوضوح الشروط اللازمة للتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان ومازال الاختلاف قائما على سبيل المثال حول ما يعد بمثابة إبادة جماعية.

والملاحظ هو وجود مشاكل نوعية أظهرها للوجود فائض القوة التي تتمتع به الولايات المتحدة، فهي تدعو بصوت عال الحق في العمل أو التحرك بدون تفويض من الأمم المتحدة عندما يكون أمنها مهددا بالخطر، وعادة ما تقوم باتخاذ قرارات أحادية بدون محاولة الحصول على دعم خارجي.

---

[1]: Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana, "A La Recherche De La Gouvernance Mondiale ."
http://www.pisani-ferry.net/base/papiers/re-03-REF-gouvernance.pdf

[2]: ستانلي هوفمان، المرجع السابق.

في نفس الوقت، يعترض النقاد على الأشكال السائدة للتحكم الاقتصادي والسبب هو عدم إكتمالها في آن واحد، ففي الوضع الحالي يفرض على الدولة العمل وفقا لأيديولوجية التجارة الحرة وتنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي حتى لو كانت أهداف صندوق النقد هي تقليص الدعم المحلى والشرعية الديمقراطية، فكثير من الفاعلين الدوليين (المنظمات العالمية والعابرة للقومية) أعتبروا بمثابة جنود لمصالح الولايات المتحدة في إستغلالهم لضعف الدول الفقيرة وتلك التي تعانى من أزمات بهدف التحايل على معايير البيئة وحقوق الإنسان والعمل في الخفاء بواسطة الممارسات السرية.

حتى من جانب المنظمات متعددة القوميات التي تقود هجوما منظما لتجاوز الدولة الإقليمية وإلغاء سلطتها فهي تحكم سيطرتها الكونية على الموارد، المنتجات، الأعمال المصرفية، والتأمين، وقد إزداد نفوذها من خلال العلاقة الخاصة بالسياسيين (في المفاوضات والمعاملات التجارية، على سبيل المثال)، وهناك إستعداد دائم لدى الفاعلين متعددي القوميات لإعادة توجيه نشاطهم نحو البلاد التي تكون الأجور فيها منخفضة ويتم كل هذا العمل في ظل غياب الإشراف الدولي بحيث يبدو أن الفاعلين العابرين للقومية قادرون على إستغلال حاجة الدول الضعيفة نسبيا.[1]

كل هذه المشاكل والعراقيل دفعت بكثير من المختصين للبحث عن أنسب الصيغ لتفاديها أو التحكم فيها من خلال إستدعاء بعض المعطيات لتكون حاضرة في عملية الحكم العالمي:

1- إقامة هيئة سياسية مستقرة للحكم العالمي تحل محل مجموعة G7 في قيادة الجماعة الدولية (وهو ما تم بتوسيع المجموعة تباعا).

2-إعادة التوازن لهندسة المؤسسات نحو بناء منظمة عالمية للبيئة.

3-إدماج المجتمعات المدنية .

4-إدماج البلدان الفقيرة في معاهدة تنمية حقيقية.[2]

لقد برزت الحاجة لنظام حكم عالمي جديد يقوم على الإستقرار ولا يقوم على شئ آخر إستقرار في جميع المجالات وبالخصوص على المستوى الإقتصادي الذي ظهر بأنه يتحكم تقريبا في باقي المستويات وهو الركيزة الأساسية للإستقرار، لأن ما تفرضه

---

[1]: هوفمان، المرجع السابق

[2] : Pierre jacquet , jean pisani-ferry et laurence tubiana , Op Cit.

أزمة منطقة اليورو الحالية لأكبر دليل على فشل السياسات الإقتصادية التي كانت سائدة ونابعة من المؤسسات الدولية وبالخصوص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر البارز على المستوى السياسي.

وبفعل هذه التداعيات الإقتصادية أصبحت الحكومات تسقط وتتهاوى ويتم السعي الحثيث لتجنب الكوارث من خلال الإعتماد على التكنوقراط والسياسات الإقتصادية التقشفية القائمة على المساعدات، وقد وصل أثر هذه السياسات إلى الشارع وإلى المواطن البسيط الذي لم يجد بدا من التظاهر للمطالبة بإنهاء هذا المد الرأسمالي وإنهاء تسلط الأسواق وإعادة الإعتبار للدولة للتكفل بمشاكلهم ومطالبهم.

هذا الترابط والتداخل تغذيه عدة إعتبارات منها أحداث 11 سبتمر التي ساهمت في بلورة فكر وتوجه جديد في نطاق الحكم العالمي، فهذه الأحداث لم تغير وجه العالم لكنها غيرت نظرتنا للعالم، لقد تغيرت النظرة لموقع العولمة في النسق العالمي والتي كانت إقتصادية بحته ثم أصبحت سياسية ذات صلة بالنظام الدولي وترتب عن ذلك أن تغيرت النظرة لمشاكل الحكم العالمي ذلك أن النسق العالمي بحاجة لمفردات جديدة للخطاب السياسي تلبي حاجيات الجماعة الدولية خاصة من ناحية الأسواق . كما تغير الموقف من طبيعة التفكير في الحكم العالمي وبرزت الحاجة للتخمين فيه كبناء مؤسساتي جديد، ولكن كمجموعة آليات سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية جديدة قادرة على جعل العولمة مسار فعال وإيجابي.

وعندما نضع أوروبا في صورة هذه الأبعاد نقول أن الفعل الاستراتيجي لأوروبا في ميدان الحكم العالمي يمكن أن يبنى حول إعادة تنشيط المؤسسات الدولية الموجودة والقادرة على التعبير عن إنشغالات الجماعة الدولية، ليس بحثا عن آلية ضبط ضخمة لكن عبر تطوير السلطة المعيارية للنمط المؤسساتي كالمنظمات العالمية للصحة منظمة التغذية والفلاحة وغيرها من المنظمات، وهذا التطوير يولد خطابا عالميا جديدا حول العولمة.[1]

[1] : Pascal Lamy et Zaki Laidi , Op Cit .

المحور الثالث

شبكات الحكم العالمي

وفوضى الكوسموقراطية

ينتظم الحكم العالمي في شبكات تعزز آلياتها و أهدافها المساعي الحثيثة للمؤسسات والفواعل الأخرى في مناخ تتخلله الكثير من العقبات والمشاكل الهيكلية والموضوعية، الأمر الذي ساعد على التوجه نحو كسر التراتبية الناتجة عن النظام والانتظام والاعتماد بالدرجة الأولى على النتيجة النهائية بغض النظر عن الأسلوب أو الطريقة المعتمدة وهنالك يعاد الاعتبار لعدة مفاهيم كما تمتحن مفاهيم أخرى من قبيل مفهوم المواطنة .

المواطنة سابقة في المكان والزمان لكل من الدولة القومية والعولمة، وكذلك سابقة من حيث كونها مجال فكر وتفكير تمتد بتأثيرها وتأثرها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع ولئن كانت قد صيغت في البدء داخل الفضاءات الوطنية كتعبير عن ضرورة ضمان حقوق الأفراد والجماعات وتسطير واجباتهم، فإنه سرعان ما أصبح لمبادئها هاته إمتداد عالمي تجسد على مستوى الأنظمة والدساتير كل حسب مستوى أخذها بها وإعمال ذات المبادئ في توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

ساهمت العولمة إلى جانب عوامل أخرى منها الديمقراطية القائمة بالدول و العامل الداخلي في تحديد أفق المواطنة، وشكلت لها تحديا إستهدفها في حد ذاتها من خلال إستهداف مبادئها الكبرى (سيما جانب الحقوق فيها)، وأكثر من ذلك إستهداف المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة.

فقد أحدثت العولمة تغيرات عدة على مفهوم المواطنة تظهر بشكل بارز من خلال تمييزها بين المواطنة القومية والمواطنة العالمية، فبعد أن كان يقتصر مفهوم المواطنة على أنها حقوق المواطن وواجباته داخل وطنه، أدت العولمة إلى ظهور مفهوم المواطنة العالمية التي تعني الحقوق التي تمنح لمواطني العالم دون تمييز وواجباتهم نحو العالم وهو المفهوم الذي تنازعته آراء مختلفة بين مؤيد ومعارض، هذا إلى جانب أن العولمة أدت إلى تغير مؤشرات قياس الديمقراطية حيث باتت الديمقراطيات تقاس بمدى وجود مجتمعات مدنية بعد أن كانت تقاس بمدى وجود مفهوم المواطنة والحريات وإحترام القانون وسيادته والتعددية.

أولا : المواطنة العالمية و حكم عالمي لعالم مواطنين

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الإجتماعية بسبب تحديات جديدة وآفاق جديدة رغم أن هذا المفهوم في حد ذاته ما

زال لا يلبي كل حاجيات الدراسة النظرية بشكل كاف في إنتظار تعريف أوسع وأكثر شرعية له.[1]

إن أصول المواطنة صعبة التعقب فمعناها خاص للغاية وجذورها معقدة ومتنوعة من الناحية الإيتمولوجية، يرجع أصل إستعمالها إلى الحضارتين اليونانية والرومانية فقد إستعملت الألفاظ (*civis*) المواطن (*civitas*) المواطنة في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني.

فمصطلح مواطن باللاتينية مشتق من كلمة :CIVITAS وقد تطورت فكرة المواطنة كنشاط عضوي للمشاركة في الجسم السياسي منذ الإغريق (600-700 ق.م) وإرتبطت بكلمة *POLIS* (الدولة المدينة) أين يتم تنظيم العمل السياسي والاقتصادي بما يسمح للمواطنين الأحرار المشاركة في النظام السياسي، في هذا الإطار كان النظام اليوناني مبني على قاعدة التحول والإنسان كان ينظر إليه من حيث القيم الخارجية والماهيات بينما المواطنة الرومانية كمفهوم تطور حوالي (500 ق.م) كان ينظر للإنسان ككيان قانوني .

إن الموسوعة الأمريكية تصف المواطنة على أنها علاقة الأفراد بالدولة من حيث العضوية السياسية للأفراد في الدولة و من حيث مدى و لاءهم لها، و قد تعرضت هذه المقاربة لإنتقادات بالغة لأن إطار المواطنة يجب أن يتمحور حول إعتراف رسمي من الأفراد بإندماجهم في النظام السياسي .

المواطنة على عكس التجنس أو الجنسية تخضع أو هي منتوج القانون الطبيعي : أن تصبح مواطنا في بلد (أ) أو (ب) يعني أنك قادر على تحقيق مواقف معينة تنسجم مع الإطار الدستوري و المؤسساتي لذلك البلد لكي يقبلك أو لكي تقبل كمواطن، لكن قبل ذلك يجب الإجابة عن الأسئلة التالية : ماهو المجتمع الذي أنتمي إليه ؟ كيف أعتبر نفسي جزءا من هذا المجتمع ؟ كيف يتم تشخيصي داخله ؟

رغم أن مفهوم المواطنة ذو صلة بمفهوم الدولة الوطنية و هناك تداخل بين المفهومين على مستوى الحقوق و الشراكة إلا أن إطار المواطنة أكبر من إطار الدولة-الأمة، لأن إمتداد المواطنة إقليميا و فكريا أوسع و أشمل و لا حدود له ومن هنا وردت فكرة المواطنة العالمية والتي تتجاوز فكرة أن المواطنة شكل من العلاقة بين الأفراد و السلطة إلى أفكار أخرى.

---

[1] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , PP. 5 , 9.

تنطوي المواطنة على أربعة أبعاد أساسية وهي : العضوية والحقوق والواجبات والمشاركة:[1]

01- العضوية :

السؤال المركزي في هذا النطاق هو من يشكل أو من يمكن أن يشكل حاليا عضو في الجماعة السياسية ؟ هناك في هذا الإطار فكرة اللامواطن بمعنى أن كل من هو خارج نظام أو قانون المشاركة الإجتماعية و السياسية هو خارج المواطنة على غرار السجناء مثلا، والفكرة هنا تماثل عضوية نادي حيث أن إندماجك يحدد عضويتك في قواعد لعبة معينة .

2- الحقوق :

تحدد الحقوق طبيعة المواطنة، وهي ترد على ثلاث أصناف:

أ - حقوق مدنية: ترتبط بحرية الفرد، حرية الخطاب، حق الملكية.

ب - حقوق سياسية: حق المشاركة في السلطة.

ج - حقوق إجتماعية: الحق في التعليم، الأمن و غيرها.

03- الواجبات:

يعتبر خطاب المواطنة أن الحقوق و الواجبات سيان، و لعل أبرز مثال على الواجبات التي تقع على عاتق المواطن نجد الضريبة، فهو يدفع الضريبة ما دامت الدولة من حيث المبدأ تعمل لصالحه و تعتبر الخدمة العسكرية مثال آخر.

04- المشاركة :

نفهم مدلول المشاركة من خلال جدلية: المواطنة/الديمقراطية، وقد أشار إلى ذلك أرسطو في تفسيره للمواطنة من منظور المشاركة بحيث يصبح الفرد قادرا على المساهمة بنشاط في حكم المجتمع، وتشير الدراسات الحديثة إلى ذلك من خلال النقاش الاجتماعي داخل الفضاء العمومي أو ما يعرف بالمجتمع المدني.

إن المواطنة بالمعنى المثالي مهدت للدولة – الأمة وما أعقبها من تحولات تاريخية من الحرب العالمية الثانية، لكن بعد 1945 تبلور نموذج جديد للمواطنة وهنا أصبحنا نتحدث عن النماذج البديلة للمواطنة وهو ما سنتناوله لاحقا .

وخلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات زاد إهتمام علماء الاجتماع بمفهوم المواطنة من خلال نقاشات فكرية بين أقطاب التيار الليبرالي حول حقوق المواطن في

[1]: Darren J.O'Byrne , Op Cit .p.5

إطار نظري يحاول إعادة بناء النظريات الكلاسيكية للمواطن أو المواطنة تحديدا، وتقديم إجابات وتفسيرات حول تحولات المرحلة الراهنة إجتماعيا وسياسيا، وهو ما أصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد .

عوامل كثيرة أدت إلى زيادة مستويات الاعتماد المتبادل بين الدول وتضاعف سلطة القوة فوق الدولتيه في إطار حركية ذات دلالة، فالبرلمان الأوروبي مثلا أصبح يطرح نفسه كمنافس يتحدى السلطة المركزية للدولة الأمة الوستفالية، ومن خلال هذه المناقشة ظهرت فكرة المشاركة ومن خلال المشاركة برزت أيضا فكرة المواطنة.

لعوامل كثيرة إذا أصبحت المواطنة تستدعي أو تبحث عن مواقع جديدة في خطاب العولمة بعد أن إنتهت مرحلة الدولة الوطنية كإطار لاستيعاب هذه المواطنة، وبرزت الحاجة نظريا وعمليا لإطار جديد يقترح نفسه للتعبير عن مفهوم المواطنة بشكل أكبر وأوضح، إنه تحدي يتزامن مع ظهور منظمات إقتصادية وسياسية وحتى هويات بديلة للدولة تحاول مقاربة نماذج جديدة للمواطنة.

في هذا المنظور إجتهدت مدارس غربية لتوطين مفهوم المواطنة في بيئة ما بعد الحداثة على إعتبار أن الانفجار الكبير في الحياة اليومية للناس يكمن في جزء منه للتحولات في طبيعة وبنية المجتمعات مما أعطى بعدا معينا للمواطنة خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي حيث ظهرت فكرة المواطنة في أوروبا الشرقية كرابط أخلاقي ومعنوي وقت الأزمات وفي الدول المستقلة حديثا والتي تبحث عن هوية وطنية نجدها تحولت إلى أفكار المجتمع المدني والمواطنة لمواجهة مشاكل النظام الاجتماعي والسياسي.[1]

للمواطنة دلالات تتجاوز التعريفات القانونية لها وذلك لأنه إزدادت أهميتها في خضم عمليات التغيير الكبرى، وعندما بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدول، وفي ظل إنتقاد الإحساس المفرط بالوطنية الذي إستغلته نظم شمولية لتحقيق أهداف قومية ضيقة وعلى حساب الشعوب الأخرى.

إن المواطنة اليوم مصطلح متكرر في الأوساط الأكاديمية وفي الخطابات السياسية والحياتية بسبب النقاشات المتزايدة حول الهجرة، الهوية، الأمن ورغم أنه

[1] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , P . 03.

مفهوم حداثي إلا أن جذوره تمتد إلى اليونان بالمعنى السياسي ومع مرور الزمن أخذ معنى عقلاني إرتبط بالوعي الأخلاقي والتاريخي للمجتمعات والدول.

1- العولمة والحكم والمواطنة

حتى وقت قريب لم يكن المفهومان – العولمة والمواطنة - يبحثان في سياق واحد وذلك في التحليل الإجتماعي المعاصر ذلك أن العولمة تشير إلى الصور المعاصرة للتغيرات البنيوية السريعة أما المواطنة فتشير إلى الحماية الإجتماعية وإعادة بناء روح التضامن غير أنه نظرا للتطورات العالمية في العقود الأخيرة فقد إتضحت ضرورة الربط في مجال البحث بين العولمة والمواطنة.[1]

ولم توضع المواطنة يوما على المحك إلا حين برزت العولمة وإتسع فضاءها، والواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة بقدر ما إستهدفت مبادئها الكبرى من خلال المؤسسات التي إنبنت عليها المواطنة .

تؤثر العولمة على المواطنة وتدفع إلى إعادة النظر في مفهومها فمع عملياتها المعقدة يهتز المفهوم التقليدي للمواطنة ويفتح المجال لتوجيه إنتقادات عدة له، ويمكن إيجاز التطورات المعاصرة في مجال المواطنة في أنه تجري محاولات لإعادة صياغتها من أدنى المستويات المحلية إلى أعلى المستويات الكونية، فقد أصبحت العولمة بكل تجلياتها وآثارها السياسية والاقتصادية والثقافية وراء المحاولات النظرية والعملية لإعادة النظر في مفهوم المواطنة، ووجهت عدة إنتقادات للمفهوم القديم للمواطنة على أساس مستقبل التعددية الثقافية سواء في إطار نفس المجتمع أو عبر المجتمعات المختلفة.

فإذا كان سؤال المواطنة في الماضي يركز على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين ضمن إطار الدولة الحديثة، فإن سؤال المواطنة في عصر العولمة الذي يشوبه التناقض والتنافر بين المفهومين ينصب على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة والحفاظ عليها بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد وتحقيق المساواة والعدل بين الجميع .

---

[1]: السيد يسين،" العولمة والمواطنة "، **في التقرير الإستراتيجي العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام،2003– 2004

.http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM

مفهوم المواطنة بصورته التقليدية على مستوى الفكر الغربي يعرف بأنه "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات في إطار الدولة القومية التي ينتمي إليها"، لكن هذا المفهوم لم يعد يستجيب حاليا للتحولات العالمية وكان وراء إهتزازه إلى جانب بروز الحاجة إلى صياغات جديدة لهذا المفهوم القديم، مجموعة من العمليات المعقدة وعلى رأسها : بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة لتزايد الهجرة العالمية (إختيارية أو قسرية) وإنتقال للعمالة من قطر لآخر بل من قارة إلى أخرى وسواء كانت شرعية أو غير شرعية فضلا عن تعرض دعائم الدولة القومية للاهتزاز بسبب تنامي حدة النزاعات العرقية (إنقسام الدول، وإنفصال الأقليات وتفتت المجتمعات)، والمطالبات المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية وكذلك ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة كالاتحاد الأوروبي والتي أتاحت فرصا للانتماء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر، والمعارك الضارية للدفاع عن الهوية.[1]

لقد أصبح للمواطنة في ضوء الأبحاث الحديثة في الموضوع أبعاد متعددة ودلالات جديدة شجعت على بروزها التغيرات العالمية الكبرى في العقود الأخيرة، ومن ناحية أخرى هناك حديث عن المواطنة باعتبارها عملية مستمرة ذات أفق مفتوح وليست هناك نهاية في الأفق يمكن تحديدها في مجال تطوير معاني المواطنة ومجالاتها، فالبحث فيها عملية مستمرة ومع ذلك يمكن القول أن ماضي مفهوم المواطنة يؤثر على الطريقة التي ينظر بها أغلب الناس في المجتمعات الصناعية المتقدمة إليها ولعل هذا الذي دفع ببعض الباحثين إلى التأكيد على أن المواطنة عادة ما تعرف بالاستناد إلى القومية، فالمواطنون هم أعضاء منظمون في مجتمعات قومية يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم، وهى بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

لكن وبالمقابل، هناك إتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات وإختلاف الثقافات، ويمكن القول أن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة إمتدت على ثلاث أجيال : حقوق الجيل الأول التي كانت سياسية أساسا، وحقوق الجيل الثاني والتي هي إقتصادية وإجتماعية، وحقوق الجيل الثالث والرابع العابرة للقوميات والتي هي نتاج تبلور وعى كوني تبرز فيها أساسا حماية البيئة والحق في السلام، والحق في التنمية.

[1] : السيد يسين، العولمة والمواطنة، المرجع السابق .

علاقة العولمة بالمواطنة لا تنتهي فقط عند جوانبها الإيجابية وتقاطعاتها المنتجة وإنما هناك من يصر على أن العولمة بتجلياتها المختلفة وبصورها الرأسمالية والإحتكارية القائمة على التمييز والإضطهاد والتفرقة تجعل التحدي بالنسبة للمواطنة هو الذي يبسط أكثر من حقيقة ويمكن إيجازها كما يلي:

- ترتبط العولمة والمواطنة بحرية السوق بإعتبار السوق بقواعده وقوالبه الطبيعية إنما هو تعبير عن المواطنة تماما كما هو مواطن كل من تعاقد (بحريته الذاتية) لبيع قوة عمله لمالك وسائل الإنتاج، ومعناه أيضا أنه ما دامت المواطنة حقوق وضعية بالأساس فإنها تبقى مبنية على الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في حين أن حقوقها الطبيعية تبقى محصورة في السوق.[1]

هناك إذن قوانين مصاغة وهناك تلك التي تتمتع بالصفة الطبيعية غير المتغيرة والتي تؤسس لخلفية السلوكات والتمثلات، هذا التمييز بين الوضعي والطبيعي هو في عمقه من التمييز بين السياسي والاقتصادي سواء بسواء : للمواطنين أن يهتموا بقضايا الحقوق السياسية (الوضعية) ولأصحاب المقاولات والمستثمرين ورجال الأعمال أن يشتغلوا وفق " قانونهم الطبيعي" الذي يحدده لهم السوق.

- تكريس العولمة لنموذج من الديمقراطية شكلي لا يركز إلا على الحقوق الشكلية ولكن أيضا من خلال الإقصاء الممنهج لكل البدائل الديمقراطية المتاحة الأخرى، لا تتبقى إلا مواطنة السوق المنصهرة بدورها في ديمقراطية السوق، لا مواطنة إلا لمن يملك ويتملك ولا مواطنة إلا لمن يضع القوانين واللوائح، ولا مواطنة إلا للأقوى نهاية المطاف مما أفرز البؤس والفقر والتهميش واللامساواة ودفع لانتشار مؤسسات "المجتمع المدني" بكل أرجاء المعمورة.

- العولمة تفرض تضادا وتوترا بين الإدعاء بشمولية القيم الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان وبين واقع التجربة التاريخية المميزة للأفراد والجماعات داخل المجتمعات ووضع تضاد وتوتر بين الادعاء بالانتماء والانتساب المشترك إلى "عالم واحد" وواقع الانكماش (المفروض غالب الأحيان) داخل فضاء عام محدد ومجال جغرافي محدود.[2]

وعلى الرغم مما سلف ونظرا لأنه فعلا يسود إحساس لدى الباحثين في مختلف

---

[1]: اليحياوي، العولمة والحكم والمواطنة، المرجع السابق .

[2]: اليحياوي، العولمة والحكم والمواطنة، المرجع السابق .

الدول أن العولمة تمثل تهديدات وفرصا في نفس الوقت للمواطنة من خلال سياسات التحرر الاقتصادي التي أثرت سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعددة، إلا أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال بفضل ثورة الاتصالات الكبرى أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني، ففي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد والعمليات المتناقضة في مجال التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدول و تناضل لحماية روح التضامن أو لخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الإجتماعية .

يحدث ذلك في دول الرعاية الإجتماعية الغربية المستقرة من خلال محاولات للدفاع عن الاستحقاقات التي توفرها المواطنة الاجتماعية، كما يحدث بصور أخرى في دول العالم الثالث عن طريق محاولات لتحقيق الإصلاح السياسي لتأسيس حقوق المواطن ذلك لأن المفهوم الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي ومجموعة من الحقوق والالتزامات ونسق أخلاقي يحض على المشاركة والتضامن.[1]

يكون كل من العولمة والمواطنة والحكم ثلاثيا مترابطا في مجال الجدل العالمي الراهن يستند إلى فلسفة موحدة في الوسيلة والمرجعية نابعة من تفاعل وتناسق وتوافق في خلفية الغاية ومجال الفعل، وهذا الإرتباط الكامن وراء هذه الثلاثية يتجسد في تصور نسقي واضح نابع من حقول معرفية متشابهة أو متقاطعة ويستنبط أدوات إشتغاله من مرجعية واحدة، موحدة، متجذرة الموقع وكونية التطلع، وبالتالي فإن إستجلاء طبيعة هذه العلاقة الترابطية بإعتبارها إحدى سمات العصر الكبرى من الأهمية بمكان .

ما يميز المفاهيم الثلاثة أنها تعمل وتتحرك في إطار مجال حيوي مشبع بعوامل التغير والتجدد من قبيل المفاهيم المتعلقة بالأبعاد الكونية والتبادل والترابط على المستوى العالمي وتجاوز الأطر الضيقة والمحسوبة على أنماط تقليدية متجاوزة كانت سائدة بالدرجة الأولى على مستوى الدولة القومية، ولا شك أن محور هذه العلاقة هي الدولة القومية فمنها تستمد هذه المفاهيم وجودها ومنها تنتهي إلى تجاوزها .

[1] : السيد يسين، " العولمة والمواطنة "، المرجع السابق .

سلف وفصلنا في العلاقة القائمة بين العولمة والمواطنة، وهي الصورة التي تنسحب بنفس الوتيرة إلى العلاقة القائمة بين المواطنة والحكم . فبقدر ما تعتبر كل من المواطنة والحكم وسيلة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي تدفع بإتجاه تقوية الديمقراطية وتكريس مبادئها وقيمها إلا أنهما في نفس الوقت يلتقيان و يتقاطعان في عدة جوانب و مستويات جوهرية أهمها:

- يعمل الحكم بمفهومه الموسع *la gouvernance* على تقويض الدولة -الأمة ومؤسساتها بإعتبارها مركز الشرعية ومكمن المشروعية من فوق تماما كما يعمل فاعلو المواطنة على تقليصها وتقزيمها من التحت: فأن تطالب المنظمات الدولية والدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها بضرورة تحويل السلطة إلى السوق والقطاع الخاص هو في نهاية الأمر من تقويض قواعد الشرعية البيروقراطية والمشروعية المؤسساتية التي طالما إنبنت عليها مقومات الدولة-الأمة وإشتغلت وفقها مؤسساتها، تماما كما هو الشأن بالنسبة لمواطني المجتمع المدني الذي يجعل من فضاء المدن والبيئة ودور الرعاية والاندماج وغيرها فضاء إشتغاله ومغزى تواجده.
- الحكم كما المواطنة سواء بسواء، يتعدى ويتجاوز البعد التقنوقانوني ليتحول إلى ما يشبه حكومة خارج الممارسة السياسية القائمة، والسبب في ذلك لا يكمن فقط في شغله لحيثما عجزت فيه الدولة- الأمة والحكومة ولكن أيضا لأن المواطنة والحكم يحتكمان إلى توافقات بين فاعلين جدد هم الذين يحددون حقيقة الممارسة المجتمعية ويرهنون إلى حد بعيد المؤسسات التقريرية التقليدية من برلمانات وحكومات ومجالس وغيرها.[1]

كما أنه ومن جانب آخر فإن الاتجاه المعتمد من لدن فاعلي المواطنة والحكم على إعمال مبدأ التشاركية والمساهمة عوض الإعتماد على ميكانيزمات ديمقراطية غالبا ما تطال الشكل السياسي على حساب المضمون الاقتصادي والاجتماعي، وهو أمر لا ينقصه الصواب كثيرا على إعتبار الاعتقاد بأن حل إشكال المواطنة (بكل أبعادها) هو أولا وأخيرا من تفعيل منطق التشاركية وقيم المساهمة.

لكن لم تسلم العلاقة القائمة بين العولمة والحكم والمواطنة من النقد وخاصة من مناهضي ومعارضي العولمة من اليساريين والحركات الإجتماعية العالمية الذين

[1]: اليحياوي، العولمة والحكم والمواطنة، المرجع السابق.

يعتقدون بأن أوجه التنابذ والتضاد بين المواطنة والحكم و العولمة تتجلى من خلال ثلاث نقاط توتر كبرى تفعل باتجاه تنافر مكونات هذه الثلاثية أكثر ما تدفع بجهة تناسقها ويوضحها يحي اليحياوي كما يلي:[1]

- في الوقت الذي ينصهر فيه الكل (في إطار مجتمع عالمي) على خلفية من المواطنة العالمية و فضائل العولمة، فإن الملاحظ أن منطق الحكم يعمل باتجاه تقويض عرى التجمعات السياسية والترابية والاجتماعية والثقافية لدرجة تقوي النعرات الطائفية والوطنية (المنغلقة) والإثنية واللغوية وغيرها، وهو ما تذكيه العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تشتغل على هذه الإشكالات والقضايا . ومعنى ذلك أنه ما دام الحكم مبني على منطق وقوى السوق على غرار العولمة فإنه لن يكون من نتاج ذلك إلا المزيد من الفوارق الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية وكذا البيئوية...إلخ.
- إعادة الإعتبار للمواطنة هو من إعادته أولا للدولة وللديمقراطية، فصمود المواطنة أمام مد العولمة والحكم إنما هو أمر نسبي نسبية المواطنة ذاتها ونسبية شرعية الدولة نفسها التي من المفروض أن تقيم المواطنة وتكرسها، فالديمقراطية السائدة حاليا توجد في المحك جراء "ديكتاتورية الأغلبية" (أو الأقلية في العديد من دول العالم) التي تضيق الخناق على مطالب الاعتراف بالهويات والخصوصيات وغيرها، بمعنى أن مواطنة الاختلاف والتمايز والحق في التعبير عن التطلع هي أبعد من أن تكون القاعدة زمن تطلع ثقافة العولمة للشمولية وإنتشار مبادئ الحكم المتكرسة.
- العولمة والحكم كلاهما يروج للسوق النقي، أي ذاك الذي لا يخضع إلا لطقوس الطبيعة ومبادئ العرض والطلب والتنافسية والتكيف، السوق على هذا الأساس لا يعرف الأخلاق ويجهل قيم التضامن وليس له أدنى معرفة بما هو المجتمع أو الثقافة أو البيئة أو التربية أو غيرها: بالتالي فعقيدته هي الربح في إطار ما يسمى بالإقصاء التنافسي العام .

2- المواطن المحلي– العالمي وحكم عالمي لعالم مواطنين

يعد مفهوم المواطنة العالمية من المفاهيم التي راجت جنبا إلى جنب مع العولمة

[1]: المرجع السابق.

السياسية وغذتها دعاوى وتحركات الكوسموبوليتانيين الجدد وذلك بطرحها كبديل مستقبلي للمواطنات الدولتية تتجلى من خلال مسار العولمة السياسية بعملياتها المتشابكة على المستويات الخاصة بنشر قيم متجانسة و منمطة لحقوق الإنسان ومؤسسات منمذجة متوافقة و طروحات الديمقراطية وإقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد.

ويهدف هذا المنظور المعرفي ليس فقط لتحوير دور الدولة أو منطقها الوظيفي ولكن بالأساس لبناء كيان كوني على أنقاض الدول بإسم إنسانية الإنسان والمصدر الإنساني للمواطنة لا المصدر الدولي، فالمواطنة العالمية هي في الحقيقة تحدي حقيقي لنموذج الدولة الأمة وفي هذا النطاق من المهم جدا القول بل الاعتراف أن الحداثة قد أثرت نسبيا على مفهوم المواطنة لكن تأثيرها كان أكبر على نسق الدولة الوطنية .

للمواطنة العالمية أوجه عديدة وأفكار كثيرة، ففي الدول الغربية تدور أفكار حول الفرد الذي يتحرك في أطر معينة ويحتاج إلى هيكل سياسي شامل ينقله من الأنساق التقليدية إلى البيئات الحديثة، فكل عصر ينتج تفسيرا ذاتيا لسلوكات أفراده وتوجهات وتجارب مجتمعاته وحسب منطق دعاة هذا الطرح يمكن الوصول للمواطنة العالمية عن طريق العمليات التالية:

-1- نشر قيم معولمة لحقوق الإنسان، الديمقراطية و المبادرة الاقتصادية الحرة.

-2- تطوير التجانس القيمي العالمي بتطور شبكات المجتمع المدني العالمي مع روافد فعلية لها عبر كل العالم مع جعل الهموم المحلية كونية و القيم العالمية محلية .

-3- تحويل المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة) إلى آليات الحكم العالمي مع تمكينها من فرض الخيارات العالمية على الدولة .

-4- إعادة النظر في فلسفة السيادة بجعلها شكلية و رمزية و ليست عائقا على عمليات العولمة السياسية أو مبررا لعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

إن المواطنة العالمية بهذا المنحى لن تكون مجرد إحساس إنساني، أو قيمة طوباوية ولكن يعتقد الدعاة لها أنها سوف تكون تجربة إنسانية مستقبلية بخلق عالم ما بعد الدولة يتميز بالتعقيد على المستوى التنظيمي بين الحكم المحلي المجزأ (الجهات)، و الحكم العالمي المعقد (الحكومة العالمية) في حين يلعب المجتمع المدني العالمي دورا فعالا ووسيطا بين المواطن المحلي– العالمي و الحكومة المحلية لخلق

شفافية المشاركة المباشرة من خلال هذا الضمير العالمي.[1]

في مرحلة التنوير، إستمدت "الكونية" وجودها من العقلانية الفلسفية لكانت وغيره والتي كانت منطق لحقوق الإنسان الحديثة، بعد نهاية القرن 19 ونتيجة تفاعل الحركات " الوظيفية " و "الفيدرالية" تبلورت حركة توحيد المجتمع العالمي كإطار نظري لتحسين الشروط الإنسانية والدفاع عن المواطنة العالمية، بينما بعد 1945 وتحت تأثير الحركة البراغماتية إتسعت أدوار المواطنة العالمية كنمط حياة مقبول وكهوية جديدة.[2]

لقد أصبح جليا بعد الحرب العالمية الثانية أن تحولا كبيرا حدث في فكرة المواطنة العالمية لأن الفرد أصبح يحس أنه بإمكانه أن يتصل بصورة أكبر وأفضل مع محيطه وعالمه والإنسانية نفسها أصبحت تكتشف عالما واحدا وكأن هناك مصيرا واحدا بين الفرد والإنسانية. ولقد إشتركت عناصر الكونية مع عناصر ما بعد الحداثة خارج الإطار الوطني في بناء خطاب جديد حول المواطنة يدور حول مفاهيم التجارة الحرة، الاعتماد السياسي المتبادل وغيرها والتي تشير إلى نوع جديد من العقد الاجتماعي بين الدولة - الأمة وحقوق الأفراد .

تستهدف العولمة المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة لسنين طويلة ، فلما كانت مبادئ المواطنة العالمية هي، في الشكل كما في الجوهر، إمتداد لأشكال المواطنة المحلية (أو الوطنية)، فإن ما طال هذه الأخيرة ما فتئ، بحكم منطق الأشياء، يطال الأولى ويؤثر فيها ويطبع تجلياتها، فالعولمة تسهم في تكريس المواطنة العالمية، كونها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير وكونها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والدمقرطة وما إلى ذلك، إلا أنه في هذه النقطة بالذات يرى البعض من الباحثين أن علاقة العولمة والمواطنة العالمية هي علاقة تضاد و ومانعة أكثر منها علاقة إلتقاء وتكامل ويتضح ذلك من خلال أربع معطيات جوهرية:

- إذا كانت الدولة - الأمة هي التي ترعى المواطنة وتضمنها فإن تراجعها وتحجيم أدوارها إلى وظائف شكلية هو في حد ذاته تراجع للمواطنة وتحجيم لها.
- الاتجاه المتسارع والحثيث لظاهرة العولمة باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعتبر وجودها وإستمرارها من وجود وإستمرار مبادئ المواطنة نفسها .

---

[1]: محند برقوق، المرجع السابق .

[2] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , P. 11.

- في تصور فاعلي العولمة أنه ليس المطلوب هو إشاعة قيم الليبرالية السياسية وشفافية السوق السياسي، بقدر ما هو مطلوب توظيفها لفتح مجال المواطنة بما هو مجال للاستهلاك الجديد تتساوى في ظله مختلف الشرائح ومستويات قدرتها على الاقتناء والاستهلاك.
- عولمة المواطنة هي عولمة لذات النظرة وعولمة لذات التمثل، في حين أن مواطنة العولمة (بمعنى تلقيحها بقيم المواطنة) هي تعدد لها وتعدد لأبعادها، وعلى أساس هذه الخلفية فلا مواطنة "عالمية" تذكر إذا إعتملت بداخل العولمة تصورات وتمثلات هي إلى إفراغ المواطنة من محتوياتها أقرب منها إلى تلقيحها بقيم وتصورات جديدة .[1]

بالنسبة للمواطن العالمي، فإن الدولة ليست مؤسسات أو كتلة هياكل بل هي بعد ومن هذا المنظور يصبح من الصعب عقلنة العلاقة بين الدولة والأمة في ظل تأثير عنصر ثالث وهو المجتمع، المجتمع هنا يصبح أمة والحكومة هنا تصبح دولة و المواطنة تصبح أداة لبناء الأمة، لقد قلنا عقلنة بالنظر إلى تأثير التحليل السلطوي لماكس فيبر على معنى الحداثة لكن تأثير العولمة فصل بين الدولة والأمة وبين البيروقراطية وفضاءات أخرى لا مركزية لكنه من جهة أخرى ربط بين المواطن والعالم من خلال عقد أكبر من العقد بين الفرد والحاكم.[2]

إن حقوق الأفراد هنا لا يضمنها الحاكم و لا تضمنها الدولة بل تضمن بالقانون العالمي فقط، وهنا نصل إلى إعادة تفكير حول ما يمكن تسميته **حكم عالمي لعالم مواطنين** ونتجاوز بالتالي معادلة المواطنة = علاقة بين الفرد + الدولة، والتي سادت حتى نهاية الحرب الباردة حيث أصبحنا أمام عالم واحد تدور حوله عدة متغيرات ومفاهيم وتحولات عميقة ومباشرة .

لقد حاول الكثير من علماء الإجتماع والأكاديميين تحليل هذه المعادلة لتحديد مدى تأثير العولمة على المواطنة، فالأمر يرتبط ببنية التحولات الفكرية والهيكلية في فكرة الدولة وحقوق الإنسان والحداثة أمام أفكار جديدة كالسوق، رأس المال، الشبكات والتي تطرح إشكاليات جديدة لأن مواطنة جديدة هي بصدد الظهور، وليس

[1]: يحي اليحياوي، العولمة والمواطنة العالمية .
http://www.elyahyaoui.org/mondialisation_citoy.htm
[2] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , p. 121.

هناك إجماع للإجابة عن الموضوع لكن الأمور تتجه نحو القول أنه يجب أخذ مسافات معينة بين السؤال والجواب يجب أن نفهم أن المركزية والهيكلية أو البيروقراطية أفكار أسست للدولة في مرحلة معينة وهناك أفكار جديدة تؤسس لما بعد الدولة الويستفالية في حد ذاتها.

هناك وعي جديد يتشكل في هذا السياق، فالمواطنة يمكن أن ينظر إليها كصمام أمان للمجتمعات بعد الحرب الباردة، إن المواطنة أصبحت دينا جديدا ، و من الواضح إذن أن المجتمع المدني بناءا على هذا يجب أن يكون على أساس الثقة و التضامن والتبادل لكي ننتقل من الهوية الوطنية إلى الهوية الإنسانية، وفي هذا الإطار يجب أن ننظر إلى العالم من حولنا كفسيفساء من الجماعات والثقافات من جهة وكوحدة من حيث الهياكل والمؤسسات من جهة ثانية إنها ثنائية تعكس جدلية المواطن – العالم [1].

3-الديمقراطية العالمية ورهانات دمقرطة الحكم العالمي.

إن التحولات الجوهرية التي تطال الدولة القومية تطرح أسئلة معقدة وعميقة حول أفق الممارسة الديمقراطية في مرحلة ما بعد الدولة الوطنية، فكيف يمكن أن نتصور آلية إجرائية تكفل الحريات الديمقراطية في فضاء لا تتحكم فيه هذه الدولة التي شكلت الكيان السياسي للمجتمعات الحديثة، فالديمقراطية الجديدة إذن لا يمكن أن تؤسس على هذه القاعدة الهشة (قاعدة الترابط الاقتصادي والمالي).

يدعو الكثير من الباحثين إلى طرح الخيار الديمقراطي ليس على شكل الآليات التقليدية المتمحورة حول الأحزاب والدول بصفتها الأشكال المؤسسية للجسم السياسي، وإنما بصفة شبكات مرنة عابرة للأوطان والدول تلتقي حول مجموعة قيم تعاضدية ترمي إلى ضبط حركة السيولة العالمية لمحاربة الأنماط الجديدة من الاستبداد والإقصاء التي لا سبيل لمواجهتها من خلال أدوات المقاومة التقليدية، ولقد عبرت بعض المبادرات العالمية الأخيرة عن هذا التوجه مثل حركة العولمة البديلة (منتدى بورتو اليغرو الذي يلتئم بصفة صاخبة خلال إجتماعات البلدان الصناعية الرئيسية).

تطرح الديمقراطية في بعدها العالمي عدة تساؤلات على مستوى الحركات العالمية وعلى مستوى السوق، فكل طرف يسعى لان يفرض ديمقراطيته الخاصة به،

[1] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , p. 124.

إلا أن التساؤل الأساسي يبدأ من أبعاده الدنيا وبالتحديد من الدولة القومية، فهل تكفي الدولة القومية وحدها لتحقيق الديمقراطية ؟

الإجابة عن هذا التساؤل نابعة من النتيجة النهائية وهو أن التنظيم الحالي للعالم يعاني من عجز ديمقراطي، فمن النتائج المباشرة للعولمة بوادر تشكل عالم متعدد الأقطاب تتوسع فيه الممارسات الرأسمالية توسعا كبيرا أدت بصورة أو بأخرى إلى إنتشار وتضاعف مواقع إنتاج الثروة المادية إلى ما يتجاوز الغرب، وأصبح هناك فاعلون سياسيون جدد يطمحون إلى جعل صوتهم مسموعا.

إلى جانب ذلك جعلت العولمة نظام الحكم المعاصر مصاب بفجوات كثيرة من مظاهر العجز الديمقراطي و يتجسد ذلك في أن الدولة ووكالات نظام الحكم العالمي والسوق التجارية والحركات الإجتماعية العالمية جميعها تعاني من نواحي التقصير على صعيد المشاركة الشعبية وجني ثمراتها، والتشاور والنقاش، وإشراك الجماهير ونطاق تمثيلها في العملية الديمقراطية ومدى الدستورية والمسؤولية .

فضلا عن أن هذه التطورات والتحديات يصاحبها رهان أساسي مناطه أن القوى الإقتصادية غير الغربية التي لم يكن لها أي طموح سياسي حقيقي كالصين والهند والبرازيل لم تعد تروم الاقتصار على النمو الاقتصادي فحسب، بل تتطلع للتأثير على القرارات الدولية الكبرى وتكمن مصلحة الغرب في الحقيقة في تشريك هذه القوى الجديدة الصاعدة في تنظيم العالم إذا ما أراد تجنب شعورها بالإقصاء إلى درجة تجعلها تعزف عن المشاركة في القرارات الجماعية.

لقد إرتبطت الديمقراطية بالعولمة خاصة بعد إنتشارها في أنحاء كثيرة من العالم في أواخر القرن العشرين تزامنا مع سقوط الأنظمة الشمولية والتسلطية، لكن أبعادها وأسسها وخاصة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والإشراف على أنشطة الدولة لم تتجسد فعليا حتى من قبل الدول التي تأخذ بتعدد الأحزاب، ولا يزال الواقع الدولي يكشف عن إنتهاك الدول لحقوق الإنسان ونادرا ما تستشير هذه الدول مواطنيها ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالعولمة . فهذه الدول إلى جانب محدودية تحكمها في تدفق موجات العولمة إلى داخل بلدانها لا تقدم ضمانا بأنها ستعطي الإرادة الشعبية كلمتها في إتخاذ القرارات المتعلقة برأس المال العالمي ومشكلات البيئة العالمية، وهذا ما يدفع للقول بأن العولمة تجعل من المستحيل تحقيق الديمقراطية من خلال الدولة وحدها لأنه ينبغي أن تقوم إلى جانبها أدوات حكم ومؤسسات أخرى .

يزعم دعاة الحركات الإجتماعية العالمية بأنها السبيل لتحقيق الديمقراطية في هذا العالم المعولم، فقد منحت العولمة فرصا بشكل خاص للنساء والمعوقين والسكان الأصليين في بعض الدول كي تعبئ هذه الفئات طاقاتها إلى درجة لم تكن متاحة عموما لها في إطار سياسة الحكم الإقليمي في ظل النظام الويستفالي، غير أن قسما ضئيلا جدا من سكان العالم قد سنحت له فرص للمشاركة المباشرة في هذه المبادرات، ومازالت الغالبية الكاسحة من المحرومين في هذا العالم تعوزها الأموال والمهارات اللغوية (أو التسهيلات الخاصة بالترجمة) والإفادة من خدمات الانترنت والموارد الأخرى التي يعتمد عليها نفوذ الحركات الإجتماعية العالمية .

ونتيجة لهذا ظلت هذه النشاطات في معظم نواحيها حكرا على قسم ضئيل من سكان العالم تنتمي غالبيته إلى البيض، ويكاد يكون جميع أفراده من الطبقة الوسطى الذين يجتمعون في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان، ولا يزال أقل من 15 بالمائة من عدد المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاستشاري لدى الأمم المتحدة يتمركز فيما يدعى بالجنوب، زد على ذلك أن أعضاء الحركات الإجتماعية العالمية في الشمال كما في الجنوب ينتخبون أنفسهم عموما ولا يتبعون إجراءات رسمية لتحقيق الشفافية في أنشطتهم وضمان محاسبتهم تجاه أولئك الذين يدعون أنهم يخدمونهم.[1]

بينما على مستوى السوق فإن الدعاة إلى الحرية الإقتصادية يدعون بأن السوق توسع مدى المشاركة والإشراف الشعبيين، وهم يرون من منظورهم أن الديمقراطية العالمية تتحقق عندما يصوت المستهلكون والرأسماليون (لا المواطنون) بنقودهم (لا بأصواتهم الإنتخابية) من أجل الحصول على أقصى مردود لأموالهم (لا تحقيق أقصى الإمكانات البشرية) في أحد الأسواق العالمية (لا في دولة إقليمية)، في النهاية فإن المال والمادة هما كل شئ وغاية المنتهى على صعيد السياسة.

لكن بالمقابل فإن نظام الحكم العالمي بوسائل السوق التجارية ينطوي على نواح عميقة من عدم المساواة وحكم مستويات الكفاءة العالية على حساب الديمقراطية، وفي أجواء ديمقراطية السوق أخضعت الإهتمامات الديمقراطية التقليدية الكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص لطغيان الركض وراء الكفاءة الإدارية وجودة المنتجات، وأصبحت المحاسبة تعني مسؤولية مجلس الإدارة تجاه حملة الأسهم ومسؤولية شركة ما تجاه زبائنها، مع أن حملة الأسهم على الصعيد الواقعي نادرا ما

[1]: جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص . 60.

يكون لهم تأثير في سياسات الشركة والزبائن غالبا ما يكونون أسرى كبار المحتكرين، وأعظم ما يدعو إلى القلق هنا هو أن المشاركة الشعبية في أنظمة الحكم المرتبطة بأحكام السوق التجارية والحصول على مزايا تلك المشاركة يعتمدان أولا على الثروة والدخل.[1]

يرى زكي العايدي بأن دمقرطة الحكم العالمي تعني مشاركة كل الذين قد تسول لهم أنفسهم تحدي ذلك النمط الجديد من الحكم في اللعبة الدولية، ويكون ذلك بإقتراح منظومة تعكس علاقات القوى في القرن الواحد والعشرين بدلا من تلك التي كانت سائدة في النصف الثاني من القرن العشرين، بدءا بالأمم المتحدة من خلال فتح اللعبة داخل مجلس الأمن وضمان تمثيل دائم للدول الصاعدة (البرازيل والهند ومصر وجنوب أفريقيا)، دون إغفال الخاسرين في الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان، ويعترف زكي العايدي بالصعوبات التي تعترض هذه العملية إلا أنها ضرورية لأن هذا الإصلاح يتضمن ميزة أخرى تتمثل في إتاحة الفرصة لتطوير ثقافة الائتلاف أو التحالف على الصعيد العالمي وهي ثقافة تبدو أكثر فأكثر ضرورة في عالم متعدد الأقطاب.[2]

تتمحور الإصلاحات المقترحة على مستوى مجلس الأمن (دمقرطة مجلس الأمن) حول إلغاء مجموعة الثمانية (*G8*) لصالح مأسسة مجموعة العشرين (*G20*) وإصلاح التمثيلية داخل صندوق النقد الدولي (*FMI*)، حيث لا تزال تتمتع كل من بلجيكا وهولندا مجتمعتين بسلطة أعلى من سلطة الصين، ويبدو من الضروري أن تتفق دول منطقة اليورو في صندوق النقد الدولي وتقبل بتوحيد مقاعدها مما يسمح لها أيضا بأن تتكلم بصوت واحد فالأوروبيون لا يستطيعون إدعاء أنهم من كبار المدافعين عن نظام دولي ديمقراطي، بينما هم يشجعون إستمرار تمثيل غير متكافئ أساسا داخل مؤسسة هامة مثل صندوق النقد الدولي ليصبح مكانا لمناقشة القضايا قبل وقوعها، بدلا من أن يكون هيئة لتمرير إختيارات الولايات المتحدة ويلعب دوره الأساسي والمنطقي كمحذر أو منبه.

سوف تمكن دمقرطة مجلس الأمن من رعاية أفضل للقضايا الجغراستراتيجية وكذلك دمقرطة صندوق النقد الدولي - باقتران مع تصاعد نفوذ مجموعة العشرين –

[1] : جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق .

[2]: Zaki Laïdi, Démocratiser la gouvernance mondiale, l express.fr, http://www.lexpress.fr/actualite/economie/democratiser-la-gouvernance-mondiale_789715.html

من ضمان تنظيم أحسن للمسائل المالية، فتواجد تمثيلية أكثر ديمقراطية داخل المؤسسات المالية الدولية ستفضي إلى القدرة - ترجيحيا - على كشف المخاطر المالية والاقتصادية التي إرتبطت بالتحرر المفرط لمالية السوق على حد تعبير زكي العايدي.[1] وهذه النقطة بالذات يمكن إسقاطها تزامنا مع الأزمة المالية الحالية التي تتخبط فيها منطقة اليورو وربما تكون إحدى الحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة .

لكن ومن زاوية أخرى فإن الرهان الكبير هو كيفية التعامل مع إدارة تغير المناخ وضرورة النظر في مسألة بعث منظمة عالمية للبيئة كانت الولايات المتحدة قد عارضت قيامها حتى الآن، ويمكن أن تقام هذه المنظمة، بالإضافة إلى ذلك، على طابقين: الأول يضمن تمثيلية كل دول العالم بلا إستثناء، والثاني يجمع أكبر المنتجين لثنائي أكسيد الكربون الذين سوف يستفيدون من تحصلهم هكذا على نفوذ حقيقي للمبادرة ولكنهم، في نفس الوقت، سوف يتحملون مسؤولياتهم كاملة في المسائل البيئية وهنا أيضا لا يوجد أي تناقض بين دمقرطة الحكم العالمي وإكسابها فاعلية أكبر.

في هذا السياق يدعو ديفيد هلد إلى الديمقراطية الكوسموبوليتية من خلال إيجاد مؤسسات سياسية جديدة ستكون متعايشة مع منظومة الدول، ولكنها ستتجاوز هذه الدول في مجالات نشاط محددة حيث تكون تلك الفعاليات ذات تبعات عابرة للحدود القومية ودولية بادية للعيان، فعلى حد تعبيره نحن نعيش اليوم في مرحلة إنتقالية بالغة الجدية والعمق من جهة أن هناك توجهات تتضافر لإضعاف عنصري الديمقراطية والمسؤولية أو قابلية المحاسبة في إطار الدولة القومية في أمكنة كثيرة . ثمة سيناريو يشي بالتمركز التدريجي للسلطة على أساس رأس المال العابر للحدود القومية (الإنتاجي والمالي) بتسوية جديدة بين السلطات التنفيذية للدول القيادية، وبنفوذ متنام للجي 7 (*G 7*) (التي توسعت بعد ذلك) والتي تعكس هذه التطورات من خلال مقترحات في هاليفاكس، نوفاسكوتيا سنة 1990، إذ تحاول أن تروج لصيغ جديدة من الإدارة الجغرافية المنطوية على إعادة هيكلية الأمم المتحدة بما يعزز نفوذ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) ومجموعة السبعة خصوصا في الشؤون الكونية، ونتيجة لمثل هذه المبادرات من شأن القدرة التنظيمية للمصالح

[1]: Zaki Laïdi. Démocratiser la gouvernance mondiale , Op Cit

الجغرافية السياسية المهيمنة أن تتعزز على حساب الكفاءة وعمق الديمقراطية داخل حدود العديد من البلدان و خارجها.[1]

بالمقابل، تتجذر هذه العملية كإستقلال ديمقراطي على أساس أممي (كوسموبوليتي) - أو الديمقراطية الكوسموبوليتية إختصارا -، وذلك من خلال تطوير بدائل سياسية تطور من خلال تعميق الديمقراطية وتوسيعها عبر الدول والأقاليم والشبكات الدولية، من شأن هذا أن ينطوي على تطوير قدرات إدارية وموارد سياسية مستقلة على صعيدين إقليمي وكوكبي إستكمالا ضروريا لنظائر تلك القدرات و الموارد لدى الكيانات السياسية المحلية والقومية، و يبقى الرهان متمثلا بتدعيم القدرة الإدارية ورفع مستوى المسؤولية و قابلية المحاسبة لدى مؤسسات إقليمية مثل الإتحاد الأوربي جنبا إلى جنب مع تطوير القدرة الإدارية وصيغ المحاسبة لدى منظومة الأمم المتحدة بالذات .

تحاول الديمقراطية الكوسموبوليتية أن ترسخ وتطور سلسلة من المؤسسات الديمقراطية على مستويين إقليمي و كوكبي تكملة ضرورية لنظيرتها على مستوى الدولة القومية فتصور الديمقراطية مستند إلى الاعتراف بالأهمية المتواصلة للدول القومية مع الدعوة إلى إستحداث طبقة إدارة تؤسس للحد من السيادة القومية، ولن يتحقق ذلك عن طريق الإنشاء الرسمي لمؤسسات ديمقراطية جديدة، بل والعمل من حيث المبدأ، على بناء قنوات عريضة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار على المستويين الإقليمي والكوني ويتم فهم هذا التصور للديمقراطية من خلال الحاجة إلى رؤية الديمقراطية بوصفها عملية ذات حدين مع إعادة تقويم الميدان الملائم لتطبيق هذه العملية.[2]

وهذه العملية تستدعي شرطين متمايزين:

الشرط الأول : شرط إعادة بناء الحدود الإقليمية لأنظمة المحاسبة بما يوفر إخضاع القضايا الباقية خارج رقابة الدولة القومية – جوانب من الإدارة النقدية، مسائل بيئية عناصر ذات علاقة بالأمن، صيغ إتصال جديدة – لقدر أفضل من التحكم الديمقراطي.

---

[1] : ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**، المرجع السابق، ص . 600.

[2]: ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**، المرجع السابق، ص. 601.

الشرط الثاني: شرط إعادة النظر بدور ومكان أجهزة التنظيم والتشغيل الإقليمية والكونية بما يمكنها من توفير بؤرة تركيز أكثر تجانسا وجدوى في الشؤون العامة.

لا بد لإمكانية تحقيق الديمقراطية اليوم من أن تربط بإطار دائب على التوسع من المؤسسات والوكالات الديمقراطية وألا تصبح قضية قومية وحسب، بل قضية عابرة للحدود القومية إذا كانت ستغدو ممكنة داخل مساحة جغرافية محدودة من ناحية وفي إطار الأسرة الدولية الأوسع من ناحية ثانية .

ويقترح ديفيد هلد النموذج الكوسموبوليتاني من خلال مكوناته المؤسسية التالية :

- الإفتراض المسبق لإستحداث برلمانات إقليمية (في أمريكا اللاتينية وأفريقيا مثلا) وتعزيز دور مثل هذه الهيئات إذا كانت موجودة سلفا (البرلمان الأوروبي) سعيا إلى جعل قراراتها متمتعة من حيث المبدأ بالإعتراف بوصفها مراجع شرعية مستقلة للتنظيم على المستويين الإقليمي والدولي .
- إمكانية عقد إستفتاءات عامة تخترق الأمم والدول القومية، مع قواعد محددة وفقا لطبيعة وأفق قضايا خلافية عابرة للحدود القومية .
- من شأن إخضاع منظمات حكومية دولية لعمليتي المعاينة العامة وإشاعة الديمقراطية من قبل هيئات وظيفية دولية (على أساس، ربما، إيجاد مجالس إشراف منتخبة تكون ممثلة جزئيا لقواعد من الناحية الإحصائية).
- العمل على توسيع نفوذ المحاكم الدولية بما يمكن الجماعات والأفراد من إمتلاك الوسيلة الفعالة لإلزام السلطات السياسية بتفعيل وتطبيق حقوق مفتاحية داخل الروابط السياسية وخارجها على حد سواء .

ومن شأن تشكيل جمعية دولية ديمقراطية جديدة ذات مرجعية لسائر الدول والمجتمعات الديمقراطية – أمم متحدة معدلة أو تكملة لها – أن يكون هدفا يتجاوز الأمم المتحدة الحالية التي تجمع بين الكثير من المتناقضات وأن تسعى دون تحفظ إلى وضع مبادئ التمثيل الديمقراطي فوق مبادئ الخضوع لسياسة القوى العظمى مما يجعلها مركزا دوليا ذا مرجعية لدراسة ومعاينة قضايا كوكبية ملحة (توفير الغذاء وتوزيعه، عبء القروض بالنسبة للدول النامية، الإحترار الكوني، خطر الحرب النووية والكميائية).[1]

[1]: ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**، المرجع السابق، ص. 604 .

في خضم هذه الأفكار يطرح ديفيد هلد في مسعى لتبرير نموذجه هذا الكثير من التساؤلات وخاصة عن تمثل هذه الديمقراطية الكوسموبوليتانية على مستوى الواقعوينتهي إلى أنه يمكن لمس زخم إندفاع التغييرات السياسية الديمقراطية العابرة للحدود القومية في عدد من السيرورات والقوى، بما فيها تطور حركات قاعدية عابرة للحدود القومية ذات أهداف إقليمية أو كوكبية واضحة، مثل حماية الموارد الطبيعية والبيئة والتخفيف من وطأة الأوبئة والأمراض، صياغة حقوق وواجبات قانونية جديدة تطال الدول والأفراد فيما يخص إستخدام القوة، التراث المشترك للبشرية، حماية المرافق العامة الكونية، الدفاع عن حقوق الإنسان، وظهور وإنتشار سلسلة طويلة من المؤسسات الدولية المهتمة بالتنسيق بين جملة القوى والمشكلات العابرة للحدود القومية وبالتالي فإن من الممكن الزعم بأن هناك أساسا سياسيا يوفر إمكانية إجتراح مستقبل ديمقراطي عابر للحدود أكثر منهجية [1]. (الجدول 06)

[1]: ديفيد هيلد، ، **نماذج الديمقراطية**، المرجع السابق، ص . 607.

(الجدول رقم : 06)

الديمقراطية الكونية (الكوسموبوليتية) في عالم يشهد تكاثفا للعلاقات الإقليمية والكونية ، مع ((جماعات أقدار)) متداخلة ،يتطلب ترسيخ مبدأ الاستقلال في شبكات إقليمية وكوكبية جنبا إلى جنب مع الكيانات السياسية القومية والمحلية.	
المدى القصير	**المدى الطويل**
<u>الكيان السياسي /الحكم</u>	
إصلاح كبرى مؤسسات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن (لمنح البلدان النامية صوتا ذا شأن وقدرة فعالة على صنع القرار) . إيجاد مجلس ثان للأمم المتحدة وفقا لميثاق دستوري دولي) . أقلمة سياسية معززة (الإتحاد الأوربي وبعده) واستخدام الاستفتاءات العابرة للحدود القومية . إيجاد محكمة حقوق إنسان دولية جديدة . مقاضاة إلزامية أمام المحكمة الدولية. تأسيس قوة عسكرية فعالة ، مسؤولة ، دولية.	ميثاق جديد للحقوق والواجبات مقحم على ميادين مختلفة من النفوذ السياسي ،الاجتماعي والاقتصادي برلمان كوكبي (بصلاحية محدودة على صعيد جباية الرسوم) مرتبط بالأقاليم ، الدول والمقاطعات . فصل المصالح السياسية عن نظيرتها الإقتصادية ، تمويل عام لجمعيات استشارية وعمليات انتخابية. نظام حقوقي كوكبي مترابط ، حاضن لعناصر من القانون الجنائي والمدني . تحويل دائم لنسبة متنامية من قدرة أي دولة قومية على القسر إلى مؤسسات إقليمية وكوكبية .
<u>الاقتصاد/</u> تشجيع حلول بعيدة عن الدولة وبعيدة عن السوق في تنظيم المجتمع المدني تجريب منهجي لصيغ تنظيمية ديمقراطية مختلفة في الإقتصاد . توفير موارد لمن هم في أكثر الأوضاع الاجتماعية هشاشة لتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم والتعبير عنها.	**<u>المجتمع المدني</u>** خلق سلسلة متنوعة من الروابط والجماعات المنظمة ذاتيا في المجتمع المدني . إقتصاد متعدد القطاعات واضفاء الصفة التعددية على أنماط الملكية والحيازة . وضع إطار عام لأولويات الاستثمار عن طريق التشاور العام والقرار الحكومي، ولكن مع الإبقاء على التنظيم الموسع لسوق السلع والعمالة

المصدر : ديفيد هلد، **نماذج الديمقراطية**، الجزء ا و اا، ترجمة : فاضل جتكر، (لبنان : معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006)، ص . 609.

شروط عامة:

- تطور مستمر لأشكال تدفق الموارد ولشبكات التفاعل على الأصعدة الإقليمية الدولية والكونية .
- إعتراف أعداد متزايدة من الناس بالترابط المتنامي لمختلف الميادين بما فيها الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية والبيئية .
- تطوير فهم لثروات جماعية متداخلة تتطلب حلولا ديمقراطية جماعية محليا، قوميا، إقليميا وكوكبيا .
- ترسيخ معزز لحقوق وإلتزامات ديمقراطية في عملية إقرار وتطبيق القانون القومي، الإقليمي والدولي .
- تحويل نسبة متزايدة من قدرة الإكراه العسكري لدى الدولة، أي دولة، إلى وكالات ومؤسسات عابرة للحدود القومية مع إستهداف نزاع السلاح وتجاوز نظام الحروب بين الدول آخر المطاف .

ثانيا : المجتمع المدني العالمي

الاتصالات العالمية، رأس المال العالمي، الاستثمار العالمي، الهجرة العالمية والتجارة العالمية كلها تتنامى أهميتها بشدة في المجتمع المعاصر، إلا أن المقومات الديمقراطية للإجراءات والقواعد التي تحكم هذه الأنشطة العبر عالمية في الوقت الراهن هي في أفضل الأحوال مزعزعة وهذا ما أسس لبروز مضامين جديدة للمجتمع المدني الذي تمثل في بعده الكوني من خلال المجتمع المدني العالمي .

1- إتجاهات دراسة المجتمع المدني العالمي .

الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني العالمي تكشف أن معظم النظريات التي ناقشت مفهوم المجتمع المدني في الماضي ربطت بينه و بين الدولة القومية، إلا أن ما يميز المفهوم في صورته الجديدة هو إرتباطه بالعولمة وإصرارا جل المفكرين على وضع فكرة العالمية كفكرة محورية لا يمكن الاستغناء عنها تزامنا مع ظهور نوع جديد من الحركات الإجتماعية تستخدم التقنيات الحديثة .

لقد تناولت الكثير من الأدبيات موضوع المجتمع المدني العالمي كل من زاوية مختلفة تعكس المنظور المتبنى سواءا كان نيوليبراليا أو واقعيا أو بنائيا .

المقاربة الأولى هي مقاربة ليبرالية لماري كالدور (*Mary Kaldor*) تتعامل مع المجتمع المدني العالمي من منظور ليبرالي أو تعددي، والذي يقول بتعدد الفاعلين على الساحة

العالمية و أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد و ليست هي وحدة التحليل الأساسية بينما هناك فاعلين آخرين من غير الدول يستطيعون التأثير في تفاعلات السياسة العالمية في عصر العولمة .

بينما **المقاربة الثانية واقعية** لجيديون باكر *Gideon baker* والتي ترى أن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتغيرات و التحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية وليس إنهيار أو تآكل هذا النظام، و أن الدولة ستظل هي الوحدة و المستوى الأساسي في تحليل تفاعلات العلاقات الدولية.

أما **المقاربة الثالثة بنائية** لإدوار كومور *Edward Comor* والتي تعطى إهتماما أكبر للقيم و الأفكار و الأبعاد الثقافية لأنها تركز على أنماط الحياة و دور المجتمع المدني العالمي في تغييرها من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والإتصال.

ترى ماري كالدور (*Mary Kaldor*) في دراستها للمجتمع المدني العالمي أنه بعد عام 1989 تغيرت دلالة فكرة المجتمع المدني العالمي و بدأت تتبلور ثلاث إتجاهات في هذا الشأن:

الإتجاه الأول : هذا الإتجاه يعرف المفهوم في إطار ما يسمى بالحركات الإجتماعية الجديدة التي أخذت في النمو بعد عام 1968 و التي كانت تهتم بقضايا السلام و المرأة وحقوق الإنسان و البيئة عبر أشكال جديدة من الاعتراض و التظاهر، و كانت اللغة التي تستخدمها هذه الحركات توضح أنها ليست مرتبطة بالأحزاب السياسية الموجودة.[1]

خلال التسعينيات كان لظهور شبكات الناشطين العابرة للقومية الذين كانوا يعملون على قضايا مشتركة فيما بينهم مثل التغير المناخي، حقوق الإنسان، مكافحة إنتشار الأمراض مثل الايدز ما يمثل ظاهرة جديدة جديرة بالدراسة.

لقد كان للقيم الإنسانية التي تخطت الحدود السياسية للدول و إنشاء المحكمة الجنائية الدولية و الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان و تأكيدها دور كبير في تأسيس مجموعة جديدة من القواعد متعددة الأطراف و الذي قامت ماري كالدور بتسميته " النظام الإنساني *Humanitarian Regime* و كذلك كانت حركات مناهضة العولمة التي كانت تعنى بنشر العدالة الإجتماعية العالمية تستخدم مفهوم المجتمع المدني في نفس الاتجاه .

[1] : Mary Kaldor , The idea of global civil society, In Gideon Baker and David Chandler . eds. **Global Civil Society Contested futures** , (New York : Routledge , 2005) , P . 91.

الإتجاه الثاني : المعنى الثاني لمفهوم المجتمع المدني العالمي والذي تسميه ماري كالدور "بالإصدار النيوليبرالى "، حيث تم إستخدام المفهوم من قبل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية و أصبح المفهوم جزءا من " أجندة السياسات الجديدة "، فقد أخذت الحركات الإجتماعية الجديدة بعدا عالميا، بينما المنظمات غير الحكومية أصبحت من ناحية نصف حكومية من حيث أنها أصبحت بديلا لوظائف الدولة، ومن ناحية أخرى أصبحت تلك المنظمات مثل السوق من حيث أنها تتنافس فيما بينها .

الإتجاه الثالث : المعنى الثالث لمفهوم المجتمع المدني العالمي عند ماري كالدور وهو "إصدار ما بعد الحداثة "، فعلماء الأنثروبولوجيا يقترحون أن المجتمعات غير الغربية قد عاشت خبرة تشبه ما نطلق عليه اليوم المجتمع المدني، و لكن هذه الخبرة لم تكن مؤسسة على النزعة الفردية، حيث مثلت الأوامر الدينية و المؤسسات الموجودة في المجتمعات الإسلامية تحديا لقوة الدولة ومن ثم يرى مناصرو مابعد الحداثة أن الحركات الإثنية والدينية التي ظهرت خلال العقد الأخير إنما هي جزء من المجتمع المدني العالمي.[1]

عموما فإن المجتمع المدني العالمي أحدث ثورة في مجال إدارة الأزمات و إتخاذ القرارات في المؤسسات العالمية بما أحدثه من أثر في تغيير الأنماط والأساليب، من خلال الإعتماد على الحوار و التشاور بدلا من الرأي المنفرد و المهيمن للولايات المتحدة الذي كان سائدا في الماضي .

في نفس السياق ومن جانب آخر يميز جيديون باكر *baker Gideon* بين تصورين بشأن المجتمع المدني العالمي :

التصور الأول : وهو الغالب لدى عدد كبير من المنظرين، يرى أن المجتمع المدني العالمي يعيد ترتيب النظام الدولي بحيث تتراجع الدولة القومية ذات السيادة إلى مرتبة أدنى، حيث أن منظمات المجتمع المدني العالمي تهدم الحدود بين الدول، كما أن الفشل الوظيفي للدولة في حل المشاكل و بروز جماعات تهتم بحقوق الإنسان و البيئة من شأنه وضع قيم تحكم النظام العالمي .

التصور الثاني : وهو الذي يميل إليه جيديون باكر نفسه، حيث يرى أن الدولة ستبقى هي الفاعل الرئيسي في تفاعلات السياسة الدولية، و أن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتغيرات و التحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية

[1] : Mary Kaldor , Op Cit , P , 92 .

وليس إنهيار أو تآكل هذا النظام، ذلك أن أنشطة المجتمع المدني عبر القومي مرتبطة بزيادة التزام الدولة بالتعاون مع المنظمات الحكومية، وأن المجتمع المدني العالمي هو رد فعل لعولمة قوة الدولة و مؤسساتها.[1]

ينتهي جيديون باكر *Gideon baker* - من خلال إستخدامه لسياق العولمة من حيث تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية و تزايد ظاهرة المنظمات عبر القومية - إلى أن هناك مشاكل في التنظير للمجتمع المدني العالمي و يرجع ذلك لسببين :

01- إفتراض أن المنظمات عبر القومية تساعد في نشر الديمقراطية حول العالم بدون معرفة مدى تمثيلية هذه المنظمات أو خضوعها للمساءلة .

02- بالرغم من إعطاء مساحة كبيرة للتفاعل السياسي خارج حدود الدولة إلا أنه يظل هناك خطاب لبعض مؤيدي المجتمع المدني العالمي يختزل دوره في إطار حقوقي، ومن ثم ينتج خطابا دولتيا فهناك إتجاه لاختزال دور المجتمع المدني العالمي في دوره الحقوقي فقط، و يأتي في مقدمة هذا الاتجاه أنصار " الديمقراطية الكونية أو الكوسموبوليتانية " حيث يرى رايس *risse* أن المجتمع المدني عبر القومي يحتاج إلى تعاون الدول والحكومات الوطنية في ترسيخ إحترام حقوق الإنسان، كذلك ترى *kaldor* أن مفهوم المجتمع المدني العالمي يتفق مع فكرة ثقافة حقوق الإنسان و أن لغة المجتمع المدني أضافت إلى خطاب حقوق الإنسان فكرة المسئولية الفردية تجاه احترام حقوق الإنسان من خلال الفعل الجمعي.[2]

من هذا المنطلق فإن هذا الإتجاه ينتج حججا تأتى في صالح الدولة و ليس المجتمع المدني العالمي فمثلا خطاب السيادة يعطى الدولة الشرعية لامتصاص و إستيعاب أي تحد لسلطتها كما أن وجود الحقوق في عقد قانوني يتطلب وجود دولة قوية ذات سيادة .

من زاوية ثالثة يرى إدواردكومور *Edward Comor* أن التأثير الذي يقوم به المجتمع المدني العالمي يظل محدودا إلى حد بعيد ولم يصل إلى أن يكون هناك مجتمع عالمي فاعل و منتج ومؤثر، و لكن ما يحدث في الغالب هو ممارسة دور غير مباشر في تشكيل المجتمعات والهويات من خلال القدرة على بناء الشبكات و الاتصالات، و ذلك من خلال التأثير والعمل على تغيير الأنماط السائدة وأن هناك تقييم مبالغ فيه لهذه

[1] : Gideon Baker and David Chandler . eds. **Global Civil Society Contested futures** , (New York , Routledge , 2005) , P . 99.

[2] : Gideon Baker and David Chandler . eds, Op Cit, P . 100.

الجهود و القول بأن الأفراد والمجتمعات يستطيعون من خلال أفكارهم الجديدة وقدراتهم على التواصل والتشبيك إحداث التأثير و التغيير و تخطى الحدود و الشروط الهيكلية لحياتهم.

ففهم العلاقة بين الدولة – المجتمع المدني، الدولة – المجتمع المدني العالمي تدفع للقول بأن المجتمع المدني العالمي و الخطاب المصاحب له هو جزء من العولمة التي أفرزت نمطا جديدا للحياة و العلاقات الاجتماعية، فمؤيدي المجتمع المدني العالمي يعتبرونه عملية مستقلة تعارض نظام الدولة، ويأتي في مقدمة هؤلاء مارتن شو *Martin Shaw* الذي يرى أن المجتمع المدني العالمي هو نتيجة لإخفاق الدولة وأن هناك صراع بين رجال الدولة الذين يؤكدون على مبادئ السيادة و عدم التدخل الخارجي و بين الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني العالمي.[1]

ويضيف إدوارد كومور *Edward Comor* أن أنشطة المجتمع المدني العالمي لا تتعدى كونها إخراج الحركات و التفاعلات من حيزها الوطني أو المحلى إلى الحيز أو الإطار العالمي وأن الدولة ستظل هي الفاعل و يظل تأثيرها هو الأقوى، فما هو موجود الآن هو مجتمع عالمي إستهلاكى أكثر منه مجتمع مدني عالمي يهتم بقضايا الفقر و البيئة و حقوق الإنسان ذلك أن تأسيس الشبكات العالمية التي تغلب عليها النزعة الفردية و الاستهلاكية من الممكن أن ينتج عنه ناشطين مقاومين على إعتبار أن العولمة الحالية تفرض من أعلى و بالتالي فالوعي المشترك سيدفع هؤلاء المقاومين و القوى المحركة وراء عولمة تدفع من أسفل بمعنى أنها تأخذ في الاعتبار إحتياجات البشر و مشاكلهم و تأخذ شكلا أكثر إنسانية أو عولمة قادرة على تغيير علاقات القوة السائدة ، إن ما هو موجود الآن فيما يتعلق بالسياق المفاهيمى والإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني العالمي هو جهد فكري منفرد أكثر منه إنعكاس للواقع الذي يحيط بالظاهرة و إحتكاك معه.[2]

لقد حاول إدوارد كومور *Comor Edward* أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التي تشكل المجتمع المدني العالمي مبرزا أن المنظرين لهذا الموضوع إهتموا بالتكامل بينما تم إهمال التغييرات الموجودة في القيم، و ينتهي إلى نتيجة مؤداها أن أنماط الحياة تتغير نتيجة الاتصالات عبر القومية و السفر و التجارة خاصة وأن وسائل التكنولوجيا الجديدة يمكن أن تستخدم في التنسيق بين المنظمات محليا

[1] : Edward Comor ,**The Role of Communication in Global civil Society : Forces , Processes , Prospects** , (Quarterly : International studies, vol 45 , 2001) , P .389.
[2] : Edward Comor, Op Cit, P . 390.

ودوليا، كما أن تداعيات التهجين الثقافي تفرز مقاومة للمصالح التجارية السائدة والنزعات الاستهلاكية أكثر من تعميق المؤسسات الديمقراطية و ترسيخ قيمة الحوار، وبالتالي فإن الحل المطروح لهذه التطورات هو إيجاد بديل ملموس من خلال وسائل الاتصال و التكنولوجيا المتقدمة والانترنت مما يمكن هؤلاء من الخروج من عباءة العولمة الاقتصادية و ضغوطها التجارية و إعادة تنظيم الوقت و الفضاء .

2- المجتمع المدني العالمي وأثره في العولمة والحكم .

يخلق مفهوم المجتمع المدني العالمي الكثير من السياقات المفارقة والمعبرة عن صعوبة مناقشة الظاهرة والجدل الدائر بين وجودها أو نفيها، وتنبع تلك الصعوبة من ثلاث عناصر أساسية : جدة الظاهرة بإعتبارها في مرحلة تشكلها و الإختلاف في المصطلحات المعبرة عن الظاهرة وتصاعد أنشطة المجتمع المدني .

على الرغم من أن الممارسة التقليدية للنفوذ في السياسة العالمية - والذي كان التفوق فيه للدولة - القومية ذات السيادة - لم تتطور بشكل كاف، فقد ظهر للوجود نوع جديد من النفوذ : مجتمع مدني عالمي له القدرة والقوة على التأثير ويسعى للتأثير في السياسات والممارسات العالمية، ويسعى لأن يكون عاملا مؤثرا في العولمة، وهو نابع من الحاجة إليه ومن الفرص والإمكانات المتاحة له خاصة التطور في تكنولوجيا الإتصال ويسر الإنتقالات .

إن هذا المجتمع المدني العالمي(*) ينشط في قضايا حقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة والمستهلكين وقضايا الفقر وتهميش بعض القطاعات، وهو ينشط في الإغاثة الإنسانية العالمية ولحظات الكوارث وفي تقديم الخدمات، كما ينشط في العمل الدفاعي لنصرة قضايا الديمقراطية ومبادئ الثقافة المدنية، ويضم ملايين من مستثمري القطاع الخاص والمشتغلين بالمضاربات المالية وآلافا من المنظمات غير الحكومية وعددا من الجمعيات البيروقراطية المتخصصة والعابرة للقوميات (مثل منظمة الصحة العالمية ومؤسسات الخدمات الخيرية القومية).

(*) : هناك العديد من المصطلحات الشائعة والمعبرة عن نفس الظاهرة منها إلى جانب المجتمع المدني العالمي :

-الشبكات Networks الإقليمية والعالمية.

-المجتمع المدني غير القومي. Transnational Civil Society

-المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسيةMulti National Civil Society .

-المنظمات الدولية غير الحكومية. International Civil Society

المجتمع المدني العالمي هو ذلك القطاع من المجتمع المدني القومي الذي يتسم بالفعل الإرادي الحر الطوعي وهو منظم يعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراض حولها وهو يتبنى ثقافة مدنية تحترم الخلاف والإختلاف والتنوع ويحترم الحقوق الأساسية للإنسان، هو ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها وعملها الحدود السياسية أو الجغرافية ويتوجه نحو التضامن والتشابك مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود، ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة، أو مصالحه الخاصة (الإتحادات العمالية والجماعات المهنية الدولية) منطلقا من مبادئ وآليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية.[1]

توجد علاقة ترابطية بين المجتمع المدني العالمي والعولمة بإعتبار كلاهما ظاهرة جديدة محل تشكل ومحل جدل، وكل منهما له تعريفات عديدة وإقترابات مختلفة وكلاهما يعكس ظاهرة قديمة جديدة ، فالمجتمع المدني العالمي أحد مظاهر العولمة ولكنه عامل مؤثر فيها سلبا وإيجابا، فهو يحتج على عولمة الإقتصادات وعلى السياسات المالية والإقتصادية ويتظاهر ويضغط على المنظمات والمؤسسات المالية والإقتصادية ويطرح علينا منظومة متعددة من العمليات تشير إلى أنه فاعل وأيضا مفعول به، بينما العولمة في تجلياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد أثرت في تنامي ظاهرة المجتمع المدني العالمي ووفرت له فرص النمو والإنطلاق .

مع العولمة برزت أهمية إعادة صياغة العلاقة بين ماهو حكومي وماهو غير حكومي ففي ضوء تصاعد دور المنظمات غير الحكومية وإهتمامها بسياسات وممارسات حكومية (قضية حقوق الإنسان مثلا أو المرأة أو البيئة) تبرز أهمية تحديد العلاقة : التأثير والتأثر بين الحكومي وغير الحكومي، ولم تؤثر العولمة فقط في طرح مفاهيم الديمقراطية واللامركزية على المستوى القومي وإنما إمتدت إلى الفضاء السياسي العالمي ونسوق هنا الأفكار الجديدة المطروحة عن الحكم *La Gouvern-ance* في إدارة العولمة .

لكن كيف يؤثر المجتمع المدني العالمي في العولمة ؟

الإجابة عن هذا التساؤل تكون وفقا لمجموعة من الأبعاد:[2]

---

[1]: أماني قنديل، **المجتمع المدني العالمي**، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002)، ص . 18

[2]: أماني قنديل، المرجع السابق، ص ص . 37، 38 .

-**البعد الأول**: وهو العمل الدفاعي، فتسارع ونمو المجتمع المدني العالمي كان في جزء كبير منه تجاوبا مع مطالب وإحتياجات ومشاكل ترتبط بالعولمة، وقد برز ذلك في أشكال وأنماط عديدة للمجتمع المدني العالمي تحركت في إتجاه التأثير على صانعي السياسات من خلال العمل الدفاعي *advocacy* أو تحركت في إتجاه تقديم خدمات للفئات الهشة التي تأثرت بالعولمة أو من خلال مواثيق شرف أخلاقية عالمية تؤثر في القيم والثقافة.

-**البعد الثاني**: وهو صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات الدولية، فالمجتمع المدني العالمي والتحالفات التي أسفرت عنه تتدخل في تحديد إشكاليات العولمة ونتائجها التي قد يتم تجاهلها، كما تعبر عن قيم ومعايير جديدة لتوجيه الممارسات الدولية وتدافع عن بدائل تم تجاهلها وتلعب دورها في حث المؤسسات الاقتصادية العالمية على الاستجابة لاحتياجات قطاعات عديدة وهي تسهم في نشر أفكار وإبداعات إجتماعية لها إنعكاسات دولية.

- **البعد الثالث** : وهو نشر و تعميق الوعي بالذات وبدور المجتمع المدني وتعميق الوعى بالمشاكل وهو متطلب أولى للمواجهة، وهو يخلق روابط مع الإعلام لإثارة رأى عام وتوفير المعلومات له وخلق مساندة له، مثال عن ذلك الدور الذي لعبه المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بقضايا وحقوق المرأة .

- **البعد الرابع** : وهو الإسهام في بناء قيم ومعايير عالمية لتوجيه سياسات قومية (فيما يتعلق بحقوق وحريات المجتمع المدني القومي) وتوجيه سياسات عالمية (الاهتمام بالأبعاد الإجتماعية لسياسات الاقتصادية) وهنا نجد عشرات من مواثيق الشرف الأخلاقية التي تبنتها تحالفات عالمية وتعد بالآلاف .

- **البعد الخامس:** وهو تدفق الإسهامات المعرفية من خلال الإسهام في نشر المعرفة وتدفقها في إتجاه الجماعة الأكاديمية من ناحية وفي إتجاه صانعي السياسات من ناحية أخرى، فمن بين الآلاف من مؤسسات المجتمع المدني العالمي منظمات تهدف إلى نشر المعرفة عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منها ما يركز على السياسة ومنها ما يركز على الجوانب الإجتماعية والثقافية ومنها ما يركز على الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية.

- **البعد السادس**: وهو تعبئة الموارد المادية والبشرية التي تتمثل في ملايين من المتطوعين في العالم.

- **البعد السابع** : وهو الضغط على المؤسسات الإقتصادية العالمية لاتخاذ ترتيبات مؤسسة تتجاوب مع مطالب واحتياجات المجتمع المدني العالمي.

من جانب آخر، إرتبط ظهور الحكم في ثوبه الجديد إلى حد كبير بالمجتمع المدني في بعديه القومي والعالمي، وإهتمت به المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل بإعتباره يحقق الديمقراطية والشفافية والمحاسبية، كما برز في كثير من الوثائق العالمية والأدبيات الحديثة في هذا الميدان .

لكن هناك حديث عن أزمة الحكم في المجتمع المدني العالمي، المسؤولية لمن ؟ والمحاسبية أمام من ؟ ومن الذي يمثله؟ .

ما يميز ظاهرة المجتمع المدني العالمي هو التنوع التنظيمي، والتطور الذي لحق بالإدارة ومجالات النشاط، وهو أمر يتطلب المزيد من البحث والدراسة خاصة من خلال دراسات الحالة والنماذج للتعرف على الفاعليات والمحددات . إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن تعبير أو مصطلح: *governance* قد إرتبط ظهوره إلى حد كبير بالمجتمع المدني في بعديه القومي والعالمي، وإهتمت به المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل بإعتباره يحقق الديمقراطية والشفافية والمحاسبية كما برزت في كثير من الوثائق العالمية والأدبيات الحديثة في هذا الميدان، فالحكم بهذا المفهوم هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الأشكال التنظيمية للمجتمع المدني العالمي وقد خضع في السنوات الأخيرة للمراجعة والنقد .

إشكالية الممارسة الديمقراطية والحكم *governance* تعد أهم ما يواجه شبكات المجتمع المدني العالمي وهي أحد تحديات تطوره في المستقبل، فهذه الشبكات أو المنظمات الدولية غير الحكومية تحتاج إلى قيادات ديمقراطية قادرة على تحويل هذه المحافل إلى مراكز للممارسة الديمقراطية تشجع الحوار وتدعم التسامح وتقبل التنوع، فهي تنشط في إطار عشرات من النشطاء المتطوعين المختلفين في الجنسية، والجنس، والثقافة والدين.

كيف يمكن إدارة الحكم في سياق هذه الإختلافات، وبشكل يدعم الديمقراطية والثقافة المدنية ؟ هذه إشكالية كبرى إختلفت الإستجابات لها مؤسسيا، إلا أنها لم تنجح إلى حد كبير في تحقيق التآلف والتوافق بين مجالس الأمناء في المنظمات – وعدده محدود – وبين القاعدة العريضة من العضوية، وفي أغلب إجتماعات الجمعيات

العمومية لهذه المؤسسات العالمية غير الحكومية تثار قضية مشاركة القاعدة بشكل ديمقراطي في إدارة هذه المؤسسات .

وعلى هذا الأساس يواجه المجتمع المدني العالمي بإعتباره القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية التي تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية بالكثير من التحديات والإشكاليات يمكن إيجازها فيما يلي :

- الحديث عن المجتمع المدني العالمي، لا يعني الحديث عن كتلة واحة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الدور العالمي والمتجانسة في المصالح والقدرات والإنتماء فالمجتمع المدني العالمي متشعب ومتشتت وضخم وفي مرحلته المبكرة.
- خطأ إفتراض المصالح الموحدة للمجتمع المدني العالمي .
- تحول جانب من مؤسسات المجتمع المدني العالمي نحو البعد العالمي لا يأتي بعد إشباع إحتياجات ديمقراطية على المستوى القومي .
- مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوما محايدا .
- صعوبة القول أن مفهوم المصلحة العامة قد إنتقل من الإطار القومي إلى الإطار العالمي .
- عدم اليقين من علاقة المجتمع المدني العالمي بالعولمة.[1]

كل هذه التحديات والإشكاليات لها علاقة بالإطار المؤسسي و الحكم *governance* وهي لا تقلل من قيمة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العالمي، وإنما تتطلب جهودا مستمرة للتطوير ومراجعة الإستراتيجات .

3- تقنين المجتمع المدني العالمي

يعد موضوع عولمة القوانين على درجة عالية من الأهمية، لأنه يثير جوهر العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والعولمة، فالنظرة السريعة إلى خبرات عولمة القوانين (قواعد قانونية متفق عليها تمثل الحد الأدنى للقواعد التي ينبغي أن تسود القوانين) قد تقودنا إلى جانب عولمة القيم إلى القول بأن المجتمع المدني العالمي هو صنيعة للعولمة وإحدى آلياتها المهمة لأن من شأن عولمة القوانين خلق تشابه وتماثل مؤسسي من جانب وثقافة عالمية وقيما واحدة من جانب آخر .

[1]: أماني قنديل، المرجع السابق، ص ص . 77، 78.

عولمة القوانين تكشف عنها محاولات بعض مؤسسات التمويل الكبرى كالبنك الدولي وبعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي كسيفكس لطرح قواعد قانونية عالمية تحكم المجتمع المدني، خاصة المنظمات غير الحكومية، سواء في علاقاتها مع بعضها البعض أو في محور علاقتها بالحكومات أو مؤسسات التمويل أو قواعد المستفيدين، ذلك أنه في ضوء تنامي تصاعد الدور العالمي لها وتشابك علاقاتها عبر الحدود الدولية فإنه من الضروري أن يتطور القانون الدولي لمواجهة هذه الأوضاع الجديدة، ومن الضروري أن يتوافق العالم على قواعد قانونية أو مبادئ قانونية داخلية تحكم المنظمات غير الحكومية .

تعكس عولمة القوانين تأثيرا وتأثرا بين قوى العولمة والمجتمع المدني العالمي وهي في نفس الوقت تعكس تحديا للمجتمع المدني العالمي من خلال إثارة العلاقة بين الداخل والخارج، بمعنى توفير قواعد قانونية متماثلة متحررة أمام المجتمع المدني في بعده القومي لكي ينطلق إلى آفاق أرحب على المستوى العالمي.

تسعى العولمة لتغيير الأنظمة التشريعية ولهذا هناك عدة أعمال بحثية تصب في هذا الاتجاه، فأمام عولمة إقتصاد السوق أشارت "ميراي دالماس مارتي " لضرورة تقاسم قيم مشتركة يمكن أن تأخذ شكل قانون عالمي، فمن خلال وضع قواعد قانون إقتصادي ذو بعد عالمي تصبح هناك ضرورة لعولمة القانون تشريعيا وأخلاقيا ومن خلال عدم الفصل بين حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية يصبح هذا القانون العالمي أداة للصلح بين العولمة والكوننة.[1]

هذا القانون العالمي لا يهدف إلى تصدير عدد كبير من الدول لأنظمة تشريعية مهيمنة ولا يهدف لخصخصة قواعد السوق أو السيطرة عليها كما هو شأن القوانين الأنجلو سكسونية الرأسمالية الحالية، بل إنه قانون يبني نفسه بنفسه من خلال الجمع بين الاقتصاد وحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تتبلور مسارات معينة تحدد سلم قيم تجمع بين " القانون الرخو " الخاص بالاقتصاد " والقانون الصلب " الخاص تاريخيا بالإنسان ومن هذا المنظور يتكون قانون مشترك في فضاء دولي مقاوم لفكرة الدولة.

[1] : Josepha laroche , " La mondialisation : lignes de force et objets de recherche" **, revue internationale et stratégique** , (2002/3), n° 47 . P . 126.

إن العولمة حسب جاك شوفالييه تقود إلى هندسة مجموعة قواعد ومبادئ تشريعية مشتركة قائمة على حقوق الإنسان، الديمقراطية التعددية، دولة القانون كثلاثية مما يؤدي إلى نظام تشريعي عابر للأوطان ومفروض على الدول، ووجود هذا القانون العالمي أو القانون " المعولم " يمثل حاليا عنصر تأسيس للعولمة التي تعمل على تقليص تعددية الحقوق الدولية، وبالتالي يجب أن ننظر إلى قانون العولمة كحركة خصخصة للمعايير القضائية الكلاسيكية للقانون الدولي.[1]

إن محاولة ضبط العولمة تطرح عدة إشكاليات منهجية وبحثية والسعي لتقنينها يعتبر معادلة صعبة كون العولمة ظاهرة فوضوية متوحشة في صورتها، فهي خلاقة ومدمرة في نفس الوقت تتطلب آليات للرقابة والضبط والمنافسة حتى لا تظهر مناطق وفضاءات غير قابلة للحكم وخارج مجال التقنين مما يشكل تحدي حقيقي خاصة للدول التي تجد نفسها غير قادرة بقوانينها الداخلية على المواجهة.

لقد أصبح إهتمام القانونيين المحدثين يدور حول كيفية المساهمة في تفكير جديد حول دور الدولة والقانون في إطار نقاش حول الحكم العالمي، حكم عالمي يضبط العولمة أو بالأحرى حركة العولمة بشكل منهجي جديد يدمج الدول، المنظمات مابين دولتية شركات، منظمات غير حكومية، مواطنين خبراء في تسيير شامل يتجاوز المدلول الإقليمي للصالح العام خاصة وأن المجتمعات الحديثة أصبحت غير قابلة للحكم وتحتاج إلى تسيير أشمل للإعتمادات المتبادلة واللاتكافؤات التي أنتجتها العولمة وجعلت من الصعب مراقبتها لأنها ذات طابع شبكي، إفتراضي، لامتناهي بحيث لا عقلانية هرمية مركزية سيادية لها بل مجموعة تناقضات، فوارق وأبعاد متداخلة ومتفاعلة بشكل فوضوي يصعب عقلنتها وفق المعايير البيروقراطية التي حكمت العلاقات الدولية خلال مرحلة الحداثة.

إن تقلص مجال سلطة الدول قابله تزايد سلطة الفواعل اللادولتية وجزء من هذه السلطة أصبحت تمارس من دون أي فاعل في إطار مناطق "لاحكم" مناطق تعتبر من إختصاص المالية الدولية.

في الواقع أن وجود نحو 90 إقليم في الاقتصاد العالمي تمثل مناطق هروب جبائي بنكي وقضائي يمكن أن تهدد الاقتصاد عبر العالم، إنها فضاءات تعمل دون تشريعات وإجراءات رقابية أو ضبطية من طرف المصارف أو المحاكم . إنها تسوق

[1] : Josepha laroche , Op Cit ,P . 128.

سيادتها الذاتية مما يسمح للجريمة المنظمة من إعادة رسكلة أرباحها ودمجها في التدفقات المالية التقليدية للدول، وهو ما يعرف بعمليات التبييض والتي تدمج 500 مليار دولار في النظام المالي الدولي وتخترق العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة منهجية أمام عجز الدول والذي شكل تحدي حقيقي لهويتها، في هذا الإطار تم الإعلان عن مبادرة من جنيف في سويسرا ضد اللاحكم لدعوة السلطات العمومية لتتجند في إتجاه محاربة الجريمة الدولية المنظمة رغم أن إستئصال مناطق " اللاحكم "عملية هيكليا وفنيا صعبة.[1]

التشريعات الدولتية ليست كافية والضغوطات الدولية كبيرة، وطبيعة العولمة معقدة على نحو يزيد من إتساع رقعة المناطق الغير قابلة للحكم في ظل تشكل عالم بدون قانون أو عالم بدون سيادة وهي عوالم تحتاج إلى إطار تحليل جديد.

إن تصور فضاءات اللاحكم لا ترتبط فقط بالإقتصاد العالمي بل تتعدى ذلك للدول المفردة بحيث يرتبط بمعايير إثنية بصورة عامة تتجاوز الأبعاد الكلاسيكية للسيادة العقلانية المركزية والتوزيع العمودي للقيم والمعايير، وتعتبر الحالة الإفريقية تشخيص لهذا المنطق في ظل مواجهة هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحديات كبيرة إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول المابعد كولونيالية الحديثة في القارة والفواعل ماتحت الدولتية التي تشكلت داخل المستويات الغير رسمية للنسق الهيراركي في ظل قرارات مؤتمر برلين في القرن 19 كنوع من المقاومة أو بتعبير أكثير ليونة نوع من التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد، وهو ما أدى إلى أنماط حكم لا تعبر عن هوية أصيلة مثلما حدث في رواندا وبورندي أو في كينيا والصومال وغيرها من الأقاليم التي إستعصت على ظاهرة الحكم وشكلت عقلانيات مستقلة سرعان ما أدت العولمة إلى إعادة تفكيكها ليس وفق معايير قانونية بل في أطر لا معيارية.

كذلك أنتجت حركة مابعد الحداثة فضاءات خارج المجال التقليدي لممارسة السلطة وتنفيذ السياسات العامة وداخل فراغات إثنية ومجتمعية وثقافية إستطاعت أن تبني لذاتها منطقا خاصا داخل الدولة الواحدة على غرار نفوذ بعض الشخصيات السياسية أو الإجتماعية أو حتى الدينية في كثير من الدولة والتي تتمتع بنفوذ على الوعي الجماعي في هذه الدولة أو تلك بشكل أقوى من نفوذ رأس الهرم الدولتي (الرئيس)، فنحن إذن أمام ظواهر متفاعلة ومتداخلة هندسيا بين رموز وأبعاد مستعصاة على

[1] : Josepha laroche , Op Cit ,P . 131.

المأسسة ومقاومة للنزعة السلطتية تمثل تفاعلات وسلوكات خارج نسق المواطنة، الحداثة، العقد الإجتماعي والتي تتمرد على بنية الدول وتريد إخضاعها لمفهوم اللاحكم قصريا بدل آلية الدسترة التي فشلت في تلبية الحاجيات الأنثروبولوجية والتنظيمية للجماعات والكيانات المختلفة.

ثالثا: الكوسموقراطية والشبكات العالمية

إن الإصلاحات الإقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على بلدان شرق آسيا خلقت فرصا جديدة لتدعيم سلطة الرأسمال العالمي في المنطقة من خلال توأمة شركة "رونو " مثلا مع شركة "نسيان"، في هذا السياق نشأت إمبراطوريات "تعاونية" كبديل للإمبراطوريات "السياسية" القديمة، فمحرك "الحكم " العالمي وفق هذا التحول هو نوع من الدستور غير المكتوب الذي يعطي أولوية لمصالح الرأسمال العالمي ولو على حساب رفاهية الأمم والشعوب والبيئة، من خلال ذلك تحمي مؤسسات " الحكم العالمي "التراكم الرأسمالي الذي يرتبط بعمل الأسواق العالمية.

التفسير الشامل لنموذج شرق آسيا يعطي دلالة لمعنى تحول النخب الشبكية العابرة للدول، ومعها السياسيين والمصرفين والبيروقراطيين إلى التعاون أو الطابع التعاوني لتوزيع القيم (كوسموقراطية) وحل المشاكل للحفاظ على إستقرار المنظومة المالية العالمية وطبعا تكون النتيجة المنطقية أن النسق الحالي للحكم العالمي يعطي شرعية وحماية للنظام الرأسمالي العالمي أي أنه في النهاية آلية إستعمارية في بعد جديد.

الكوسموقراطية تتيح للقوى الكبرى ،"أ" " ب" أو " ج" أن تتمظهر خارج مكانها الطبيعي وأن تتحرك خارج الزمان بالمعنى التكنولوجي وأن تشرك أدوات وقوى أخرى معها في التمدد والتأثير، سواء من خلال مبدأ " التدخل الإنساني " أو " حق الحماية " أو مفاهيم أخرى تحكم الظاهرة العالمية وتستأنس بها بشكل أكثر مرونة ونعومة وضمنية أيضا.

1- الحكم العالمي والشبكات العالمية

لفهم الحكم العالمي للقرن 21 يجب أن نذهب إلى ما وراء فهم التعاون المتعدد الجوانب بين الدول، كما يتوجب علينا فهم كيف تتفاعل القوى في الشبكات – بما فيها القوى التي هي أجزاء من الحكومات من حيث التنظيم إضافة إلى تلك الأجزاء التي ليست كذلك – في صورة المبادئ المتغيرة بصورة سريعة .

ينتهي جوزيف س ناي و جون د . دوناهيو إلى أن صناعة القرار وتفسيره أصبحت عملا جماعيا، ولم تعد القرارات بكل بساطة أمرا من أمور الدول أو المنظمات الحكومية فالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية، والشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج كلها تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الحكومية، نتيجة لذلك إن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سوف يكون على شكل شبكات بدلا من مراتب أو طبقات ويجب أن تكون له أهداف بالحدود الدنيا بدلا من أهداف عالية الطموح، وتسعى الحدود الدنيا الشبكية للحفاظ على العمليات الديمقراطية القومية.[1]

أخذ مفهوم الشبكة مجالا واسعا من النقاش في خضم المناقشات المتعلقة بالعولمة ولأن المصطلح يستعمل في أكثر من مجال علمي فإنه يتعين الحرص على تحديد المعنى المقصود في البحث.[2]

لا يقتصر إستعمال لفظة الشبكة على مستوى المفهوم والتوصيف وإنما يتخذ له مجالا آخر يتعدى ذلك إلى نمط أو منهج للتحليل لا يمكن الإستغناء عليه وخاصة في العلوم الإجتماعية، فالتحليل الشبكي هو إستراتيجية واسعة لدراسة البنية الإجتماعية عن طريق دراسة الشبكات الإجتماعية، محاولة بذلك تفسير كيف تؤثر البنى الشبكية على السلوك والتغيير الإجتماعيين، وتعرف الشبكات الإجتماعية على أنها منظومة مبنية في العلاقات أو الروابط الإجتماعية بين مجموعات وكذلك بين أفراد، ويمكن أن يضم تحت لواء الشبكات أي تشكيلات ومنظومات حتى ولو لم تكن مؤسسة فيكفي أن تكون هناك مجموعة علاقات بين أفراد (تبادل مصالح أو أهداف مشتركة).

فالشبكة هي مجموعة مترابطة من الناس مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعلها قادرة على التعاون الذي يحقق المنفعة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة بما في ذلك تبادل السلع والأفكار بينما تتألف في نهاية المطاف كل شبكة من الناس، والطريقة التي يتواصل بها الناس بعضهم ببعض هي الوساطة على سبيل المثال من

---

[1] : جوزيف س . ناي، المرجع السابق، المرجع السابق، ص . 66

[2] : David Singh Grewal , **Network Power the social dynamics of globalization** , (london : Caravan book , 2008) , P .22.

خلال أجهزة الكمبيوتر أو الشركات، ويمكن للشبكات أن تتواجد في العديد من الأشكال المختلفة التي تترتب عليها آثار هامة لديناميات الشبكة نفسها .

يرى غراهام أليسون أن العولمة عبارة عن شبكات قابلة للتعريف، من ناحية الإشتقاق اللغوي، فالشبكات عبارة عن توسيع فكري لموضوع بسيط يدعى الشبكة، مثلا شبكة صيد السمك فيها خيوط متصلة تتقاطع بأبعاد منتظمة، الروابط بين عقد في أنظمة بث الراديو أو التلفزيون أو المكونات الإلكترونية المتصلة، تصبح شبكة، فبإستخدام هذا المجاز تكون العولمة قد عرفت كإبداع أو توسيع شبكة قابلة للتعريف حول الكرة الأرضية الشبكة العالمية تصل النقاط والناس حول العالم على بعد محدد أو في وسط معين فتعرف الشبكة بأنها صلات معينة بين نقاط أو أناس هم أجزاء الشبكة وللشبكة هندسة معمارية تعرف الطبيعة المحددة للعلاقة بين وحدات في النظام.[1]

إذا إستخدمنا مفهوم الشبكة العالمية فإننا نستطيع تحديد سؤالين رئيسين حول العولمة الأول ماهي الصلة المحددة الموجودة بين أية نقطة في النظام ؟ لا توجد عولمة إذا لم توجد صلات محددة بين نقاط محددة حول العالم وبأبعاد محددة، السؤال الثاني نستطيع أن نسال عن أثر أية نقطة من النظام العالمي المحدد؟.[2]

فالحكم العالمي يشمل كل من القطاع الخاص والقطاع الثالث أو المنظمات غير الحكومية إضافة إلى الحكومات وهذه القوى التي تعمل في السياسة العالمية تلعب دورا حاسما في الحكم لكونها تعمل كأجزاء منتظمة في شبكات، فبسبب الإنخفاض السريع في كلفة الإتصالات الذي يقلل من حواجز الدخول، تصبح عوامل أخرى أكثر مشاركة في الترتيبات الكثيرة للحكم التي لا يسيطر عليها الرؤساء التنفيذيون أو المشرعون في الدولة.

تستجيب الشركات عبر الأمم إلى غياب الحكم بتقديم أشكال حكم خاصة بها والأمثلة على ذلك عديدة، فنجد مثلا أن شركات الطيران والكمبيوتر تشكل أحلافا فيما بينها لتكسب ميزة تنافسية وكذلك على مستوى وضع المقاييس الحساسة وتصميم مقاييس الرعاية المسؤولة. وفي الفضاء الإلكتروني للرموز المصنعة تجاريا تأثير قوي على قضايا مثل السرية وحقوق الملكية وقانون حقوق التأليف، فالقواعد الخاصة بكيفية قبول عرض ما قد تتفق

[1]: جوزيف س . ناي، المرجع السابق، ص ص، 116 – 117.

[2]: المرجع السابق.

وقد لا تتفق مع القواعد الخاصة بالعقود في نظام معين، فالحكومات المحلية تفقد سيطرتها على القوانين وينتقل صانع القوانين إلى الفضائي الإلكتروني.[1]

تمثل الشبكات العالمية *NETWORKS* الإطار التنظيمي الأحدث الذي تختاره المنظمات الدولية غير الحكومية، وقد توافق مع العولمة من ناحية والتطور التكنولوجي الإتصالي من ناحية أخرى، ويعكس هذا الإطار التنظيمي فكرة المساواة والشراكة ويبادر إلى إنشائه مجموعة محدودة العدد من المؤسسين يتسع نطاقها أفقيا تدريجيا وتهتم بإحدى القضايا العالمية . وأحيانا ما تسعى الشبكة العالمية إلى خلق فروع إقليمية لها ومكاتب إقليمية وفي أحيان أخرى لا تميل إلى فكرة الفروع . وكان ذلك محلا لمراجعة إستراتيجية من جانب كثير من التنظيمات العالمية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين لأسباب تتعلق بإدارة الحكم في الشبكات ولأسباب أخرى تتعلق بالمتغيرات المرتبطة بالعولمة .

المنظمات غير الحكومية تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي وتقدم معلومات وتحليلات وتقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك من أجل عمل ما، وفي مواقف أخرى تشكل المنظمات غير الحكومية إئتلافات مع بعض الحكومات ضد حكومات أخرى وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية بإنتظام في جلسات بعض المنظمات بين الحكومات وفي بعض المواقف مثل حقوق الإنسان واللاجئين تقدم المعلومات الحساسة للحكومات كما تساعد في تقديم الخدمات، بعض من هذه القوى قد ينافس الدولة وبعضها قد يكمل عمل الدولة وقد تستبدل الشركات بين الأمم الوظائف التشريعية للدولة، وفي نفس الوقت قد تتجنب الشركات السلطة القانونية في الحكومة المضيفة لأنها تعتبرها بطيئة أو فاسدة وتزايد كتابة العقود التجارية وفيها نصوص حول التحكيم التجاري لتبقى خارج نطاق المحاكم القومية.[2]

توجد مساحة من التنسيق بين الحكومات في علاقات تنافسية وتعاونية مع قوى القطاع الخاص والقطاع الثالث تقدم نوعا من الحكم في بضع قضايا في السياسة العالمية، يلاحظ أنه في كثير من هذه الترتيبات تقدمت القدرات شبه القانونية وإمكانات التشريع اللين كما تتمثل في تطوير قوانين ومبادئ لينة تقدما أسرع من التشريع الصلب أو الإمكانات التنفيذية . وتضع الدول القوانين الرسمية والملزمة للمنظمات الحكومية العالمية لكن

[1] : نفس المرجع السابق، ص .46.

[2]: جوزيف س . ناي ،المرجع السابق، ص .47

المنظمات الحكومية العالمية ذاتها تصبح المفسر المهم لقواعدها الخاصة بها، وغالبا ما تذهب القواعد العملية إلى أبعد من تلك القوانين الرسمية والملزمة وفي خلال ذلك تبقى بنى الحكم الرسمي للمنظمات الحكومية العالمية ضعيفة تمام وغالبا ما تواجه طريقا مسدودا.

إن الأفكار المتغيرة تؤطر الإهتمامات وتحدد سيرها، والتقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسسات وإجراءات الحكم، والإتصالات بين الأمم إذا إجتمعت مع الديمقراطية السياسية تشجع تطور المبادئ العالمية كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم، فتغيرات المبادئ تعد جزء من تطور المجتمع المدني الناشئ والمثال على ذلك الحركات المعادية للعبودية وتطور أفكار حقوق الإنسان والتحولات التي طالت المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، ولا تعمل المبادئ بشكل تلقائي ولكن من خلال أنشطة العوامل في الشبكات.

من المهم التفرقة بين نوعين من المعايير: معايير الوساطة والمعايير العضوية هذين النوعين من المعايير لا يستبعد بعضهما البعض، والتمييز بينهما يمكن أن يكون معقدا إلى حد كبير في أي لحظة معينة . ويمكن لكل من هذه الأنواع من المعايير ممارسة سلطة الشبكة : فمعايير الوساطة تفعل ذلك بطبيعتها في حين يجب أن يتم تكوين معايير العضوية بطريقة معينة للقيام بذلك.

معيار الوساطة هو المعيار الذي يحكم طريقة الوصول إلى الآخرين بحكم طبيعته والذي ينتظم بمجموعة من الأنشطة الإجتماعية المعينة بطبيعتها، لعل اللغة هي المثال الأكثر وضوحا لمعيار الوساطة : للانضمام إلى شبكة من المتحدثين باللغة الانجليزية يجب تعلم اللغة الإنجليزية. فمعايير التوسط هي تلك التي لا يمكن تجنبها إذا كان المستخدمون يرغبون في الانخراط في أنشطة معينة : فهي تشكل جزءا من هذا النشاط للغاية نفسها فتكون بمثابة حلول لمشكلة التنسيق الاجتماعي، وبالتالي تمكين التعاون الذي يحقق المنفعة في الشبكة (الجدول رقم : 07) .

إستخدام مصطلح "معيار" بالمعنى الثاني للإشارة إلى نموذج محدد ومثالي أو المستوى المطلوب من التحصيل كما في مناقشات " قياسي" في الأزياء، والنظافة والتعليم وحماية البيئة والتصنيع أو الصناعية، هذا النوع الثاني من المعايير ليس بالضرورة الأساسية ملازم لنشاط معين (كما في اللغة الإنجليزية هي أن الاتصالات مع الناس الذين يتكلمون الانكليزية فقط)، ولكنه يضع بالأحرى مثالية الهدف وبالتالي فإن

هـذه المعـايير لا تحكـم عمومـا كيـف يمكـن التواصـل مـع الآخـرين إلا في الحـالات التي تستند العضوية في شبكة على قبول المشترك هذا المعيار كشرط مسبق للوصول.

فمعـايير العضـوية لا تمكـن مـن التعـاون الـذي يحقـق المنفعـة العامـة بوصـفه تنسيق المعايير ولكنها تمكن من الوصول إلى تحديد معايير للانضمام إلى الشبكة.[1]

أنشطة الحكم:

شركات عبر الأمم *TNC's*	منظمات حكومية عالمية *IGO's*	منظمات غير حكومية *NGO's*
شركات *Firms*	مركزي *Central*	بدون أرباح Non Profits
محلي *local*	محلي *Local*	محلي *Local*

قطاع ثالث *حكومي* *خاص*

(الجدول رقم :08)

المصدر : جوزيف .س ناي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة : محمد شريف الطرح، (الرياض : العبيكان، 2002)، ص 33 .

2- التأصيل المفاهيمي للكوسموقراطية

إن المجتمع المدني العالمي يتحدد من خلال تفاعل عدة قوى في عمليات ونشاطات ذات أصول وجذور مختلفة، وفي هذا المنظور لا يمكن إختزال المجتمع المدني في منطق الإنتاج والتبادل بل يجب وضعه في سياق المبادرات المدنية والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الرسمية في ميادين كالإتصالات، البيئة، التجارة البحرية، الملكية الفكرية وغيرها في إطار تعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات الغير ربحية التي تشكل فضاءا مفتوحا لنشاط المجتمع المدني وضمانا لحمايته وفعاليته على غرار دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهي منظمة غير حكومية لكنها تعمل في ظل وصاية إتفاقيات جنيف ومرتبطة بالعديد من الدول من خلال الفيدرالية الدولية للصليب والهلال الأحمرين .

في هذا السياق يتشكل المجتمع المدني العالمي أو المعولم كجسم شبه حكومي أو نصف رسمي، فقد كان المجتمع المدني مرتبطا في مرحلة تاريخية معينة بالشكل

[1] : David Singh Grewalp Cit.

المؤسساتي للحكومات قبل أن يصبح قوة أكثر إستقلالية في غياب الحكومات الشمولية والإمبراطوريات القديمة للقرن 19، وهذا التحول المفاهيمي لمصطلح المجتمع المدني العالمي أصبح غير مفهوم بالنسبة للبعض لأنه يرتبط بمفهوم الدولة العالمية .

إنه بتعدد المسميات التي تطلق على العولمة تتعدد الأسئلة حولها وبعضها يدور حول النظرية الرقمية للسياسات العولمية أو لسياسات العولمة، فالعديد من المنظمات تقوم بضبط الأبعاد العالمية للتجارة، الإتصالات، الطيران المدني، الصحة، البيئة وغيرها وهذا النموذج الكمي يؤكد أن مفهوم الحكم العالمي متمدد وواسع، وفي هذا المنظور يدعو البعض إلى الواقعية فرغم المسميات الكثيرة للعولمة كما قلنا فإن الواقع الدولي ما زال يعج بمسميات الدولة الوطنية لأنه إذا أمكن الحديث على إقتصاد عالمي، ثقافة عالمية، تكنولوجيا عالمية، فإنه من الصعب الحديث عن سياسة عالمية ما دام الواقع يقول أنه ليست هناك مؤسسات عالمية ذات طابع سياسي بل هناك دينامية لتفاعلات مختلفة تدور حولها أبعاد الحكم العالمي، ولفهم ذلك نحتاج إلى نظرية جديدة لتفسير السياسات العالمية الناشئة في هذا القرن الجديد .

بناءا على ذلك تولدت حاجة ماسة إلى مجال جديد للتنظير بظهور سياسات وفواعل جديدة بدورها تحاول وضعنا في صورة الحقيقة التالية :" لقد أصبح عالمنا تحت رحمة شكل جديد من السلطة الحكومية يمكن نعتها بالكوسموقراطية ".

من حيث الإشتقاق اللغوي نجد :

- كوسمو : ككلمة مصدرها كوسموس بمعنى عالم، كون، فضاء .
- كراطو أو قراطية: بمعنى نظام أو ناموس أو حكم.[1]

هذا التوصيف يحمل أشياء من المثالية في التعبير عن شكل بسيط من عملية مأسسة السلطة أو القوة والتي تتحدى كل الأشكال الحكومية السائدة أو المتعارف عليها منذ التصنيف الأرسطي للحكومات وإلى اليوم، حيث تتكاثف الأبحاث للتمييز بين الدولة الويستفالية، دولة مابعد الحداثة، ودولة مابعد الإستعمار حسب جورج سورنسون أو التمييز بين الدولة الحديثة، دولة مابعد الحداثة والدولة شبه الحديثة حسب روبير كوبير ويقدم نفسه بقوة كسابقة في العلاقات الدولية " مابعد ويستفاليا " وكشيء جديد يحدد أحيانا المستقبل ويهدده أيضا. وعلى هذا الأساس لم يتم النظر إلى

[1] : John Keane , **Global Civil Society ? (Contemporary Political Theory) ,** (UK , Cambridge University Press ,2003) , P .97.

الكوسموقراطية كجزء من هندسة معينة بل كحالة نشوء أو ظهور نظام لسلطة أو قوة سياسية لم يسبق لها مثيل.[1]

إن الكوسموقراطية نسق من الإعتماد المتبادل العابر للدول والحدود والفضاءات والتكامل في إطار الفعل ورد الفعل من خلال التدفق السريع للمعلومات والسرعة القصوى في توزيع القيم .

3- هندسة الكوسموقراطية

الكوسموقراطية تقف بين ما يمكن تسميته النموذج التعددي الويستفالي للسيادة الدولتية والنموذج الأحادي للحكومة العالمية، وفي هذا السياق تصبح وظائفها مختلفة وأكبر من وظائف الحكومات ولا تدعو للنظر إليها أو فهمها من خلال مصطلحات القرن التاسع عشر كتوازن السلطات أو القوى أو من خلال نظام الحكم الإتحادي أو حتى الإنتشار عبر الحدود، وإنما من خلال تعدد السياسات وتشابك القوى والقواعد والمسارات والاتجاهات إنها مجال مفتوح وواسع للغاية بحيث يستقطب المؤسسات شبه الحكومية و الدولة، ما تحت الدولة وما فوقها والعمليات متعددة الأبعاد التي تتفاعل، ولها آثار سياسية واجتماعية في إطار كوني وفيزيائي غير محدود ولا نهاية تبدو له في الأفق بالمعنى...لإبستمولوجي إنها أكثر فوضوية وأكثر تعقيدا من النظام السياسي وتفهم بشكل أفضل نها ضرب من مزيج بين الخطوط المتحركة والمتقاطعة للسلطات الحكومية.[2]

إذا نظا للأمر عموديا يمكن القول أن الكوسموقراطية تشبه حلقات ودوائر: أ، ب، ج (أنظر الل 03) :

- **التوى " أ "** يضم الهياكل السياسية القانونية والعسكرية التي تحكم شعوب أمكا الشمالية، اليابان، كوريا الجنوبية، الإتحاد الأوروبي، أستراليا . هنا يكوالإعتماد المتبادل الحكومي ديناميكي من حيث عملية الإتصال وتدفق المعلوت والقرارات قوي وذا معنى . في هذا المستوى للكوسموقراطية هناك أكثر إمكانيلحركة المعلومات وأكثر سرعة لتنقل الأفراد .

[1] : John Keane , **Cosmocracy and global civil society** , In Gideon Baker and David Chandle. eds. **Global Civil Society Contested futures** , (New York , Routledg, 2005) , P . 30.

[2]: John Keane , **Global Civil Socie** , Op Cit ,P . 98.

- **المستو "ب"** يضم الشعوب والبلدان الآهلة بالسكان وذات الكثافة البشريةلعالية جدا والمساحة الكبيرة كذلك على غرار الهند، الصين، أندونوسيا وروسيالفيدرالية، وهي دول متفاوتة في الديمقراطية وغيورة جدا على سيادتهاالإقليمية لكنها من جهة ثانية متصلة فيما بينها من جهة وبينها وبين باقي هياكل كوسموقراطية سواءا في إطار علاقات ضغط، صراع، صدام أو تقارب .**المستوى " ج "** يضم تجمعات وكيانات ووحدات على غرار البرازيل الذي يتم بمركز قوي في هذا السياق وكذلك نيجيريا، الفليبين، تايلندا رغم نسبية تفوم وتآكل تأثيرهم، تحاول هذه الدول الإندماج في تكتلات إقتصادية مثل الآسيانفي إتفاقيات تجارية للتبادل الحر.[1]

يجب التنبيه هنا إلى وجود دول فاشلة كزيمبابوي وباكستان ودروهم هامشي في هذا الق الكوسموقراطي وتعبر عنه بمسميات معينة، كاالإمبريالية الغربية أو الإستعمار الجد وتعادي أي إندماج في مسار العولمة بل هي دول طاردة ومقاومة للعولمة وهنا تتسع ائمة هذه الدول إلى كوريا الشمالية أو برمانيا أو بورما أيضا .

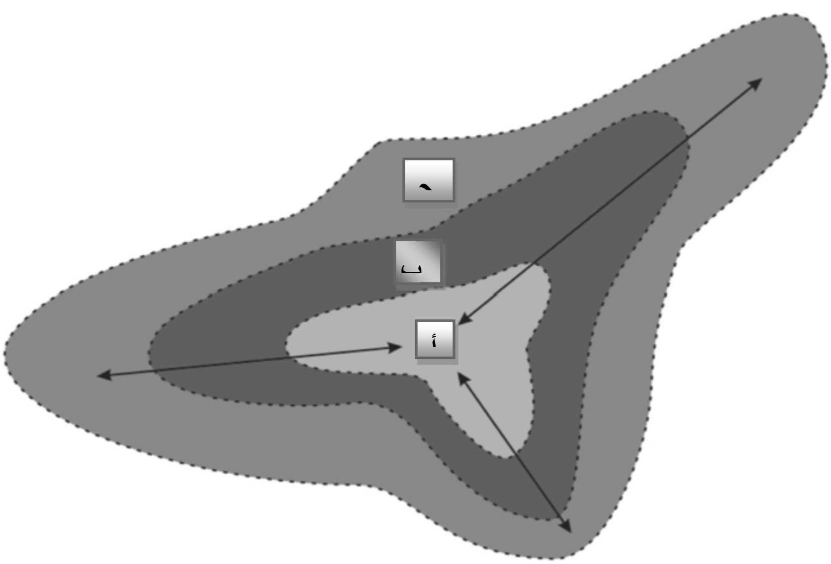

[1]: Ibid , PP, 100.

يجب النظر في هذا الإطار إلى (الشكل 04) والذي يشبه الجبل والذي يتضمن عدة عاد للتحليل ولمقاربة ظاهرة الكوسموقراطية، فعند النظر أفقيا إلى الشكل لا تظهر الارق بين مختلف مستويات الكوسموقراطية لكن بنظرة جانبية يتاح لنا أن نفهالكوسموقراطية كنموذج حكم من حيث قوة أو سلطة إتخاذ القرار وذلك يتوزع فيذا الشكل على ثلاث فضاءات (أ، ب، ج) وهي في الحقيقة ثلاث أنماط للحكم :

1/ميكرو - حكومية (أ) .

2/ يسو - حكومية (ب) .

3/ كرو - حكومية (ج) .

- باسبة للميكروحكومة فالمقصود بها مؤسسات الدول ذات الحكم المحلي أو الجهوي المرن ث صناعة القرار ذات بعد لا مركزي وتتوزع على عدة قوى داخل وخارج إقليم الدولة - بالنسبللميسو حكومة فهو مفهوم ذو صلة بالتكتلات أكثر منه بالدول على غرار الإتحاد الأوبي ومجموعة الآسيان.
- بالنسبة ماكرو حكومة فتخص المؤسسات مافوق الوطنية وتتهيكل على نحو يمتد تأثيره على صد كوكبي ويمس شرائح كبيرة من سكان الأرض من خلال منطق مؤسساتي مستقل، فهتحاول إنتاج معايير تطور وتسيير خاصة بها تؤثر من خلالها على باقي الفضاءات الحمية المذكورة آنفا وكمثال على ذلك الإتفاقية التي تبنتها حوالي 30 حكومة حول تحرير المعلات التجارية الدولية عام 1999 إضافة إلى محكمة الجرائم الدولية حول يوغسلافيا ساب عام 1993 بدعم من مجلس الأمن.[1]

الملاحظ أنه م المسافة الجغرافية المتباعدة بين فواعل هذا النمط الحكومي للكوسموقراطية د أن حجم الإتصال والتكامل العابر للحدود كبير ومتداخل ومتفاعل ومندمج على نحو كي كثيف مستفيدا من تأثير التكنولوجيات الجديدة والتي جعلت من الكوسموقراطية ن مرن من جهة وهجين من جهة ثانية، لأنها تجمع في نفس الإطار الديمقراطية مع الدياتورية والأنظمة التسلطية مع دول القانون والاوليغارشيا مع التعددية فهي تضم النض مع النقيض في نسق واحد تتعدد فواعله وتختلف لكنها تتصل وتتخاطب في معاد ليست بالضرورة سلمية أو هيراركية بل شبه فوضوية، فوضوية حيث يتحرك الجم في زمان واحد لكن ليس بالضرورة في مكان واحد .

[1] : John Keane,Op cit , P . 101

هنا تكمن فلسفة الكوسموقراطية فالكل يتحر عموديا وأفقيا بشكل مختلف لكنه يعبر عن منظومة واحدة (العولمة) وعن تحول مالعقلانية البيروقراطية إلى العقلانية المناجيرية في مفهوم الحكم وإدارة العلاقات الدولية.

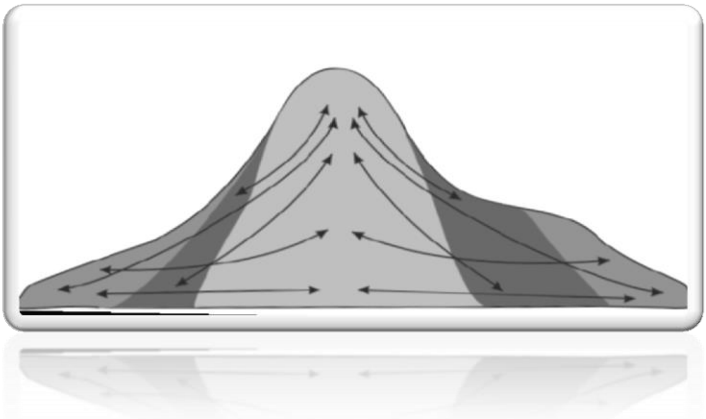

الخاتمة

خاتمة

لـم يعـد لمسـتوى الـوطني المسـتوى الاسـتراتيجي في تحديـد طبيعـة وتوجهـات التغيرات الحاصلة في العال وإنما أضحت تنازعه فواعل أخرى تصوغ القواعد وتتحكم فيها، ولم يبق للدولة القومية، مجال عدا أن تتكيف وأن تحافظ على قدر كاف من نفوذها الذي يستمر بمستويات مختلفة عن السابق، ولم يبق مفهوم الحكم على شاكلته الأولى وإنما تطور تدريجيا لبح يحمل معاني جديدة أكثر شمولية وأكثر دقة وتعبيرا، وتجاوز حدود الضيق التي كانت مفروضة عليه من الدولة القومية وأصبحت له دلالات مشاركة القطاعات الملفة ليتسع مفهومه في مواجهة المفهوم الضيق .

لقد برزت الحكم العالمي من منظورين، الأول مناطه تأثير العولمة في الحكم باعتباره الميزة اساسية للدول القومية، التي تزعزعت مرتكزات قدرتها وسلطتها وتحولها إلى جهات أخرى بأنماط مختلفة واصبحت رهينة فضاءات أوسع نابعة من تحت ومن فوق مما أفضي إلى نماذج عدة من الحكم تتحكم فيها التكنولوجيات والمؤسسات والفواعل والقيم، والثاني مناطه الدولة أداة غير ملائمة بل وتؤدي إلى عكس النتائج المرجوة لمعالجة عدد وافر من المشاكل العالمية التي لا يمكن حلها إلا عبر تعاون دولي أكثر توجيها وعبر تخصيص جوهري لسيادة الدولة ومسؤولياتها.

نظام – الحكم عالمي - يتألف من الناحية الهيكلية من مختلف الوكالات والشبكات المتداخلة (وظيفية / أو مكانية)، ناهيك عن موارد الطاقة التفاضلية والكفاءات، ويشمل كل من القطا ع الخاص والقطاع الثالث أو المنظمات غير الحكومية إضافة إلى الحكومات وهذه القوى تي تعمل في السياسة العالمية تلعب دورا حاسما في الحكم لكونها تعمل كأجزاء منتظمة فيبكات.

من خلال هذا النظام ض مفهوم الشبكات نفسه وأصبح يشكل نمطا مفاهيميا جديدا يعبر بعمق عن حقيقة ما دث وربما أصبحت تعوض مفاهيم أخرى قارة وراسخة من قبل، فلم تعد القرارات ب بساطة أمرا من أمور الدول أو المنظمات الحكومية . فالشركات الخاصة والمنظمات الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية، والشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج، كلها تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الحكومية.

لكن الحكم العالمي أصبح إشكالية بنيوية منهجية بالنظر إلى طبيعة الأسئلة المفصلية التي يثيرها حول المؤسسات، القيم، الأفراد ،غيرها من الظواهر التي تبقى

عاجزة عن هندسة واضحة لحكم العالم، فالحكم العالمي مؤسسات أصبح واقعا لا يمكن تجاهله ولكن كممارسة تقف في وجهه العديد من اشاكل والصعاب الداخلية والخارجية، لعل أهمها إفتقار الإدارة السياسية اليوم إلى وجود مركز واضح ومحدد للقيادة والسيطرة من النوع الذي كانت تتيحه في الماضي الدولة الويفالية، يضاف إلى هذا أن قدرا كبيرا من زمام المبادرة في مجال صوغ المعايير السياسية هو الآن في أيدي هيئات خارج نطاق القطاع العام، أي وكلاء السوق التجارية والحركات الاجتماعية.

لقد أصبح المجتمع المدني العالمي أهم حلقة في نظام الحكم العالمي يوه الكثير من التحديات والإشكاليات : التجانس، المصالح الموحدة، الإحتياجات الديمقراطية على المستوى الوطني، الحياد، صعوبة إنتقال المصلحة العامة إلى المستوى العالمي علاقته بالعولمة، كل هذه التحديات والإشكاليات لها علاقة بالإطار المؤسسي والحكم *governce* وهي لا تقلل من قيمة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العالمي، وإنما تتطلب ودا مستمرة للتطوير ومراجعة الإستراتيجات.

وردة فعل لاحتواء كل تلك الصعوبات تحولت النخب الشبكية العابرة للدول، ومعها السياسيين والمصرفين والبيروقراطيين إلى التعاون أو الطابع التعاوني لتوزيع القيم (كوسموقراة) وحل المشاكل، من خلال تعدد السياسات وتشابك القوى والقواعد والمسارات واتجاهات في مجال مفتوح وواسع يستقطب المؤسسات شبه الحكومية والدولة، ما ت الدولة وما فوقها والعمليات متعددة الأبعاد التي تتفاعل، ولها آثار سياسية واجتماعية في إطار كوني وفيزيائي غير محدود ولا نهاية تبدو له في الأفق بالمعنى الإبستمولوجي، لذلك تنطوي فكرة الكوسموقراطية على نموذج فريد من الحكم، أكثر ضوئية وأكثر تعقيدا من النظام السياسي وتفهم بشكل أفضل بأنها ضرب من مزيج بين الوط المتحركة والمتقاطعة للسلطات الحكومية، تستند إلى التخلي عن الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية والانخراط في نسق مرن من جهة وهجين من جهة ثانية يجمع في نفس الإطار النقيض مع النقيض، الديمقراطية مع الديكتاتورية الأنظمة التسلطية مع دول القانون والاولي غارشيا مع التعددية، تتعدد الفواعل وتختلف لها تتصل وتتخاطب في معادلة ليست بالضرورة سلمية أو هيراركية بل شبه فوضوية، فوية حيث يتحرك الجميع في زمان واحد لكن ليس بالضرورة في مكان واحد، فالكل تحرك عموديا وأفقيا بشكل مختلف لكنه يعبر عن منظومة واحدة

.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

01-الكتب:

- الكايد زهير د الكريم، الحكمانية **قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.حنفي ساري وآخرون، **حالة الإستثناء والمقاومة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- زرنوقة صلاح سالم، **العولمة والوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002.
- شولت جان آرت، **المجتمع المدني الكوني**، في نجير وودز وآخرون، **الإقتصاد السياسي للعولمة**، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
- ف كيتل. دونالد، **ثورة الإدارة العامة العالمية**، ترجمة: محمد شريف الطرح المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2003.
- قنديل أماني، **المجتمع المدني العالمي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.
- كامل السيد مصطفى وآخرون، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
- كيوهن روبرت، ناي جوزيف، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- كوغليانيس كاري، **العولمة وتصميم المؤسسات العالمية**، في: جوزيف س. ناي وجون دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح الكويت: العبيكان،2002.
- س ناي جوزيف. ودوناهيو. جون د، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2002.
- غيدنز أنتوني، **علم الإجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

- هاردت مايكل ونيغري أنطونيو، **الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة** ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.

- وايت برايان وليتل ريتشارد وسميث مايكل، **قضايا في السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- غراهام أيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة "، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة، 1997.

2-الدوريات:

- الفهداوي فهمي خليفة، " الحكم الصالح: خيار إستراتيجي للغدارة – نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة – "، **في النهضة**، العدد 03، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2007 .

- تاسكوت دون وأجينيو ديفيد، "أنظمة الإدارة في الإقتصاد الرقمي "، **في التمويل والتنمية**، ديسمبر 1999

3- الروابط من شبكة الإنترنت:

- الجابري محمد عابد، "هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ " **في مجلة البرلمان العربي**، العدد 81، لبنان: الإتحاد البرلماني العربي، 2001.

http://www.arab-ipu.org/publication/journal/v102/studies.html

- اليحياوي يحي، " في العولمة والحاكمية والمواطنة "، **في مجلة وجهة نظر**، العدد 6 الرباط:2000. http://www.elyahyaoui.org/mgc.htm

- الزعبي علي، "الحكم الصالح"، **في جريدة الطليعة**، العدد: 1658، 2004/12/22 http://local.taleea.com/archive/column_details.php?aid=170&cid=3454&ISSUENO=1658

- الإدريسي محمد المصطفى، في الحاجة إلى الحكامة الجيدة، في مجلة فكر ونقد، العدد 93، الرباط: ديسمبر،

.2007http://www.aljabriabed.net/n93_02idrissi.htm

- برقوق محند، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة "، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010

www .berkouk-mhand.yolasite.com

- دياموند لاري، " حتمية الحكم الديمقراطي الصالح "، في مركز المشروعات الدولية الخاصة، ماي 2004.

www.cipe-arabia.org/files/html/art1106.htm

- عبد المالك ورد، "السياسات العمومية والحكم التشاركي، نحو فهم سوسيولوجي " **في مجلة فكر ونقد**، عدد 72، الرباط: أكتوبر 2005.

Http: //www.aljabriabed.net/n72_01ward. (2).htm

- هوفمان ستانلي، " الحكم العالمي مابعد اليوتوبيا "، ترجمة : أحمد فاروق، **في : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام** ، القاهرة

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D12.HTM

- يسين السيد، "العولمة والمواطنة"، **في التقرير الإستراتيجي العربي**، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام،2003- 2004

.http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

01-livres

- Agamben Giorgio, sacer Homo, **Le pouvoir souverain et la vie nue, L'ordre philosophique**, Paris: Seuil, 1997.
- Baker Gideon and Chandler David. Eds, **Global Civil Society Contested futures**, New York: Routledge , 2005.
- Bourdieu Pierre, **Les Structures Sociales De l'économie,** Paris: Seuil, 2000.
- Brown Chris, **Understanding International Relations**, New York: Palgrave, 2001
- Comor Edward , **The Role of Communication in Global civil Society : Forces , Processes , Prospects ,** Quarterly : International studies , vol 45 , 2001.

- Dingwerth Klaus and Pattberg Philipp, Global **Governance as a Perspective on World Politics**, Global Governance, 2006.

- Held David, & Anthony Mc Grew, **A Globalizing World. Culture, Economics, Politics,** Second edition, London: Routledge, 2004.

- ــ , **Governing Globalization** Cambridge UK: Polity Press, 2002.

- Hurrell Andrew, On **Global Order Power, Values, and the Constitution of International Society**, (New York, the United Oxford University Press Inc, 2007)

- Kaldor Mary**, the Idea of Global Civil Society**, In Gideon Baker and David Chandler. Eds, **Global Civil Society Contested Futures** New York: Routledge, 2005.

- Keane John**, Global Civil Society? Contemporary Political Theory,** Cambridge: University Press, 2003.

- ــــــــــــــ, **Cosmocracy And Global Civil Society**, In Gideon Baker and David Chandler. Eds. **Global Civil Society Contested Futures**, New York: Routledge , 2005.

- Mossberger Karen , Tolbert Caroline J , and McNeal Ramona S, **Digital Citizenship The Internet, Society, And Participation ,** London : The MIT Press Cambridge, Massachusetts , 2008.

- Paquet Gilles, «E.gouvernance**, gouvernementalité et état commutateur**», (Canada, centre d'études en gouvernance, 2000)

- Rosenau, James N, **Change, Complexity, And Governance In A Globalizing Space .** In :Jon Pierre ed , **Debating Governance** . Oxford: University Press, 2000.

- Rosenau James N, Governance a New Global Order, IN: David Held & Anthony McGrew, **Governing Globalization**, (Cambridge UK: Polity Press, 2002) , pp .80

- Singh Grewal David, **Network Power the Social Dynamics of Globalization**, yale university press new haven & London, 2008**.**

- Valentine M. Moghadam , **Globalization and Social Movements Islamism, Feminism, and the Global Justice Movement** , Usa : Rowman & Littlefield Publishers, inc, 2009 .

02- Revue Spécialisées

- Andrieu Bernard," La fin de la biopolitique chez Michel Foucault " **Le Portique** , 2004 .

- Laroche Josepha, " La Mondialisation: Lignes De Force ET Objets De Recherche «, **Revue Internationale ET Stratégique**, N° 47, 2002/3 .

- Lamy Pascal, "La Gouvernance, Utopie Ou Chimère," **Etudes,** Tome 402, 2005 /2.

- Stoker Gerry, «Cinq Propositions Pour Une Théorie De La Gouvernance », **Revue Internationale Des Sciences Sociales** R.I.S.S., N° 155, 1998.

03- Internet

- Jacquet Pierre, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana," A La Recherche De La Gouvernance Mondiale " .

http://www.pisani-ferry.net/base/papiers/re-03-REF-ouvernance.pdf.

-Laidi Zaki, " Démocratiser La Gouvernance Mondiale "L Express.fr.

http://www.lexpress.fr/actualite/economie/democratiser-la-gouvernance-ondiale_789715.html

- Institut Sur La Gouvernance, «Comprendre La Gouvernance ». Préparé Pour: L'atelier Sur La Gouvernance Pour Le Projet Metropolis Les 10 ET 11 décembre 2001 Ottawa. http://iog.ca/sites/iog/files/goodgov_f.pdf

- Séverine Bellina, Hervé Magro et Violaine de Villemeur, " La Gouvernance Démocratique", **Institut De Recherche Et Débat Sur La Gouvernance.**

http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance- democratique.pdf.